الموسم الثاني
للانصات المركزي

الصدر يعتزل والعراق يغلي .. ودعوات للتهدئة وضبط النفس

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الثلاثاء
2022/08/30
No. : 7695

مبارك للاتحاديين..
مبارك للرئيس

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- مبارك للاتحاديين..مبارك للرئيس
- مقررات اجتماع المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني
- ترحيب واسع بانتخاب بافل جلال طالباني رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني
- الرئيس بافل: حماية المؤسسات والمتظاهرين حق دستوري ينبغي الالتزام به
- ريبين عمر : الرئيس بافل طالباني كلف بالمهمة الكبيرة وآن أوان دعمه
- قوباد طالباني: تحسين الخدمات هو المطلب الرئيس للمواطنين
- الاتحاد الوطني يهنئ المجلس الأعلى الاسلامي بذكرى تأسيسه
- الرئاسات: الحفاظ على الأمن والمسار الديمقراطي والدستوري واجب جميع
- تقرير موسع.. الصدر يعتزل والعراق يغلي .. ودعوات للتهدئة وضبط النفس

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- عادل الجبوري : هل بات العراق على حافة الهاوية؟
- تطورات الصراع بين الصدر وخصومه في العراق ومآلاته المحتملة
- هلال خشان: موقف الصدر في العراق بين خدمة إيران والتنافس معها

المرصد السوري و الملف الكردي

- صالح مسلم : توافق النظام السوري مع الشعب قوة حقيقية للدولة السورية
- حسني محلي: كرد سوريا.. مطرقة إردوغان وغاياته الخفية

المـــرصد الايراني

- رئيسي: لن يكون هناك اتفاق نووي دون إغلاق قضايا اتفاق الضمانات
- فورين افيرز : أميركا وإيران.. إمتحان الفرصة الأخيرة

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- التحالفات الوطنية والسياسة الدولية
- زمن المراجعات الكبرى
- المؤامرات والولايات المتحدة والضرورات العربية
- أزمة أوكرانيا تسرع الإستقطاب الإقتصادي.. "بريكس" نموذجا

العدد: 7695... 30-08-2022

مبارك للاتحاديين..مبارك للرئيس

*الافتتاحية

اجتماع المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني، كان اجتماعا تأريخيا بامتياز بعد المؤتمر العام الرابع للحزب، اجتماع شهد التضامن ووحدة القرار والموقف، كما إنه صادق عبر حوارات مكثفة على مخرجات تنظيمية وديمقراطية لمستقبل حزب الشهداء.

وبالاستناد الى مرتكزين متينين من الحرص والمسؤولية، بعث الاجتماع برسالة تطمين على متانة صفوف الاتحاد الوطني للقاصي والداني، ولأصدقاء ومؤيدي الحركة السياسية الكردستانية والعملية السياسية في العراق .

– المرتكز الاول: بدأ من الدائرة الموسعة لتنظيمات الاتحاد ومن آراء ومقترحات وانتقادات كوادر ومناضلي الاتحاد، ومن الملتقى الموسع لآلاف الكوادر القدامى والجدد، الذين تباحثوا في أمور اتحادهم عبر حوارات الملتقى من ربيع العام الحالي وحتى الملتقى الرئيس، وتوزعت كل تلك الآراء والتطلعات على أعمال ١٣ لجنة، وصادق مجلس القيادة على جميعها.

بمعنى أن بداية اجتماع المجلس كانت تحية من قيادة الاتحاد لجهود ومساعي شغيلة الفكر ورؤى الكوادر والتطلعات الجماهيرية الموسعة لهذا الحزب في سائر كردستان خلال أشهر، ومع المصادقة عليها أوصى المؤسسات والمفاصل الحزبية على إبتكار اجراءات لتنفيذها والعمل عليها.

وبدءا من يوم (٢٠٢٢/٨/٢٨)، سيغدو كتاب الملتقى وهو عصارة توصيات سائر اللجان مرشدا لمفاصل الاتحاد الوطني

اجتماع المجلس القيادي رسخ مبادئ الديمقراطية والقاعدة الموسعة للأعضاء والفريق الواحد

وأعضاء الحزب إلى جانب المنهاج والنظام الداخلي للعمل والنضال حتى الملتقى المقبل، إذ قرر المجلس أن يعقد سنويا كملتقى ديمقراطي حزبي ومناسبة لتجديد علاقة الاتحاد الوطني بالجماهير والنخبة الكردية.

– المرتكز الثاني: تمتين وحدة التوجه والقرار والموقف للمجلس القيادي، كي تعم وحدة الصف من القيادة إلى جميع المؤسسات، بحيث تصبح القيادة في طليعة تنفيذ مهام ومسؤوليات الحزب الستراتيجية وتكون قادرة على مواجهة مهام المرحلة، مستندة في ذلك الى شدتها وصلابتها، حيث إن كردستان والعراق بحاجة إلى سياسات حزب مام جلال البناءة والحكيمة، وقد تجلت هذه الحقيقة بوضوح خلال أحداث ووقائع الفترة المنصرمة.

ذلك لأن وضع العملية السياسية في العراق اليوم والوضع الداخلي في إقليم كردستان، يوضح أن هناك حاجة ملحة لمبادرات ومواقف الاتحاد الوطني وقيادته.

ومايبعث على السرور، أن تقييم المجلس القيادي لهذه الضرورات الحزبية والوطنية جاء متوافقا مع الرغبة في وحدة القرار والموقف والتوجه خلال ما يقرب من عام مضى، ولهذا صادق على تعديلات النظام الداخلي بحرص ومسؤولية، وألغى نظام الرئاسة المشتركة المضطرب وغير الفعال، وانتخب الرئيس بافل جلال طالباني ليكمل مهام المرحلة المقبلة أيضا ويسخر ثقة قيادة وقاعدة الاتحاد الوطني لازدهار ورفاهية كردستان والمضي في إصلاحاته، إذ إن هذه الإصلاحات وإعادة التنظيم والتهيؤ، نالت وستنال رضا واستحسان الرأي العام والجماهير، وقد تبلور ذلك بوضوح عند الاستجابة لتلبية مطالب الطلبة وحل مشاكلهم وفي قرارات المساءلة عن التجاوزات على الممتلكات العامة وعدة قرارات أخرى.

ونظرا لأن اجتماع المجلس القيادي قد رسخ مبادئ الديمقراطية والقاعدة الموسعة للأعضاء والفريق الواحد، فقد صار بحق محطة جديدة في العمل الحزبي للاتحاد الوطني الكردستاني التي تسير خطى ونهج سياسات الرئيس مام جلال الحكيمة، وتفوح منها الرائحة الزكية لباقة الورد، التي هي باقة: الحرص وتحمل المسؤولية، التقييم الدقيق والحكيم، المبادرة وتبني إرادة ومطالب جماهير الشعب، وفي المحصلة حسنا فعل المجلس القيادي، عندما سلم عبر انتخابات ديمقراطية، هذه الأمانة التاريخية الى مستقبل كردستان الزاهر.

مبارك للاتحاديين، وللقيادة الموحدة والمتسلحة بـالارادة للاتحاد الوطني، ومبارك للرئيس بافل جلال طالباني الـذي كُلّف بإتمام المهمة الصعبة، وعلى الاتحاديين جميعا في جميع الصعد والمستويات، أن يكونا له عونا وسندا، لخدمة شعبنا.

مقررات اجتماع المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني

المصادقة على النظام الداخلي الجديد والغاء نظام الرئاسة المشتركة

انتخاب بافل جلال طالباني رئيسا للحزب

المصادقة على جميع توصيات ملتقى الاتحاد الوطني

بإشراف السيد بافل جلال طالباني، عقد المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني اجتماعا يوم الأحد الـ٢٨ من آب ٢٠٢٢.

وخلال الاجتماع قدم السيد بافل جلال طالباني، تقريرا شفهيا شاملا حول الوضع العام في الإقليم، ولاسيما ما يتعلق بالأوضاع المعيشية لمواطني كردستان، والوضع في العراق والمنطقة والقضايا التنظيمية والحزبية وعلاقات الاتحاد الوطني مع القوى والأطراف السياسية ورؤى الاتحاد الوطني للمستقبل، حيث أطلع الحضور على آخر المستجدات السياسية والاقتصادية والأمنية.

الاتحاد الوطني كحزب مسؤول نفذ بأمانة سياسته وفق خط ستراتيجي كردستاني

وأعلن الرئيس بافل أن الاتحاد الوطني كحزب مسؤول وحريص على الحقوق القومية والمسؤولية الوطنية، نفذ بأمانة سياسته وفق خط ستراتيجي كردستاني، وأشار إلى «أننا سعينا في الإقليم للحفاظ على الوحدة الوطنية والعمل لتعزيز كيان الإقليم، وفي العراق أيضا تمكنا من تنفيذ مهامنها الوطنية وفق مبدأ التوافق والشراكة الحقيقية والحفاظ على مبادئ الدستور التي وضع أسسها الرئيس مام جلال والآباء المؤسسون للديمراطية في العراق الجديد.

كما أعلن السيد بافل جلال طالباني أن ثقل الاتحاد الوطني الكردستاني ومكانته الحالية في السياسة العراقية، هو نتاج وحدة صف القيادة والسياسة الموحدة لحزب الرئيس مام جلال، مشيدا بجميع السادة في القيادة على هذا التكاتف وروح المسؤولية الحزبية، إذ أصبح ثقل ومكانة وخطاب الاتحاد الوطني الكردستاني محل ثقة جميع الأطراف.

الرئيس بافل أحيا بسياساته خلال الفترة الماضية مكانة الاتحاد الوطني

وأثنى المجلس القيادي خلال المناقشات، على الرئيس بافل والفريق المرافق له في بغداد، حيث أحيا بسياساته خلال الفترة الماضية مكانة الاتحاد الوطني، مثلما كانت في عهد السياسة الحكيمة للرئيس مام جلال، كما عزز ثقل السياسة الكردستانية في العراق والمنطقة.

من ثم ووفق جدول أعمال الاجتماع، نوقشت محاور توصيات ملتقى الاتحاد الوطني وتعديل النظام الداخلي.

توصيات ملتقى الاتحاد الوطني بلورة لآراء الآلاف من الكوادر

من جهته أوضح السيد قوباد طالباني المشرف على ملتقى الاتحاد الوطني، أن التوصيات كانت موزعة على ١٣ لجنة وهي بلورة لآراء الآلاف من الكوارد المناضلة، العتيدة والجديدة على جميع الصعد والمستويات، حتى أن أصدقاء الاتحاد الوطني من الأكاديميين والخبراء قد شاركوا في الملتقى وهذه ظاهرة ديمقراطية حزبية تبعث على السرور.

وبعد مناقشتها، صادق المجلس القيادي على جميع توصيات ملتقى الاتحاد الوطني، وأوصى المؤسسات والأجهزة التابعة للاتحاد الوطني بتنفيذها، كل من جهته.

وكان تعديل النظام الداخلي حسب مستجدات الحياة الحزبية للاتحاد الوطني الكردستاني، محورا آخر من الاجتماع، وعرضت لجنة النظام الداخلي جميع التغييرات الضرورية لتطوير العمل الحزبي في الاتحاد الوطني على المجلس القيادي، وبعد مناقشة مستفيضة تمت المصادقة على النظام الجديد.

وبعد ذلك وحسب المنهاج الجديد الذي ألغى نظام الرئاسة المشتركة، ولترسيخ العرف الحزبي التقليدي، رشح السيد بافل جلال طالباني نفسه لرئاسة الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد انتخبه المجلس القيادي رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني.

ترحيب واسع بانتخاب بافل جلال طالباني رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني

نحو إتمام مسيرة الاتحاد في تثبيت الديمقراطية والحرية

الأخ بافل طالباني المحترم

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نقدم أحر التهاني والتبريكات بمناسبة انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني، متمنين لكم أكمل النجاح والتوفيق في إتمام مسيرة الاتحاد في تثبيت دعائم الديمقراطية والحرية وبناء بلدنا العزيز على أسس السلام والمحبة والتعايش السلمي بين كافة أفراد شعبنا الكريم.

تقبلوا فائق التقدير والاحترام.

مصطفى الكاظمي

رئيس مجلس الوزراء

بغداد

المالكي يهنئ الرئيس بافل طالباني

السيد بافل طالباني المحترم

رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني

يسعدني أن أتقدم لكم بالتهنئة والتبريك لانتخابكم رئيسا لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، متمنيا لكم ولكل الاخوة كوادر واعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني وللشعب الكردستاني الكريم المزيد من التقدم والازدهار .

اخوكم

نوري المالكي

رئيس ائتلاف دولة القانون

الحكيم: فأل خير لحلحلة الملفات العالقة بين المركز والإقليم

«نبارك لأخينا العزيز جناب الاستاذ بافل طالباني بعد تسميته رئيساً للإتحاد الوطني الكردستاني من قبل المجلس القيادي للحزب، ونعقد على هذا الكيان السياسي العريق الأمل بالمضي بذات النهج الوسطي المعتدل الذي اختطه الزعيم الراحل مام جلال طالباني (رحمه الله) والعمل مع باقي شركاء العملية السياسية بروح وطنية لصون التجربة الديمقراطية العراقية.

كما نأمل أن تكون هذه المناسبة فأل خير لحلحلة الملفات العالقة بين حكومتي المركز والإقليم خدمة لشعبنا العراقي بجميع مكوناته.

عمار الحكيم

رئيس تيار الحكمة

الخزعلي: آمل أن يكون سببا لمزيد من التقدم والازدهار لأبناء شعبنا

«أجمل التهاني وأزكي التبريكات نهديها لجناب الاخ العزيز بافل طالباني، بمناسبة انتخابه رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني، داعين له ولاخوته في قيادة الاتحاد بالتوفيق والسداد، آملين ان يكون لهذا التجديد دوره الفاعل في الحفاظ على وحدة بلدنا العراق الحبيب، وان يكون سببا لمزيد من التقدم والازدهار لأبناء شعبنا عموما، ولأهلنا في كردستان خصوصا».

قيس الخزعلي

رئيس عصائب اهل الحق

عبدالمهدي: انتم خير خلف لخير سلف لقائد عظيم

الأخ الكريم الاستاذ بافل طالباني المحترم

أهنئكم والاخوة والاخوات في الاتحاد الوطني الكردستاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للاتحاد، فانتم خير خلف لخير سلف القائد العظيم والدكم المرحوم جلال طالباني.

كنا دائما من المؤمنين بالدور التوحيدي والنضالي والثوري والاصلاحي الذي يلعبه الاتحاد في الساحة الكردستانية والعراقية، وايضا في الساحة الاقليمية والخارجية. وكلنا يقين بانكم ستقودون الاتحاد ليعزز وحدته ووحدة الساحة الكردستانية والعراقية واتباع سياسات تعمق ثقة الشعب بالقوى السياسية سواء التاريخية او الجديدة ولاجراء اصلاحات جذرية تحتاجها البلاد في هذه الظروف المعقدة والصعبة.

وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام.

عادل عبد المهدي

٢٠٢٢/٨/٢٩

همام حمودي: علاقة شهيد المحراب والراحل مام جلال قامت على عزة العراقيين

الأخ الأستاذ بافل طالباني المحترم

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

السلام عليكم

نتقدم اليكم بأحر التهاني وأطيب الأمنيات بمناسبة تسميتكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني، متمنين لشخصكم الكريم، ولكافة الأخوة الاعزاء في الاتحاد الوطني من قيادات وتنظيمات وجمهور المزيد من التقدم والازدهار في ظل قيادتكم الحكيمة.

ونحن بهذه المناسبة نستذكر بالفخر والاعزاز التاريخ المشترك الذي جمعنا أيام المحنة والكفاح والمواجهة مع الحكم الطاغوتي والتضحيات التي قدمناها في سبيل الحرية والخلاص من الظلم والدكتاتورية، ونخص بالذكر العلاقة التاريخية المتميزة بين شهيد المحراب آية الله السيد محمد باقر الحكيم والزعيم الراحل مام جلال طالباني، والدور المتميز الذي قاما به في سبيل عزة وحرية وكرامة الشعب العراقي.

ونؤكد على أهمية تعزيز التعاون المشترك بين المجلس الأعلى الاسلامي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني، وتوطيد دعائم الأخوة والتلاحم على طريق استكمال بناء الدولة القوية على قواعد المحبة والعدالة الاجتماعية، وعلى أساس الدستور الذي ضمن حقوق جميع مكونات الشعب العراقي.

تقبلوا منا كل الود والتقدير.

الشيخ د.همام حمودي

رئيس المجلس الأعلى الاسلامي العراقي

النجيفي: انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني يكشف قدرتكم لتحقيق أهداف الحزب

السيد بافل جلال طالباني المحترم

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

لمناسبة انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني، يسعدنا أن نقدم أجمل التهاني وأسمى التبريكات، متمنين لكم دوام الصحة والموفقية والنجاح.

إن انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني يكشف بوضوح المكانة والقدرة القيادية التي تتمتعون بها في سبيل تحقيق أهداف الحزب، آملين أن تشهد المرحلة المقبلة إنجازات وتطورات تنسجم ومصلحة بلدنا وشعبه الكريم.

وتقبلوا أسمى اعتبارنا..

أسامة عبد العزيز النجيفي

رئيس جبهة الإنقاذ والتنمية

بغداد

رئيسة برلمان كردستان: آمل أن تلعبوا دورا مؤثرا في إعادة الأمن والاستقرار للعراق

أعربت رئيسة برلمان إقليم كردستان ريواز فائق، عن أملها في أن يلعب رئيس الاتحاد الوطني المنتخب بافل جلال طالباني دوره المؤثر في إعادة الأمن والاستقرار للعراق عبر القرارات والمواقف الصائبة.

وقالت في رسالة تهنئة "بمناسبة انتخاب سيادتكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني، أتقدم اليكم بأجمل التهاني وأرجو لكم السداد.

وأضافت أن "حصولكم على ثقة المجلس القيادي وتكليفكم بهذا الواجب المهم، مسؤولية كبيرة وهو إيداع لتاريخ الاتحاد الوطني الحافل بالأمجاد وأمانة دماء شهدائه وإرث سياسة الرئيس مام جلال المعتدلة، في ظل مرحلة صعبة وظروف حساسة في الإقليم والعراق والمنطقة".

وتابعت ريواز فائق "أرجو من هذا المنطلق أن تلعبوا دورا مؤثرا في إعادة الأمن والاستقرار للعراق عبر القرارات والمواقف الصائبة، جنبا إلى جنب القوى السياسية العراقية والكردستانية، وترسيخ الأمن السياسي والنفسي لإقليم كردستان، باتجاه توفير مجمل الحقوق والحريات العامة وخدمة المواطنين وتلبية مطالبهم المشروعة".

النهج الوطني: نتمنى منه العمل على التقدم والرقي في هذا البلد العزيز

أعرب الأمين العام لكتلة النهج الوطني أبوكرار الفريجي، الأحد، رئيس الاتحاد الوطني بافل جلال طالباني بمناسبة انتخابه رئيسا للحزب، إلى العمل على التقدم والرقي في العراق.

وقال في رسالة التهنئة "نبارك لأخينا العزيز الأستاذ بافل طالباني انتخابه رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني"، مضيفا أنه "مع تمنايتنا له بالتوفيق الدائم والنجاح في جميع المحافل في العراق عامة وفي كردستان الحبيبة خاصة وأكمال مسيرة الراحل المرحوم مام جلال طالباني في العمل على وحدة العراق والعراقيين والتقدم والرقي في هذا البلد العزيز".

ريان الكلداني: بكم نحلم بمستقبل زاهر للبلاد والعباد

«نبارك لكردستان وللإتحاد الوطني انتخاب قائد شجاع ومقدام رئيساً له. نفتخر بالأخ الأصيل بافل طالباني وبإرثه ومساره ونستبشر خيراً بتقلّدهم المسؤوليات. بكم نستطيع ان نحلم بمستقبل زاهر للبلاد والعباد».

ريان الكلداني
الأمين العام لحركة بابليون

الكرد الفيليون: نحن على يقين بمسيرتكم المعطاء على نهج طيب الذكر مام جلال

الأستاذ بافل جلال طالباني المحترم

نهديكم أطيب التحيات..

بمناسبة انتخابكم من المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني رئيسا للحزب، يطيب لنا وباسم إخوتكم الكرد الفيليين أن نبارك لكم بأجمل التهاني والتبريكات، متمنين لكم التوفيق بخطواتكم الهادفة إلى خدمة كل ابناء الوطن بإقليم كردستان وخارجه، فنحن على يقين بمسيرتكم المعطاء على نهج طيب الذكر فقيد الأمة مام جلال طيّب الله ثراه، كما نشكر اهتمامكم وحسن ظنكم وثقتكم بإشراكنا بتقديم مقترحات ضمن لجنة الكرد الفيليين من خلال الملتقى ومن منطلق الديمقراطية وإشراك الآراء من أجل ديمومة التواصل وتفعيل المقترحات ليكون دعامة للحزب وجماهيره داخل وخارج إقليم كردستان، والكرد الفيليين إخوتكم وشركاءكم بالوطن معكم ومع كل المخلصين الساعين لخير العراق وشعبه.

صلاح شمشير
ء/الهيئة التنسيقية للكرد الفيليين

قنصل أرمينيا: الاتحاد الوطني تحت قيادتكم الحكيمة سيستمر في خدمة شعب كردستان

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني المحترم

أرجو أن تتقبلوا تهاني القلبية بمناسبة انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني.

إنني على ثقة من أن الاتحاد الوطني الكردستاني، تحت قيادتكم الحكيمة، سيستمر في خدمة شعب إقليم كردستان الصديق في هذا الوقت العصيب.

وأنا مقتنع بأن جهودكم كرئيس للإتحاد الوطني الكردستاني سيساهم في زيادة تعزيز العلاقات متبادلة المنفعة بين شعوبنا.

أتمنى لك الصحة الجيدة والمزيد من التوفيق في مهامكم و واجباتكم.

أرجو أن تتقبلوا، صاحب السعادة، فائق الاحترام.

أرشك مانوكيان

قنصل ارمينيا

اربيل

ستران عبدالله: الاتحاد الوطني عاد إلى مساره الحقيقي على يد الرئيس بافل جلال طالباني

أكد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ستران عبدالله، الاثنين، أن الرئيس بافل جلال طالباني أعاد الاتحاد إلى مساره الحقيقي.

وقال عبدالله خلال برنامج حوار بث عبر أثير صوت شعب كردستان، إن "اجتماع المجلس القيادي للاتحاد الوطني الأحد، كان اجتماعا تاريخيا بامتياز ومكسبا كبيرا، كونه أعاد الحزب إلى مساره الحقيقي من أجل الاستمرار بسياسة ومنهج الرئيس مام جلال".

وأضاف أن "أهم ما تقرر في الاجتماع تطبيق وتنفيذ جميع نقاط ملتقى الاتحاد الوطني المنعقد مؤخرا، الأمر الذي كان يصبو إليه كوادر الاتحاد الوطني وكانت هناك ضرورة لتنفيذه".

ربيين عمر :

الرئيس بافل طالباني كلف بالمهمة الكبيرة وآن أوان دعمه

وضع اجتماع المجلس القيادي الحزب رسميا على طريقه الرئيسي وصادق على التجديد، حيث حدد ملتقى الاتحاد الوطني ستراتيجيات حديثة للحزب ووزع مهام جديدة وأعاد الاتحاد الوطني إلى حزب الجماهير وكوادره.

لقد رفع ملتقى الاتحاد الوطني البرامج والستراتيجيات والرؤى إلى هرم سلطة الاتحاد، بمعنى أن الحزب جعل التجديد في نفسه واقعا وابتدأ في ذلك من قاعدته.

إن قيادة الاتحاد الوطني جعلت من قوباد طالباني بعد المصادقة على ستراتيجيات ملتقى الاتحاد، آصرة ثقة تحقيق أهداف الملقتى، ووصلت مساعيه إلى محلها ولم يُبق طالباني على الحقيبة السوداء مغلقة، حتى لا تكون مخفية عن الفضوليين أو الذين يرومون خدمة الاتحاد، بل اتخذ من أهداف وتوصيات ملتقى الاتحاد الوطني بشكل فعلي مفتاحا للحداثة وتجديد هذا الحزب الذي يراد له عبر المؤامرات والدسائس إخراجه من مساره.

فبعد أن جعلت قيادة الاتحاد الوطني السيد بافل جلال طالباني رئيسا ومرشدا لها، ها هو أمام المهمة الشاقة، فمن جهة عليه ترتيب الحزب على الصعيد الداخلي، ومن جهة أخرى من الضروري إعادة الثقل للاتحاد الوطني كي يعود كاتحاد عهد الرئيس مام جلال، على الصعيد العراقي والإقليم، فالحزب يحتاج الأن إلى الدعم والاسناد أكثر من أي وقت مضى لوضعه في موقعه الطبيعي بعد أن زعزعته المؤامرات.

وفيما يخص إعلام الحزب، السلطة الرابعة وعروة إيصال الرسالة، فوظيفته تكمن في تنفيذ مهامه بصدق، فالتغيرات على المستوى المنهاجي والإصلاحات الداخلي تتم بالاستمرارية، وعليه آن أوان تقديم الدعم.

المسرى

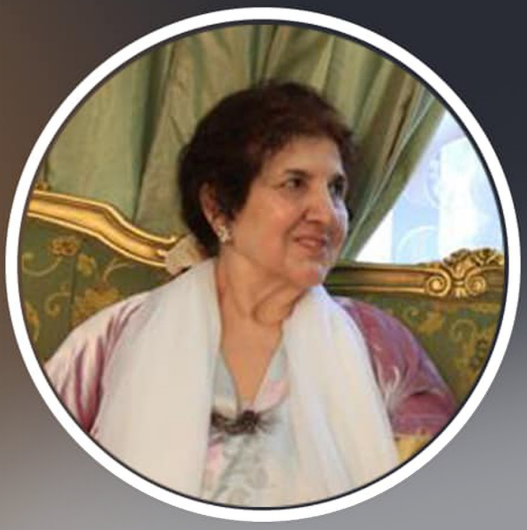

ابني العزيز بافل الغالي

أتقدم اليك مجددا بالتهنئة على تجديد منح الثقة لك وتحملك المسؤولية الكبيرة.

في هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها شعبنا، فإن أعضاء ومؤيدي ومخلصي الاتحاد الوطني واثقون من نجاحك.

آمل لك دوام النجاح والرفعة والسؤدد.. فأنت مبعث فخري.

گەلاوێژ

قوباد طالباني:

تحسين الخدمات هو المطلب الرئيس للمواطنين في العراق وإقليم كردستان

أعلن نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني خلال اجتماع مع السفير الصيني لدى بغداد "كوي ووي"، أن نقص الخدمات والمطالبات بتقديم خدمات أفضل من مشاكل الشعب الرئيسة، بالرغم من أن هناك صراعات ومشاكل سياسية جدية في العراق وبضمنه إقليم كردستان.

وأعرب السفير الصيني "كوي ووي" خلال الاجتماع الذي عقد الاثنين، بحضور القنصل الصيني العام في أربيل، عن رغبته بلاده في تطوير علاقاته مع إقليم كردستان، مبديا ترحيبه في تطوير التعاون والتنسيق فيما بين الطرفين في المجالين الاقتصادي والثقافي.

وأشار طالباني خلال اللقاء إلى الوضع في إقليم كردستان بالقول: إن تحسين مستوى الخدمات أول ما يطالب به شعب كردستان أيضا، فالشعب يتلفت للمشكلات والصراعات السياسية بين الأطراف بدرجة أقل، لافتا إلى أن حكومة الإقليم بالرغم من أنها خطت خطوات مهمة في الفترة المنصرمة في الإصلاحات وأنجزت مراحل نحو الحكومة الإلكترونية، لكنها لم تكن بحجم ما ينتظره الشعب، فهم يصبون إلى خدمات أفضل وطرق أحسن وفرص عمل أكثر.

وفي الموضوع نفسه، أكد نائب رئيس الوزراء، أن إقليم كردستان لا يتمتع ببنى تحتية اقتصادية قوية، ولهذا تتقدم التنمية الاقتصادية ببطء، داعيا إلى أن تكون جمهورية الصين داعمة ومساعدة لإقليم كردستان، ولاسيما في تشجيع شركاتها ومستثمريها في الاستثمار باقليم كردستان في المجالات الصناعية والزراعية، معربا عن استعداد الإقليم لتقديم جميع أنواع التعاون والتسهيلات للشركات والمستثمرين الصينين الذين يرومون التوجه إلى إقليم كردستان.

وفي جانب آخر من الاجتماع تطرق طالباني إلى ضرورة تأسيس علاقات وتنسيق فيما بين الجامعات الصينية وإقليم كردستان، داعيا إلى توفير فرص أكبر لطلبة إقليم كردستان للدراسة في الجامعات الصينية.

المسرى

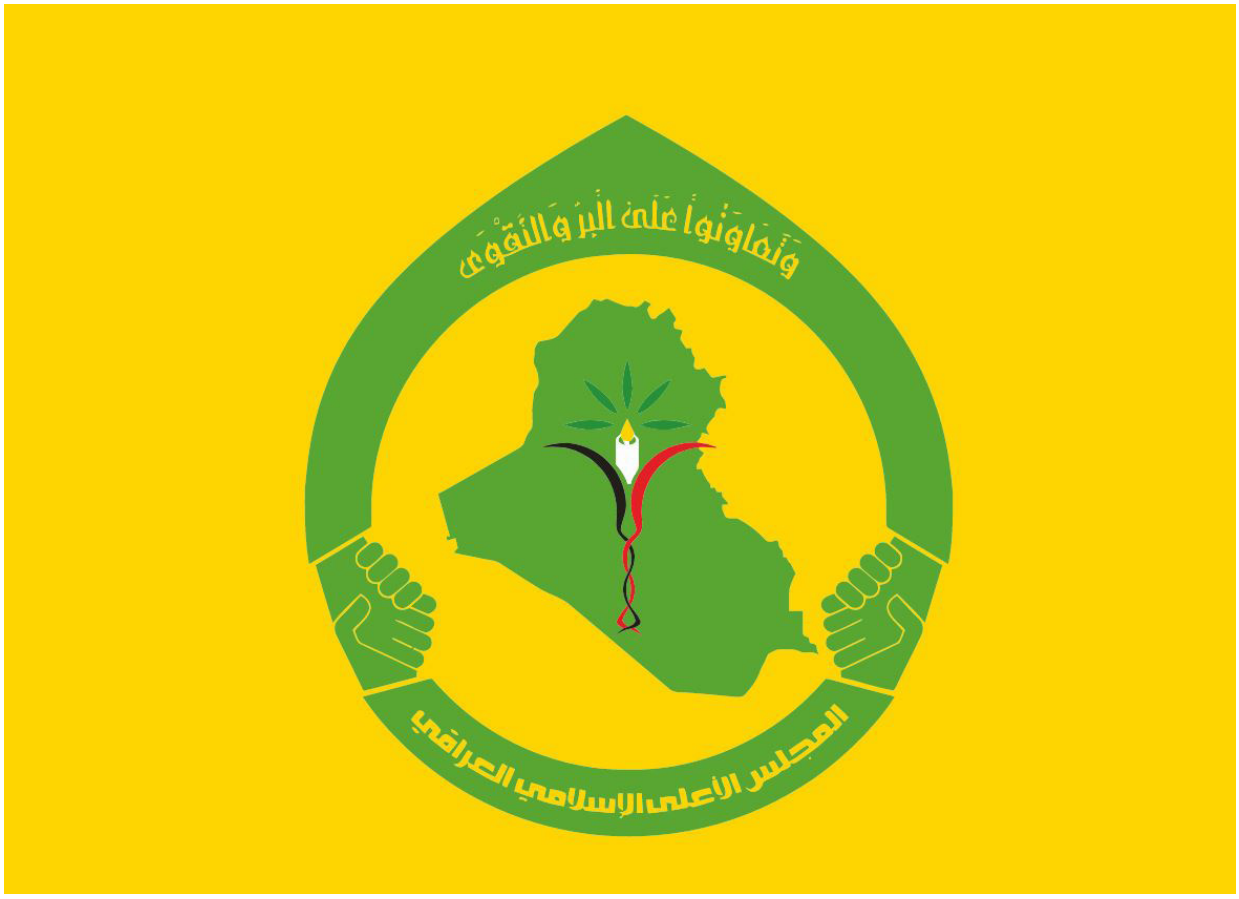

الاتحاد الوطني يهنئ المجلس الأعلى الاسلامي بذكرى تأسيسه

الشيخ الدكتور همام حمودي رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي المحترم

نتقدم اليكم ولقياداتكم وللكوادر والاعضاء في المجلس الاعلى الاسلامي العراقي بخالص التهاني والتبريكات بمناسبة ذكرى تأسيس المجلس، متمنين لسيادتكم المزيد من التقدم والنجاح ومواصلة مسيرة العطاء لخدمة الشعب العراقي.

المجلس الاعلى الاسلامي العراقي ترك بصمات واضحة في تاريخنا وقدم مئات الشهداء والعلماء من اجل العراق ومسيرته النضالية مستمرة لانجاز التجربة الديمقراطية.

ان الاتحاد الوطني الكردستاني يعتز بالعلاقات النضالية التي بين الحزبين المجيدين في محاربة النظام الدكتاتوري البائد وتعزيز الوحدة الوطنية وتمتين الاخوة العربية الكردية.

مرة أخرى نهنئكم بمناسبة الذكرى الـ(٤١) لتأسيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي وأمنياتنا لكم بالنجاح في مهامكم ومواصلة عطائكم لخدمة الوطن.

المجد والخلود لشهداء المجلس الاعلى الاسلامي وجميع شهداء العراق.

مكتب العلاقات العراقية
الاتحاد الوطني الكردستاني

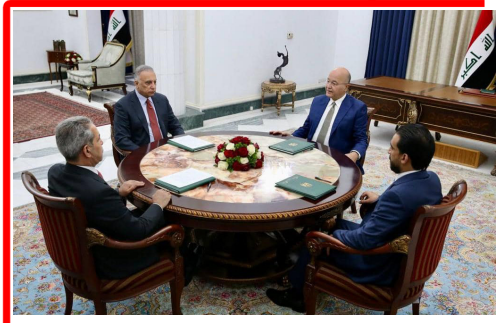

الرئاسات: الحفاظ على الأمن والمسار الديمقراطي والدستوري واجب جميع

استضاف السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الإثنين ٢٩ آب ٢٠٢٢ اجتماعاً ضم السادة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، لبحث المستجدات على الساحة الوطنية.

وأكد الاجتماع أن الحفاظ على الأمن والاستقرار والمسار الديمقراطي والدستوري في العراق هو واجب جميع العراقيين، كما هو واجب مؤسسات الدولة والقوى السياسية الوطنية، وأن الحوار البنّاء هو الطريق السليم لإنهاء كل الخلافات الحالية حفاظاً على مقدرات البلاد.

وجدد الاجتماع دعمه لدعوة السيد رئيس مجلس الوزراء عقد جولة جديدة من الحوار الوطني الأسبوع الحالي لبحث ومناقشة الأفكار والمبادرات التي تخص حل الأزمة الحالية، ونجدد الدعوة للإخوة في التيار الصدري للحضور في جلسة الحوار.

وشدد المجتمعون على التقدير العالي لطروحات الإصلاح على كل المستويات وتطوير عمل المؤسسات المختلفة ومحاربة الفساد، وضرورة أن يأخذ الحوار الوطني مداه لمناقشة كل ما من شأنه ترجمة تطلعات شعبنا الكريم إلى واقع فعلي.

ودعا الاجتماع كل القوى الوطنية إلى تحمل المسؤولية في الظرف الحالي الذي تعيشه البلاد، بما يشمل اعتماد التهدئة على كل المستويات وإيقاف التصعيد السياسي بما يسمح بمناقشة مثمرة للحلول الآنية المطروحة، ومناقشة للوضع السياسي العام وتحسين بيئة العلاقات بين القوى السياسية المختلفة على قاعدة المصلحة الوطنية العليا، وعلى أساس مقتضيات الإصلاح بمستوياتها العديدة.

كما دعا الاجتماع إلى الإيقاف الفوري للتصعيد الإعلامي الحالي والذي يؤثر سلباً على مصالح البلد ويثير القلق بين الناس.

ووجه الاجتماع الشكر للفعاليات الاجتماعية والثقافية الوطنية الداعمة للحوار الوطني ولجهود التهدئة والحل والتضامن بين أبناء الوطن الواحد.

* المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

الصدر يعتزل والعراق يغلي .. ودعوات للتهدئة وضبط النفس

تقرير فريق الرصد والمتابعة

في إعلان مفاجئ يزيد من تأزم وارباك الوضع السياسي في العراق، أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الإثنين، اعتزال الشؤون السياسية، وإغلاق كافة مؤسسات التيار، باستثناء المرقد والمتحف وهيئة تراث آل الصدر.

وعقب بيان الحائري، أعلن زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الاعتزال النهائي وغلق كافة المؤسسات إلا «المرقد الشريف والمتحف الشريف وهيئة تراث آل الصدر».

وقال الصدر في تغريدة على تويتر، الاثنين (٢٩ آب ٢٠٢٢):

يظن الكثيرون بمن فيهم السيد الحائري (دام ظلّه) أن هذه القيادة جاءت بفضلهم أو بأمرهم، كلا إن ذلك بفضل ربّي أولاً ومن فيوضات السيّد الوالد قدّس سرّه.. الذي لم يتخلّ عن العراق وشعبه.

وعلى الرغم من استقالته، فإنّ النجف الأشرف هي المقرّ الأكبر للمرجعية كما هو الحال دوماً.. وإنني لم أدّع يوماً العصمة أو الاجتهاد ولا حتى (القيادة) إنما أنا آمرٌ بالمعروف وناهٍ عن المنكر ولله عاقبة الأمور.. وما أردت إلا أن أقوّم الإعوجاج الذي كان السبب الأكبر فيه هو القوى السياسية الشيعية باعتبارها الأغلبية وما أردت إلا أن أقرّبهم الى شعبهم وأن يشعروا بمعاناته عسى أن يكون باباً لرضا الله عنهم.. وأنّى لهم هذا.

وعلى الرغم من تصوّري أنّ اعتزال المرجع لم يك من محض إرادته.. وما صدر من بيان عنه كان كذلك أيضاً.. إلا إنني كنت قد قررت عدم التدخل في الشؤون السياسية، فإنني الآن أعلن الاعتزال النهائي وغلق كافة المؤسسات إلا المرقد الشريف والمتحف الشريف وهيئة تراث آل الصدر الكرام.. والكل في حلّ منّي.. وإن متّ أو قتلت فأسألكم الفاتحة والدعاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، سائلاً العلي القدير أن يثبتنا على نهج الشهيدين الصدرين (تقدست أرواحهم الطاهرة).

ابن الشهيدين الصدريين
مقتدى الصدر

بيان المرجع الحائري

وكان المرجع الشيعي كاظم الحائري قد اصدر بياناً، ذكر فيه انه «من الواضح أن من ضروريات القيام بهذه المسؤولية العظيمة هو توفر الصحة البدنية والقدرة على متابعة شؤون الأمة، ولكن اليوم إذ تتداعى صحّتي وقواي البدنية بسبب المرض والتقدم بالعمر، صرت أشعر بأنّها تحول بيني وبين أداء الواجبات الملقاة على كاهلي - كما اعتدت على النهوض بها سابقاً - بما لا يحقق الكمال والرضا، لذا أعلن عدم الاستمرار في التصدي لهذه المسؤولية الثقيلة والكبيرة، وإسقاط جميع الوكالات والأذونات الصادرة من قبلنا أو من قبل مكاتبنا وعدم استلام أيّة حقوق شرعيّة من قبل وكلائنا وممثلينا نيابة عنا اعتباراً من تاريخ إعلاننا هذا».

واتبع الحائري الإعلان عن استقالته بمجموعة توصيات:

«أولاً: على جميع المؤمنين إطاعة الولي قائد الثورة الإسلاميّة سماحة آية الله العظمى السيّد علي الخامنئي (دام ظله)، فإنّ سماحته هو الأجدر والأكفأ على قيادة الأمّة وإدارة الصراع مع قوى الظلم والاستكبار في هذه الظروف التي تكالبت فيها قوى الكفر والشرّ ضدّ الإسلام المحمّدي الأصيل.

ثانياً: أوصي أبنائي في عراقنا الحبيب بما يلي:

أ- الحفاظ على الوحدة والانسجام فيما بينهم وعدم التفرقة، وأن لا يفسحوا المجال للاستعمار والصهيونيّة وعملائهم بإشعال نار الفتنة والتناحر بين المؤمنين، وأن يعلموا أن عدوّهم المشترك هو أمريكا والصهيونيّة وأذنابهم، فليكونوا أشدّاء على الكفّار رحماء بينهم.

ب- تحرير العراق من أي احتلال أجنبي ومن أي تواجد لأية قوّة أمنية أو عسكرية؛ وخصوصاً القوّات الأمريكية التي جثمت على صدر عراقنا الجريح بحجج مختلفة؛ وعدم السماح ببقائها في العراق بلد المقدّسات؛ وإنّ إبقاءهم يعتبر من أكبر المحرّمات عند الله تعالى، كما بيّنا ذلك في بيانات سابقة.

ج- أدعو المتصدّين للمناصب والمسؤوليّات للقيام بوظائفهم الشرعيّة والتي عاهدوا الشعب على تحقيقها، والابتعاد عن المصالح الشخصيّة والفئوية الضيّقة؛ التي جرّت الويلات على أبناء الشعب العراقي المظلوم. ففي ذلك أمان لهم وعزة للشعب واستقرار للبلاد.

د- على العلماء وطلبة الحوزة الدينيّة والنخب الثقافية والكتّاب الواعين والمخلصين العمل على توعية أبناء الشعب، حتّى يميّزوا بين العدوّ والصديق ويدركوا حقيقة مصالحهم ولكي لا يتم استغفالهم والاستخفاف بهم ونزع الطاعة منهم فيما لا يعرفونه ولا ينفعهم، وحتّى يتعرّفوا على مكائد الأعداء ومؤامراتهم فيستأصلونها؛ أو على الأقل لا يقعون فريسة لأهدافهم المغرضة والضالة.

هـ- على أبناء الشهيدين الصدرين (قدّس الله سرّهما) أن يعرفوا أن حبّ الشهيدين لا يكفي ما لم يقترن الإيمان بنهجهما بالعمل الصالح والاتباع الحقيقي لأهدافهما التي ضحّيا بنفسيهما من أجلها، ولا يكفي مجرّد الادعاء أو الانتساب؛ ومن يسعى لتفريق أبناء الشعب والمذهب باسم الشهيدين الصدرين (رضوان الله تعالى عليهما)؛ أو يتصدّى

للقيادة باسمهما وهو فاقد للاجتهاد أو لباقي الشرائط المشترطة في القيادة الشرعيّة فهو – في الحقيقة – ليس صدرياً مهما ادعى أو انتسب.

و– أوصي جميع المؤمنين بحشدنا المقدّس ولا بد من دعمه وتأييده كقوة مستقلة غير مدمجة في سائر القوى، فإنه الحصن الحصين واليد الضاربة والقوّة القاهرة للمتربّصين بأمن البلاد ومصالح أهلها إلى جانب باقي القوّات المسلّحة العراقيّة؛ كما بيّنا ذلك وأكّدناه مراراً.

ز– لا بد من إبعاد البعثيين المجرمين والمفسدين؛ والعملاء عن المناصب والمسؤوليات في البلاد، وعدم تمكينهم بأيّ شكل من الأشكال، فإنّهم لا يريدون الخير لكم؛ ولا تهمّهم سوى مصالحهم الحزبية وخدمة أسيادهم من المستعمرين والصهاينة وأذنابهم».

انصار الصدر يقتحمون المنطقة الخضراء

وبعيد قرار زعيمهم، بدء أنصار التيار الصدري التحرك نحو المنطقة الخضراء ببغداد، التي تضم المقار الحكومية الحساسة، حيث اقتحموا هذه المرة القصر الجمهوري. وأعلنت السلطات العراقية إثر ذلك فرض حظر التجول الشامل في العاصمة.

وأفادت مصادر طبية بمقتل ١٢ أشخاص وإصابة العشرات في اشتباكات بين متظاهرين وقوات الأمن بالمنطقة الخضراء، فيما تأجج الوضع بمختلف مناطق البلاد، إثر إعلان الصدر، عن اعتزاله العمل السياسي.

ويرى مراقبون وخبراء في الشأن العراقي، أن اعتزال الصدر «لن يمر مرور الكرام»، معتبرين أنه «سيؤدي لمزيد من التوتر والتأزم في المشهد السياسي المسدود بالبلاد منذ قرابة عام كامل، بعيد إجراء الانتخابات العامة في أكتوبر الماضي».

القوات الامنية داخل المنطقة الخضراء قامت بتفريق المتظاهرين عبر اطلاق الرصاص الحي في الهواء والغاز المسيل للدموع، ما أدى الى سقوط ١٢ قتيلا (لحين ساعة اعداد هذا التقرير) فضلا عن اصابة العشرات بجروح.

وأظهرت صور من داخل المنطقة الخضراء، قيام مروحيات بنقل اشخاص، لم يعرف من هم، من داخل السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء الى مكان آخر.

واقتحم العشرات من المتظاهرين، من أتباع التيار الصدري، القصر الجمهوري، داخل المنطقة الخضراء في العاصمة بغداد.

يذكر ان قيادة العمليات المشتركة قالت في بيان لها، انها أعلنت حظر التجول الشامل في العاصمة بغداد، مبينة ان الحظر يشمل العجلات والمواطنين كافة اعتباراً من الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر الاثنين.

وكانت القوات الأمنية العراقية، دعت انصار التيار الصدري المتظاهرين الى الانسحاب «الفوري» من المنطقة الخضراء، مؤكدة التزامها بأعلى درجات ضبط النفس والتعامل الأخوي معهم.

بيان قيادة العمليات المشتركة

وذكر بيان صادر عن قيادة العمليات المشتركة، ان «القوات الأمنية تدعو المتظاهرين الى الانسحاب الفوري من داخل المنطقة الخضراء»، مؤكدة انها التزمت «أعلى درجات ضبط النفس والتعامل الاخوي لمنع التصادم او إراقة الدم العراقي».

كما أكدت القوات الأمنية مسؤوليتها عن حماية المؤسسات الحكومية، والبعثات الدولية، والأملاك العامة والخاصة، لافتة الى ان «التعاطي مع التظاهرات السلمية يتم من خلال الدستور والقوانين، وستقوم القوات الامنية بواجبها في حماية الأمن والاستقرار».

احتجاجات في عدة مدن

تظاهرات انصار الصدر لم تقتصر على المنطقة الخضراء في بغداد، اذ خرج انصار التيار الصدري في عدة مدن، تأييدا للمحتجين في بغداد، حيث خرج متظاهرون وقطعوا شوارع رئيسية وسيطروا على مبان حكومية في مدن البصرة وميسان وبابل وديالى وغيرها.

وأغلق متظاهرون غاضبون، مبنى ديوان محافظة ذي قار، واظهرت صور ومقاطع فيديو، دخول المتظاهرين الى داخل اروقة مبنى ديوان محافظة ذي قار، فيما علقوا على اسوار المبنى لافتات كتب عليها «مغلق بأمر ثورة عاشوراء».

وعلى إثر هذه التطورات قررت الحكومة العراقية تعطيل الدوام الرسمي في جميع المحافظات ليوم الثلاثاء، كما تأجلت امتحانات الدور الثاني للصفوف المنتية الى إشعار آخر.

الصدر يضرب عن الطعام «حتى يتوقف العنف»

الى ذلك، قال التيار الصدري الاثنين، إن زعيمه مقتدى الصدر أضرب عن الطعام احتجاجاً على العنف الذي أودى بحياة ١٤ شخصاً وإصابة العشرات في بغداد.

وقال رئيس الكتلة الصدرية المستقيلة حسن العذاري على صفحته في فيسبوك «سماحته يعلن إضراباً عن الطعام، حتى يتوقف العنف واستعمال السلاح». وأضاف أن «إزالة الفاسدين لا تعطي أحداً مهما كان مسوغاً لاستعمال العنف من جميع الأطراف».

من جانبه منع المكتب الخاص للصدر في بيان «منعاً باتاً التدخل في جميع الأمور السياسية والحكومية والإعلامية، ورفع الشعارات والأعلام والهتافات السياسية واستخدام أي وسيلة إعلامية بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي باسم التيار الصدري».

واعلنت اللجنة المركزية المشرفة على تنظيم التظاهرات، في العاصمة بغداد، تعليق عملها، امتثالاً لقرار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر باعتزال السياسية.

وجاء في بيان صادر عن اللجنة المركزية:

«الى الاخوة المعتصمين الكرام، بعد انتهاء التكليف المبارك، نعتذر ان كان لدينا تقصير في الأيام السابقة وقد حافظنا على السلمية طيلة الفترة الماضية، والان نمتثل لقرار سماحة السيد مقتدى الصدر (اعزه الله) بتعليق عمل اللجنة والله خير حافظ ومعين».

بيان رئيس الجمهورية: التزام التهدئة وضبط النفس ومنع التصعيد

إن الظرف العصيب الذي يمر ببلدنا يستدعي من الجميع التزام التهدئة وضبط النفس ومنع التصعيد، وضمان عدم انزلاق الأوضاع نحو متاهات مجهولة وخطيرة يكون الجميع خاسراً فيها.

إن التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي حق مكفول دستورياً مع الالتزام بالقوانين وحفظ الأمن العام، ولكن تعطيل مؤسسات الدولة أمر خطير يضع البلد ومصالح المواطنين أمام مخاطر جسيمة، وندعو أبناءنا المتظاهرين إلى الانسحاب من المؤسسات الرسمية، وفسح المجال أمام القوات الأمنية في القيام بواجبها في حفظ الأمن والنظام والممتلكات

العامة.

إن تطورات الأحداث يفرض على القوى الوطنية مسؤولية مضاعفة للترفع عن الخلافات لصالح ما هو أغلى وأثمن، لصالح الوطن، ومنع العنف وحقن الدماء الغالية للعراقيين وانتهاج مواقف حريصة حامية للوطن، والحفاظ على المسار السلمي الديمقراطي الدستوري الذي ضحى شعبنا بالغالي والنفيس من أجله، ولا ينبغي التفريط به تحت أي ظرف.

د. برهم صالح
رئيس الجمهورية

الكاظمي: التطورات الخطيرة تؤشر إلى خطورة النتائج المترتبة

إن التطورات الخطيرة التي جرت في عراقنا العزيز اليوم من اقتحام المتظاهرين للمنطقة الخضراء ودخول مؤسسات حكومية إنما تؤشر إلى خطورة النتائج المترتبة على استمرار الخلافات السياسية وتراكمها.

إننا إذ نؤكد أن تجاوز المتظاهرين على مؤسسات الدولة يعد عملاً مداناً وخارجاً عن السياقات القانونية، فإننا ندعو سماحة السيد مقتدى الصدر الذي لطالما دعم الدولة وأكد الحرص على هيبتها واحترام القوى الأمنية للمساعدة في دعوة المتظاهرين للانسحاب من المؤسسات الحكومية.

إن تمادي الخلاف السياسي ليصل إلى لحظة الإضرار بكل مؤسسات الدولة لا يخدم مقدرات الشعب العراقي، وتطلعاته، ومستقبله، ووحدة أراضيه.

نجدد الدعوة إلى ضبط النفس من الجميع، وندعو المتظاهرين إلى الانسحاب الفوري من المنطقة الخضراء والالتزام بتعليمات القوات الأمنية المسؤولة عن حماية المؤسسات الرسمية وأرواح المواطنين.

مصطفى الكاظمي
القائد العام للقوات المسلحة
٢٩ آب ٢٠٢٢

*** ووجه القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي بمنع استخدام الرصاص وإطلاق النار على المتظاهرين من أي طرف أمني، أو عسكري، أو مسلح منعاً باتاً، وشدد على التزام الوزارات، والهيئات، والأجهزة الأمنية والعسكرية بالعمل وفق السياقات والصلاحيات والضوابط الممنوحة لها.

وأكد القائد العام للقوات المسلحة أن قواتنا الأمنية مسؤولة عن حماية المتظاهرين، وأن أي مخالفة للتعليمات الأمنية بهذا الصدد ستكون أمام المساءلة القانونية.

ووجه بفتح تحقيق عاجل بشأن الأحداث في المنطقة الخضراء، ومصادر إطلاق النار، وتحديد المقصرين ومحاسبتهم وفق القانون. ودعا المواطنين إلى الالتزام بالتعليمات الأمنية، وقرار حظر التجوال.

*** كما ثمن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، دعوة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، إلى نبذ العنف والسلاح.

وقال الكاظمي في تغريدة على «تويتر»: «نثمن دعوة سماحة السيد مقتدى الصدر إلى إيقاف العنف، كما أثمن دعوة الحاج هادي العامري، وكل المساهمين في التهدئة، ومنع المزيد من العنف». ودعا «الجميع إلى تحمل المسؤولية الوطنية لحفظ الدم العراقي».

تعليق جلسات مجلس الوزراء

وترأس رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي الإثنين، اجتماعاً طارئاً للقيادات الأمنية بمقر العمليات المشتركة، لمناقشة الأحداث الأخيرة ودخول المتظاهرين للمؤسسات الحكومية.

وجدد الكاظمي توجيهاته للقيادات الأمنية بالالتزام التام بالتعليمات السابقة فيما يخص حماية أرواح المتظاهرين، والحفاظ أيضاً على الممتلكات العامة والخاصة، ومنع التجاوز على المؤسسات الحكومية من قبل أي طرف كان.

ودعا القائد العام للقوات المسلحة المتظاهرين إلى الانسحاب الفوري من المنطقة الخضراء، وعدم إرباك الوضع العام في البلاد، وتعريض السلم المجتمعي إلى الخطر.

ووجه رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي، الاثنين بتعليق مجلس الوزراء لجلساته إلى إشعار آخر.

الحلبوسي: خطر كبير لايمكن السكوت عنه

إن ما آل إليه الوضع هذا اليوم ينذر بخطر كبير، وهو أمر لا يمكن السكوت عنه أو تركه يتصاعد دون تدخلٍ من العقلاء والمؤثرين من زعامات دينية وسياسية وعشائرية واجتماعية، تدفع باتجاه التهدئة وضبط النفس، وتحذر من الفوضى وإراقة دماء العراقيين الأبرياء عبر استخدام السلاح من أي طرف.

دعوتنا المخلصة والصادقة إلى جميع الأطراف لإطفاء نار الفتنة، والتوصل إلى تفاهمات؛ لحفظ وصون سيادة الوطن واستقراره، وحمايته من الانزلاق إلى تصادم يخسر فيه الجميع.

محمد الحلبوسي
رئيس مجلس النواب
٢٩ آب ٢٠٢٢

الرئيس بافل طالباني: حماية المؤسسات والمتظاهرين حق دستوري ينبغي الالتزام به

بقلق بالغ نتابع الأحداث المؤسفة التي حدثت ولاتزال مستمرة في بغداد وعدد من المحافظات العزيزة.

نكرر دعوتنا وحرصنا على الحوار الوطني البنّاء لجميع القوى السياسية، ومواصلة هذه الحوارات بروح وطنية مسؤولة، ونبذ العنف وبذل أقصى الجهود الخيرة للحيلولة دون إراقة المزيد من الدماء الغالية لشبابنا وأبناء الوطن.

إن حماية المؤسسات والمتظاهرين، حق وطني ودستوري، على الجميع الالتزام به.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

رئيس إقليم كردستان: التصعيد وتعطيل مؤسسات الدولة لن يحل أي مشكلة

نتابع عن كثب وبقلق عميق التطورات السياسية والأمنية التي تشهدها اليوم بغداد ومناطق أخرى في البلاد. وندعو الأطراف كافة إلى ضبط النفس وأن لا تسمح بإنفلات الوضع عن السيطرة أكثر مما عليه.

إن التظاهر السلمي حق دستوري مكفول، اما التصعيد وتعطيل مؤسسات الدولة فلن يحل أي مشكلة، بل يزيد الوضع تعقيداً، لذا يجب حفظ هيبة مؤسسات الدولة وعدم إعاقة مهامها وأعمالها.

كذلك على القوات الأمنية التعامل بمنتهى الحيطة والحذر مع الوضع وعدم السماح لتحول التظاهرات والأحداث إلى ذريعة لزيادة التدهور في الوضع الأمني، ومنع سقوط ضحايا في صفوف المواطنين.

إن أوضاع البلد تستدعي غاية الحكمة، والعودة إلى المنطق، والمباشرة بحوار وطني ومسؤول، وتعاون الجميع، لينجو العراق من هذا الوضع الصعب ولا تفلت الأمور من عقالها.

ونؤكد من جديد أن إقليم كردستان، وكما هو دائماً، سيساعد في الحل وخلق التفاهم بين الأطراف العراقية، ولهذا ندعو مرة أخرى كل القوى والأطراف العراقية المعنية للقدوم إلى أربيل والاجتماع فيها وتدشين حوار جاد لتجاوز هذا الوضع المتأزم للبلد.

نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كردستان
٢٩ آب ٢٠٢٢

بارزاني: ضبط النفس وعدم اللجوء إلى لغة السلاح

بسم الله الرحمن الرحيم

نتابع وبكل قلق الأحداث والمستجدات الأخيرة في العراق.

أتمنى أن يشعر الجميع بالمسؤولية، وأن يحتكموا الى ضبط النفس، وأن لا يلجأوا إلى لغة السلاح والعنف في حسم الصراعات والمشاكل. وأدعو جميع الأطراف الى التفكير في الحلول التي تأتي بالخير للشعب العراقي وتراعي المصلحة العامة للشعب والوطن.

مسعود بارزاني
٢٩ آب ٢٠٢٢

الإطار التنسيقي: لايمكن الوقوف على الحياد حينما تتعرض مؤسسات الدولة للاعتداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(ما يلفظُ من قولٍ إلا لديهِ رقيبٌ عتيد)

يتابعُ العراقيون جميعاً بقلقٍ بالغ، تطورات الأحداث الخاصة بتظاهرات الإخوةِ في التيارِ الصدري واعتصاماتهم داخلَ مجلس النواب، وعددٍ من الدوائر الحكومية والتي وصلت الى مهاجمةِ عناوين الدولةِ المختلفة، بما فيها مجلس القضاء والقصر الحكومي ومقر مجلس الوزراء وغيره، وتعطيل ومهاجمة مؤسساتِ الدولةِ وآخرها ما جرى هذا اليوم من تطوراتٍ مؤسفة شملت الاعتداءَ على عددٍ من مؤسساتِ الدولةِ في محافظاتِ الوسط والجنوب.

إننا نؤكد مجدداً وقوفنا مع الدولة ومؤسساتها، إذ لا يمكن بأي حال الوقوف على الحيادِ حينما تتعرضِ مؤسسات الدولة للاعتداء وللانهيار.

ويجب على الحكومة والمؤسسات الأمنية القيام بما يمليهِ عليها الواجب الوطني بحماية مؤسسات الدولة والمصالح

العامة والخاصة.

كما اننا ندعو جميع الفعاليات دينيةً وسياسيةً واجتماعيةً الى التدخلِ والمبادرة من أجل درءِ الفتنة، وتغليب لغة العقلِ والحوار، وتجنيب البلد مزيداً من الفوضى وإراقة الدماء، وتحميل المسؤولية لكلِ من يساهم بتوتير الأجواء والدفع نحو التصعيد، ووضع حلول عملية وواقعية تعتمدُ الدستورَ والقانون ولغة الحوار اساساً للوصولِ الى نتائجٍ حاسمةٍ وسريعةٍ لإيقافِ معاناة الناس.

كما نوجهُ الدعوةَ الى الاخوةِ في التيارِ الصدري قادة وجماهير الى العودةِ الى طاولةِ الحوار والعمل مع اخوانهم من أجل الوصول الى تفاهماتٍ مشتركة تضعُ خارطة طريقٍ واضحة تعتمدُ القانون والدستور لتحقيق مصالح هذا الشعب العظيم.

الاطار التنسيقي
بغداد
٢٠٢٢/٨/٢٩

تحالف السيادة يدعو إلى التهدئة وتحكيم لغة العقل

دعا تحالف السيادة إلى التهدئة وتحكيم لغة العقل، مؤكداً استعداده الدائم لدعم حوار حقيقي يؤسس لمرحلة جديدة.

التحالف أصدر بياناً، أكد فيه حرصه على «السلم المجتمعي والوفاق الوطني بين جميع مكونات الشعب وقواه الفاعلة».

تحالف السيادة دعا إلى «التهدئة وتحكيم لغة العقل»، مؤكداً استعداده الدائم لدعم «حوار حقيقي يؤسس لمرحلة جديدة تعيد للعراق مكانته، وللعراقيين حياتهم الكريمة». كما دعا القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية إلى «حماية الدولة ومؤسساتها من المندسين والمتربصين، وحماية المتظاهرين والحرص على سلامتهم، وفي الوقت نفسه استمرار جهوزيتها في محاربة الارهاب وضرب أوكاره».

العامري يدعو إلى وقف استخدام السلاح: فلنتحاور

ودعا رئيس تحالف الفتح، هادي العامري، الاثنين، إلى التهدئة ووقف استخدام السلاح.

وقال المكتب الاعلامي للعامري في بيان «ندعو للتهدئة واناشد ابنائي من كل الاطراف بالتوقف عن استخدام السلاح، فالسلاح ليس حلا ولا يوجد حل بين الاخوة الا بالحوار والتفاهم».

العبادي: أوقفوا هذا القتال العبثي

«أستصرخكم! اوقفوا هذا القتال العبثي الذي لا يخدم الوطن ولا يحمي المواطنين، استمعوا الى نداء العقل والضمير والدين والى صرخات الارامل واليتامى الذين قدموا اعز ما لديهم لحماية البلد فلا تدمروا امنه وامن المواطنين بعد كل تلك التضحيات فان المال والسلطة تزول وما ينفع الناس يمكث في الارض».

ائتلاف علاوي يوجه نداء ويحذر من «خطورة الأوضاع وتداعياتها»

حذّر ائتلاف الوطنية، الاثنين، من خطورة الأوضاع وتداعياتها المأساوية على الشعب العراقي عامة.

وذكر الائتلاف في بيان، أنه «يُحذر من مخاطر تصاعد وتيرة الصراعات السياسية واي تدخل خارجي في العراق او مجريات الاحداث التي وصلت الى الذروة في التصلب والتشظي والانقسام».

ودعا «الأطراف السياسية كافة الى تغليب منطق الحكمة والتهدئة والشعور بالمسؤولية الوطنية والانسانية، الذي

نحتاجه اليوم جميعا أكثر من أي وقت مضى، أمام جسامة المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية.. فلا سبيل للحل إلا بالحوار الوطني الجامع لكل الفعاليات السياسية والاجتماعية والشعبية والمهنية على قاعدة الوطنية والمواطنة والقبول المتبادل والعدالة السياسية والاجتماعية، ونبذ كل أشكال المحاصصة والغلبة والاقصاء».

رئيس حركة امتداد يدعو لتشكيل حكومة طوارئ بقيادة شخصية عسكرية

أبناء بلدنا الغالي الجريح..

الرحمة للشهداء الذين إرتقوا اليوم والشفاء للجرحى..

النظام السياسي بأكمله يحتضر ويتداعى والأحزاب السياسية الفاشلة والفاسدة تحاول جر البلد إلى ما لا يحمد عقباه وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة..

نحن أمام حل وحيد يتمثل بحل مجلس النواب فورا وتكليف شخصية وطنية مدنية او عسكرية موثوقة وغير جدلية لتشكيل حكومة طوارئ من وزراء مستقلين غير مجربين وبأعتراف ودعم دولي وبصلاحيات محددة تشريعية وتنفيذية ولمدة محددة من سنة إلى سنتين تتولى إدارة البلاد والتهيئة لانتخابات نيابية ورئاسية جديدة يتم قبلها تعديل قانون الإنتخابات ووضع مشروع قانون تعديل شكل النظام السياسي من البرلماني الى شبه الرئاسي وعرض كل ذلك على الشعب للاستفتاء وباشراف ورقابة أممية ووطنية.. وكفانا فتاوى من خارج الحدود تشعل نار الفتن وتنشر رائحة الموت داخل بلدنا الجريح..

– أرجو من جميع المواطنين إلتزام الهدوء والحياد في هذه الفتنة والالتزام بحظر التجول في العاصمة الحبيبة وعدم الإدلاء بأي كلمة في مواقع التواصل من شانها أن تؤجج وتشعل نار الفتنة التي ستحرق الاخضر واليابس ولن تصيب الذين ظلموا خاصة.

– أستنكر وبشدة إستخدام القوة و الرصاص الحي ضد المتظاهرين الموجودين في المنطقة الخضراء حاليا وفي أي مكان وليعلم الجميع أن الدم العراقي كله غالي وأطالب قادة القوات الأمنية بإصدار اوامر صارمة بعدم استخدام الرصاص والقوة والتواجد بين قواتهم لضمان عدم استخدام الرصاص والقيام باجراءات حقيقية فورا لمحاسبة كل من استخدم القوة والرصاص الحي.

– لم ولن نترجى أي حل للأزمة من الرئاسات الثلاث ورؤساء الأحزاب الفاسدة ولا تهمنا إجتماعاتهم ولقاءاتهم البائسة..

– على رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة الاتحادية ورئيس أركان الجيش العراقي ورئيس جهاز مكافحة الإرهاب وهيأة الحشد السيطرة على زمام الأمور والسعي للحفاظ على السلم الأهلي قبل فوات الأوان، والضغط باتجاه تشكيل حكومة طوارئ مؤقتة وتعطيل الدستور مؤقتا وطلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي لتقديم الدعم والإعتراف الدولي بها.

حفظ الله العراق وشعبه الصابر من كل سوء.

علاء الركابي
رئيس حركة امتداد

الحشد الشعبي : هذه الأحداث لا تعبر عن مدرج وطني وسياسي

هذا وأكد رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض الاثنين، أن الحشد سيبقى خارج الاصطفافات السياسية.

وذكر الفياض في كلمة، أن «ماهو مؤسف في هذه الأحداث أنها لا تعبر عن مدرج وطني وسياسي»، موضحاً «نحن في هئية الحشد الشعبي سنبقى معاهدين أبناء شعبنا البطل على أن نكون خارج الاصطفافات السياسية».

وأضاف «نؤكد ونكرر ثوابتنا في حماية العملية السياسية واحترام التداول السلمي للسلطة»، مضيفاً «أناشد كل الأطراف على أن تتصرف بمسؤولية عالية تجاه هذا الوطن وأمنه واستقراره، وأن نحتكم إلى الدستور والقوانين». ولفت إلى أنه «يجب أن لا نفرط بالمنجز العراقي الذي ما جاء إلا بعشرات آلاف من الضحايا والشهداء».

ثلاثة أسباب تقف خلف اعتزال الصدر للسياسة

من جانبه حدد الباحث والاكاديمي العراقي إحسان الشمري، الاثنين، ثلاثة أسباب تقف خلف اعتزال مقتدى الصدر للسياسة.

وقال الشمري في تدوينة، إن «اعتزال الصدر العمل السياسي جاء كرد على ما يعتقده محاولة إيران لانهاء مرجعية آل الصدر». وأضاف، أنه جاء ايضا على خلفية قطع الطريق أمام المبادرات الحالية، وعدم المسؤولية عن أي فعل سياسي تصعيدي لأتباعة».

عضو بالفتح: غياب قائد واحد لا يعني أن الساحة بلا قيادة

ورأى عضو تحالف الفتح، علي الزيدي، إن «غياب قائد واحد من الساحة لا يعني أن الساحة بلا قيادة»، مشيداً بخطوة زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، إعتزال العمل السياسي.

وقال عضو تحالف الفتح على الزيدي، لشبكة روداو الإعلامية، إنهم يباركون لمقتدى الصدر «هذا الانجاز، درءاً للفتنة وجمعاً لكلمة الشعب»، معتبراً أن جمهور التيار الصدري «هو جمهورنا». وأضاف أن «غياب قائد واحد من الساحة لا يعني أن الساحة بلا قيادة»، مشيراً إلى أن «الساحة فيها قيادات وشخصيات كثيرة، شخصيات تحب هذا الوطن»، ومنوّهاً إلى أن الأطار التنسيقي مستعد لـ «مد اليد واحتضان الجمهوري الصدري».

علي الزيدي، رأى أن العملية السياسية «متكاملة وناجحة»، مؤكداً ضرورة أن تتوحد جميع المكونات لأن البلد بحاجة إلى «حكومة عادلة وقوية، حكومة تتمكن من جمع ابناء الشعب». وأشار إلى أن حكومة مصطفى الكاظمي «مليئة بالفساد والمشاكل والأزمات، منذ سنتين ولحد اليوم»، داعياً إلى «الالتفاف حول قيادات الإطار التنسيقي لإخراج العراق من الانسداد السياسي».

عضو تحالف الفتح بيّن أن ألإطار التنسيقي «مد يده أكثر من ١٠ مرات» إلى التيار الصدري، منوّهاً إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني أرسل وساطات كثيرة ايضاً، والآن هناك مبادرة من رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني. وأكد أن «مقتدى الصدر أراد أن يحكم هو ويبقى الإطار التنسيقي في المعارضة، بينما الإطار التنسيقي له جمهوره وهم بالملايين»، مشدداً على أن «جمهور الإطار التنسيقي ليس أقل من جمهور التيار الصدري».

عضو بالحكمة: الإطار التنسيقي سيستجيب لمطالب التيار الصدري

بدوره أعلن عضو تيار الحكمة الوطني أن الإطار التسيقي سيعقد اجتماعاً يتخذ فيه موقفاً «حازماً» من مطالب التيار الصدري، وسوف يستجيب لمطالب التيار الصدري، مشدداً على الحاجة إلى «التهدئة وتنفيذ مطالب التيار الصدري».

وقال أحمد العيساوي، لشبكة روداو الإعلامية، إنهم متمسكون بالتيار الصدري وسيجرون اتصالات لحثه على العدول عن هذ القرار، في إشارة إلى قرار زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الاعتزال النهائي.

وأضاف أنه «بعد القرارات التي اتخذها التيار الصدري، نحن بحاجة ماسة إلى التهدئة، وتنفيذ مطالب التيار الصدري وعدم زج الشارع في هذا الصراعات التي من الممكن أن تتحول إلى بحار من الدم».

عضو تيار الحكمة الوطني أكد الحاجة إلى «امتصاص غضب الجماهير الموجودة في الشارع، واستيعاب الصدمة

التي تركها زعيم التيار الصدري بين أنصاره المعتصمين في الخضراء».

ونوّه إلى أن «الإطار التسيقي سيعقد اجتماعاً، يتخذ فيه موقفاً حازماً من مطالب التيار الصدري، وسوف يستجيب لمطالب التيار الصدري».

واشنطن: لا ينبغي تعريض أمن العراق واستقراره وسيادته للخطر

دوليا، قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في: «نطالب جميع العراقيين بالابتعاد عن العنف». كما أضاف «ندعو للاعتصامات السلمية فقط في العراق».

*** من جهتها أكدت السفارة الأمريكية في بغداد أن تقارير الاضطرابات في جميع أنحاء العراق اليوم «مثيرة للقلق»، مؤكدة ضرورة عدم تعريض أمن العراق واستقراره وسيادته للخطر.

وقالت السفارة الأمريكية، في بيان، إن «تقارير الاضطرابات في جميع أنحاء العراق اليوم مثيرة للقلق حيث لا تسمح للمؤسسات العراقية بالعمل». وأضافت أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق «إزاء تصاعد التوترات وتحث جميع الأطراف على أن تظل سلمية، وأن تمتنع عن القيام بأعمال يمكن أن تؤدي إلى دوامة من العنف».

السفارة الأمريكية أكدت في بيانها، أنه «لا ينبغي تعريض أمن العراق واستقراره وسيادته للخطر»، لافتةً إلى أن الوقت حان الآن للحوار لحل الخلافات، وليس من خلال المواجهة. وخلصت إلى أن الحق في الاحتجاج العام السلمي هو «عنصر أساسي في جميع الديمقراطيات، ولكن يجب على المتظاهرين أيضاً احترام مؤسسات وممتلكات الحكومة العراقية، التي تنتمي إلى الشعب العراقي وتخدمه ويجب السماح للمؤسسات بممارسة عملها».

*** هذا ونفى نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيدانت باتيل، الاثنين، التقارير حول إخلاء السفارة الأمريكية في بغداد، وقال في مؤتمر صحفي عبر الهاتف إن هذه الأنباء «غير صحيحة».

ورفض المتحدث التعليق على معلومات تتحدث عن خفض عدد الدبلوماسيين العاملين في السفارة.

وأكد باتيل أن التقارير حول الاضطرابات في جميع أنحاء العراق «مقلقة» حيث لا يُسمح للمؤسسات العراقية بالعمل، وقال: «نحن على علم بالتقارير التي تتحدث عن زيادة العنف والخسائر المحتملة في الأرواح وندين استخدام العنف». وأضاف: «حان الوقت الآن للحوار ونحث جميع المعنيين على التزام الهدوء والسعي وراء السبل السلمية لإيجاد الحول».

وأشار إلى أن «الحق في الاحتجاجات العامة السلمية هو عنصر أساسي في جميع الديمقراطيات، لكن على المتظاهرين أن يحترموا ممتلكات ومؤسسات الحكومة العراقية التي تخص الشعب العراقي وتخدمه».

بريطانيا تدعو لإعطاء الأولوية للحوار

كما أعربت السفارة البريطانية لدى العراق الاثنين، عن قلقها الشديد إزاء التوترات المتصاعدة في العراق وسط الأنباء التي تتحدث عن سقوط ضحايا.

وقال القائم بالأعمال في السفارة جيمس داونر في بيان «نحث هؤلاء المتواجدين في الساحات العامة على الامتناع عن العنف»، ودعا إلى «الحفاظ على سلمية التظاهرات». وأوضح أن جر العراق باتجاه العنف «شيء لا يستحق الشعب العراقي أن يتعرض له»، مبيناً أن الشعب العراقي يحتاج إلى «مؤسسات فاعلة من أجل مجابهة التحديات التي يواجهونها وتقديم الخدمات التي يعتمدون عليها».

وحث داونر المتظاهرين على الامتناع عن اقتحام المباني الحكومية، وقال إن القوات الأمنية «هي المسؤولة الوحيدة عن إبقاء التظاهرات آمنة والحفاظ على الأملاك العامة والبنايات الحكومية». وتابع «ونحث على أن تتخذ

القوات الأمنية الإجراءات المتلائمة مع الأحداث».

ودعا داونر جميع الأطراف إلى «إعطاء الأولوية للحوار من أجل الوصول إلى حل سلمي وقانوني ويشمل الجميع ولمصلحة الشعب العراقي».

الرئيس المصري يؤكد دعم بلاده لأمن واستقرار العراق

وقد تلقى رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، مساء الإثنين، اتصالاً هاتفياً من رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي.

وقال الرئيس السيسي خلال الاتصال الهاتفي إن القيادة المصرية تتابع باهتمام التطورات في العراق بحكم العلاقة الأخوية التي تجمع البلدين، مؤكداً دعم جمهورية مصر العربية لأمن واستقرار وسلامة الشعب العراقي، مشيراً إلى العلاقة التاريخية الوطيدة التي تجمع البلدين الشقيقين، معرباً عن أمله في تجاوز الأزمة السياسية عبر الحوار وبما يحقق الاستقرار والأمن والرخاء للعراقيين.

وعبّر الرئيس برهم صالح عن شكره وتقديره إلى الرئيس السيسي لاهتمامه ومتابعته للوضع في البلد، مشيراً إلى الجهود القائمة لدعم مسارات الحوار والتلاقي، منوهاً الى عمق العلاقة الطيبة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، وأهمية تعزيزها في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح المشتركة.

** كما تلقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي مساء الإثنين، اتصالاً هاتفياً من رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي.

وتطرق الاتصال إلى جهود الحكومة في مواجهة التحديات السياسية التي تشهدها الساحة العراقية، وأكد الكاظمي اتخاذ كل السبل الكفيلة بأن يبقى العراق قوياً ومحافظاً على سلمه الأهلي، ووحدة أراضيه.

وعبر الرئيس السيسي من جانبه عن تضامنه مع الحكومة العراقية وإجراءاتها، ومنها مبادرة رئيس مجلس الوزراء لحل الأزمة، مؤكّداً ضرورة ضبط النفس، وانتهاج جميع الأطراف التهدئة والحوار؛ للوصول إلى حلول تكون على قدر تطلعات الشعب العراقي.

وأكد السيسي أيضاً الوقوف إلى جانب الشعب العراقي وهو يواجه التحديات الصعبة والمحن التي سيتجاوزها بفضل تلاحمه ووفائه لبلده.

الأمم المتحدة تحث على اتخاذ خطوات فورية لتهدئة الموقف وتجنب أي عنف في العراق

وحث الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش،الاثنين، على اتخاذ خطوات فورية لتهدئة الموقف وتجنب أي عنف في العراق.

وقال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في بيان تلقته /موازين نيوز/، أن «الأمين العام يتابع بقلق الاحتجاجات الجارية في العراق اليوم، والتي دخل خلالها المتظاهرون إلى المباني الحكومية. وهو قلق بشكل خاص بشأن التقارير عن وقوع إصابات»، لافتا الى انه « يدعو إلى الهدوء وضبط النفس، ويحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على اتخاذ خطوات فورية لتهدئة الموقف وتجنب أي عنف».

واضاف، ان «الأمين العام يحث بقوة جميع الأطراف والجهات الفاعلة على رفع مستوى خلافاتهم والانخراط، دون مزيد من التأخير، في حوار سلمي وشامل بشأن طريقة بناءة للمضي قدما.

يونامي تدعو المتظاهرين الى مغادرة المنطقة الخضراء

كما أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بيانا جاء فيه:

«تدعو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) كافة المتظاهرين إلى مغادرة المنطقة الدولية في بغداد فوراً وإخلاء كافة المباني الحكومية والسماح للحكومة بالاستمرار في مسؤولياتها بإدارة الدولة خدمة لشعب العراق.

إن التطورات اليوم تصعيد بالغ الخطورة. ويجب على مؤسسات الدولة العمل دون عوائق خدمة لشعب العراق في كافة الظروف وفي جميع الأوقات. إن احترام النظام الدستوري أمر ضروري.

وتحث يونامي الجميع على الاستمرار في السلمية والتعاون مع قوات الأمن والإحجام عن الأعمال التي قد تؤدي إلى سلسلة أحداث لا يمكن إيقافها. كما تدعو البعثة كافة الأطراف (السياسية) للعمل نحو تهدئة التوترات واللجوء إلى الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل الخلافات. لا يمكن أن يكون العراقيون رهائن لوضع لا يمكن توقعه ولا يمكن تحمله. إن بقاء الدولة ذاته على المحك».

الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الأطراف العراقية لضبط النفس

ودعا الاتحاد الأوروبي الاثنين، جميع الأطراف العراقية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وذكرت بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق في بيان مقتضب، تلقته /موازين نيوز/ «ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس».

الجامعة العربية تدعو الأطراف العراقية إلى تغليب المصالح الوطنية

ودعت الجامعة العربية، الاثنين، الأطراف العراقية إلى تغليب المصالح الوطنية.

وقال جمال رشدي المتحدث الرسمي باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية في بيان، إن «الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط يتابع بمزيد من القلق التطورات المتلاحقة والخطيرة على الساحة العراقية، وأنه يدعو جميع الأطراف العراقية الى تغليب المصلحة الوطنية علي أية اعتبارات اخري لتجاوز الوضع الراهن الذي يمثل خطورة علي استقرار البلاد».

وحذر الأمين العام وفقاً للبيان من انزلاق الوضع في العراق إلى مزيد من العنف والفوضى واراقة الدماء»، مشددا على «ضرورة ضبط النفس وتوجيه جموع المتظاهرين من مختلف المجموعات بالابتعاد عن كافة المظاهر المسلحة وتفادي اراقة الدماء». وأشار إلى أن «الجامعة العربية تتابع كافة الاجراءات التي تتخذها الحكومة العراقية في سبيل الحفاظ على السلم الأهلي وصيانة الأمن والاستقرار في البلاد».

أسوأ حالات العملية السياسية

في هذا الإطار، قال المحلل السياسي، نبيل العزاوي، إن العراق يعيش الآن «أسوأ حالات العملية السياسية».

ويرى العزاوي أن السيناريو الأسوأ هو أن يعقد الإطار التنسيقي جلسة برلمانية ضمن مساع ِتعيين رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة، وهو ما قد يؤدي لتفجير الأوضاع.

ورغم أن هذا هو المسار القانوني الطبيعي، بعد استقالة التيار الصدري من البرلمان وضمان الإطار للأغلبية قبل اعتزال الصدر نهايا، فإن العزاوي قال لموقع «الحرة» إن «على الإطار أن يقرأ رسائل التيار الصدري وألا يذهب بعيدا... ويشكل الحكومة. عليهم أن يقدموا رسائل اطمئنان بحل البرلمان والذهاب لانتخابات مبكرة لتهدئة الجماهير الغاضبة».

ورسم المحلل السياسي، علي البيدر، سيناريوهين للمشهد «المعقد»، بحسب وصفه.

وقال لموقع «الحرة» إن «البلاد ذاهبة إلى خيارين إما تنازل المنظومة السياسية بشكل جمعي عن مطالباها

والذهاب لخيار سياسي أو نحن متجهون نحو التصعيد خطير» بعد خروج أنصار الصدر للشارع.

وأشار إلى أن قرار مقتدى الصدر قد يمنحه مزيدا من الوقت للضغط على خصومه السياسيين من خلال جماهيره التي خرجت للتعبير عن غضبها من اعتزال الزعيم الشيعي.

السبب المباشر لاشتعال الأزمة كان خلافا علنيا بين المرجع الشيعي، كاظم الحائري، ومقتدى الصدر.

كان الحائري، أصدر بيانا، الاثنين، أعلن فيه عدم الاستمرار كمرجع ديني و»إسقاط جميع الوكالات والأذونات الصادرة من قبلنا أو من قبل مكاتبنا وعدم استلام أيّة حقوق شرعيّة من قبل وكلائنا وممثّلينا نيابة عنّا اعتبارا من تاريخ إعلاننا هذا»، وفقا للبيان.

وبرر الحائري قراره بـ «المرض والتقدم في العمر» وطالب بـ «إطاعة الوليّ قائد الثورة الإسلاميّة عليّ الخامنئي» على اعتبار أنه «الأجدر والأكفأ على قيادة الأمّة وإدارة الصراع مع قوى الظلم»، ما يعني أن الصدر يتوجب عليه تقليد الخامنئي دينيا.

وردا على ذلك، قال الصدر في بيانه، إن اعتزال الحائري «لم يكن بمحض إرادته»، مضيفا: «إنني لم أدعِ يوما العصمة أو الاجتهاد ولا حتى (القيادة)، إنما أنا آمر بالمعروف وناه عن المنكر... وما أردت إلا أن أقربهم (القوى السياسية الشيعية) إلى شعبهم وأن يشعروا بمعاناته».

ويرتبط مقتدى الصدر بعلاقة دينية مع الحائري الذي كان تلميذا على يد محمد الصدر، (والد مقتدى).

ويعتقد العزاوي أن بيان الحائري جاء بضغوط إيرانية لإعطاء الولايات المتحدة «رسائل بأنها مسيطرة على المشهد السياسي والديني» في العراق، لكن الصدر «ممتعض من فرض الإرادة من الجانب الإيراني»، كما يقول.

اعتزالات سابقة

واستبعد المحللان أن يكون الصدر عازم على الاعتزال عن العمل السياسي بصفة نهائية، لا سيما وأنه اتخذ مثل هذا القرار في مناسبات سابقة وعاد ليعدل عنه.

ففي ٤ أغسطس ٢٠١٣، قرر الصدر اعتزال الحياة السياسية لكن هذا القرار لم يستمر سوى شهرا واحدا بعد أن أصدر بيانا قال فيه: «بالرغم من أني أميل حاليا للاعتزال والعزلة عن المجتمع إلا إني لم أستطع أن أقف ساكتا أمام هذه الجموع الطيبة المؤمنة السائرة لأبيها الصدر».

وفي منتصف فبراير عام ٢٠١٤، أعلن الزعيم الشيعي في بيان انسحابه من العمل السياسي في العراق وحل تياره وإغلاق جميع مكاتبه السياسية.

وبرر الصدر قراره بالقول إنه اتخذ القرار «حفاظا على سمعة آل الصدر... ومن منطلق إنهاء كل المفاسد التي وقعت أو التي من المحتمل أن تقع تحت عنوانها... ومن باب الخروج من أفكاك الساسة والسياسيين». وآنذاك، أبقى الصدر على بعض المؤسسات الخيرية والتعليمية والإعلامية مفتوحة.

وبعد حوالى عامين عاد الصدر للواجهة السياسية من جديد بعد تظاهرات لأنصاره في المنطقة الخضراء يحملون ذات المطالب التي يطالبون بها اليوم: تشكيل حكومة تضم كافة أطياف المجتمع العراقي بدلا من الحكومة التي تعتمد على المحاصصة الطائفية.

وقال العزاوي إن الصدر «لن يغادر ولن يترك الجمهور» في إشارة للجماهير المؤيدة للتيار الصدري والتي احتشدت في العاصمة بغداد واقتحمت القصر الجمهوري. وسبق للصدر اعتزال العمل السياسي في أكثر من مناسبة لكنه عدل عن قراراته.وأردف بقوله إن «السيد لن يترك العملية السياسية ولن يغادر ولن يترك الجمهور»، مردفا أن «الدعوات من المساجد انطلقت للخروج لنصرة الصدر... هناك إيحاءات تتماهى مع مشروع الصدر».

من جانبه، قال البيدر: «هذه أشبه بالمناورات ولفت الأنظار... كان قد انسحب من الانتخابات وعاد مجددا... لا يمكن التعويل على قرارات الصدر وتوقعها هكذا هي شخصيته داخل السياسية».

عادل الجبوري

هل بات العراق على حافة الهاوية؟

بينما كنت أهـمّ بالكتابة عن أبـرز معطيات قمة العلمين وآفاقها ومخرجاتها، والتي استضافتها جمهورية مصر العربية الأسبوع الماضي، وشارك فيها كل من الملك الأردني عبد الله الثاني، ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد، وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، إلى جانب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وإذا ببوصلة الأحداث تتجه على نحو سريع وخطير إلى العراق، إلى الحد الذي جعلت الكاظمي، يقفل عائداً إلى بغداد، تاركاً وراءه جدول أعمال مزدحماً وحافلاً باللقاءات والاجتماعات الجماعية والثنائية مع نظرائه الآخرين، وبالملفات والقضايا المحلية والإقليمية والدولية المختلفة.

اندفاع جموع من أتباع التيار الصدري، المعتصمين منذ نحو شهر أمام مبنى البرلمان العراقي داخل المنطقة الخضراء، في اتجاه مقر مجلس القضاء الأعلى والشروع بتنفيذ اعتصام مفتوح أمامه، مماثل لاعتصام البرلمان، ناهيك بالتهديد والتلويح باقتحامه، مثّل تحولاً خطيراً في إيقاع الأزمة السياسية ومسارها، ومؤشراً على أن الأمور سائرة إلى المزيد من التعقيد والتأزيم، بدلاً من التهدئة والاحتواء.

ومنذ أن أعلن مجلس القضاء الأعلى أنه لا يمتلك صلاحية حلّ البرلمان، كما طلب منه ذلك زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر، تصاعدت حملات التيار الإعلامية والشعبية والسياسية ضد رئيس المجلس القاضي فائق زيدان وضد عموم منظومة القضاء، حتى وصلت إلى حد الدعوة إلى إقالته والتلويح والتلميح إلى أن مجلس القضاء سيكون الهدف التالي للمتظاهرين.

> **استهداف السلطة القضائية وتعطيلها لن يفضي إلى تحقيق مطالب التيار الصدري**

بيد أنه، وفي ظل عدم انقطاع كل الخيوط، ولا انهيار كل الجسور مع التيار الصدري، لم يكن متوقعاً أن يقدم الأخير على الذهاب بعيداً في التصعيد، ولا سيما أن السلطة القضائية، وإن بدت بالنسبة إلى البعض، تصدر قرارات ذات صبغة سياسية، تراعي هذا الطرف أو ذاك، إلا أنها بنظر الكثيرين ما زالت تعدّ أحد أبرز الملاذات المهمة لحل الأزمة الراهنة واحتوائها أو مجمل الأزمات السياسية، والحؤول دون الوصول إلى النقاط الحرجة والمنعطفات الخطيرة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، إن استهداف السلطة القضائية وتعطيلها، مثلما حصل مع السلطة التشريعية (البرلمان)، لن يفضي-وفق التصورات والقراءات العامة- إلى تحقيق مطالب التيار الصدري، إن لم يتسبب في خلط الأوراق وبعثرتها، وبالتالي اختلال كل الحسابات، هذا إذا كانت هناك حسابات مبنية على معطيات تأخذ في الاعتبار حقائق الواقع لا أن تتجاهلها وتحاول القفز عليها تماماً.

ربما كان التيار الصدري، يفترض أن تكون ردود الأفعال إزاء استهدافه مجلس القضاء الأعلى، مماثلة أو مشابهة لردود الأفعال حيال استهداف البرلمان واقتحامه، ولأن الأمور لم تأت مثلما كان يأمل ويتوقع، انسحب بعد بضع ساعات، بناء على توجيهات مباشرة من الصدر، نقلها عنه وزيره صالح محمد العراقي.

المختلف بين اقتحام البرلمان والشروع أو التلويح باقتحام مجلس القضاء الأعلى، تمثل بعدّة أمور من بينها:

-اتخاذ السلطة القضائية قرارات سريعة، رداً على تصعيد التيار الصدري، من قبيل تعليق عمل المحاكم كافة في عموم أنحاء البلاد، احتجاجاً على ما جرى. فضلاً عن إصدار مذكرات قبض ومنع السفر ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة بحق عدد من قيادات التيار الصدري وكوادره بتهمة التحريض وتهديد القضاء. وقد كان لتلك الخطوات والإجراءات السريعة أثر واضح في كبح جماح الاندفاعات غير المحسوبة العواقب والنتائج.

-تبلور إجماع أو شبه إجماع من شتى القوى والكيانات والشخصيات السياسية على اختلاف مسمياتها، على أن استهداف السلطة القضائية والسعي إلى تعطيلها، يعني

فيما يعنيه، الذهاب إلى أسوأ الخيارات وأخطرها. وحتى الذين أيدوا ودعموا التيار الصدري في مطالبته بحل البرلمان والاتجاه إلى إجراء انتخابات برلمانية أخرى، اختلفوا معه في آليات تطبيق هذه المطالب، بل أكثر من ذلك عدّوا القضاء خطاً أحمر، ويجب عدم إقحامه في لجّة الصراع السياسي، وإن كانت هناك جملة ملاحظات وتحفظات واعتراضات يمكن أن تسجل على أدائه، لا سيما ما يتعلق منها بالشق الدستوري بقدر أكبر من الشقين المدني والجنائي.

-قوى الإطار التنسيقي، التي حرصت طيلة الشهور العشرة الماضية، على استخدام لغة هادئة ومتزنة في التعبير عن مواقفها وردود أفعالها حيال حراك التيار الصدري ومواقفه، في سياق سعيها لتوفير بيئة مناسبة للحوار والنقاش، من أجل احتواء الأزمة وإنهاء الانسداد السياسي، سارعت إلى التعبير عن رفضها واستنكارها الشديدين لاستهداف مجلس القضاء الأعلى.

> **هناك مساحة للبحث عن مخارج تضمن فرض أكبر قدر من اشتراطات التيار**

وعبّر الإطار التنسيقي في بيان شديد اللهجة أصدره بعد وقت قصير من احتشاد المتظاهرين الصدريين أمام مبنى مجلس القضاء، عن إدانته الكاملة «للتجاوز الخطير على المؤسسة القضائية، وتهديدات التصفية الجسدية بحق رئيس المحكمة الدستورية، وطالب «كل القوى السياسية الوطنية المحترمة وكذلك الفعاليات المجتمعية بعدم السكوت، بل المبادرة إلى إدانة هذا التعدي».

وأعلن رفضه «استقبال أي رسالة من التيار الصدري أو أي دعوة للحوار المباشر، إلا بعد أن يعلن عن تراجعه عن احتلال مؤسسات الدولة الدستورية، والعودة إلى صف القوى التي تؤمن بالحلول السلمية الديمقراطية». محملاً الحكومة «كامل المسؤولية للحفاظ على ممتلكات الدولة وأرواح الموظفين والمسؤولين، خصوصاً السلطة القضائية التي تعدّ الصمام الوحيد الذي بقي للعراق نتيجة تسلط قوى خارجة عن الدولة على المؤسسات، وفرض إرادتها خارج سلطان الدولة».

-منظمة الأمم المتحدة كانت واضحة للغاية من خلال بيان بعثتها الأممية في العراق(يونامي)، إذ قالت «إن الحق في الاحتجاج السلمي عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية، وأنه من المهم بالقدر نفسه تأكيد الامتثال الدستوري واحترام مؤسسات الدولة. يجب على مؤسسات الدولة أن تعمل من دون عائق في خدمة الشعب العراقي، بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى». ولمحت البعثة الأممية إلى أن العراق قد يفقد دعم المجتمع الدولي فيما لو تعطلت أو عطلت مؤسساته الحكومية العليا.

هذه المعطيات، وربما غيرها من تلك التي لم تظهر إلى العلن، وبقيت محصورة في الكواليس والأروقة السياسية السرية، هي التي دفعت الصدر إلى توجيه أنصاره وأتباعه إلى إنهاء الاعتصام أمام مجلس القضاء وإبقائه أمام البرلمان، الذي قال عبر تغريدة بتوقيع وزيره صالح محمد العراقي، «في السلك القضائي في العراق الكثير من محبّي الإصلاح والمطالبين بمحاسبة الفاسدين، وإن كان هناك فتور في ذلك، فهو لوجود ضغوط سياسية من فسطاط الفساد ضدّهم، وأنه لو ثنيت لي الوسادة لكنت مع استمرار الاعتصام أمام القضاء الأعلى لنشجعه على الإصلاح ومحاسبة الفاسدين.. لكن، وللحفاظ على سمعة الثوّار الأحبة، ولعدم تضرر الشعب، أنصح بالانسحاب وإبقاء الخيام تحت عنوان ولافتة (اعتصام شهداء سبايكر)،

(أهالي الموصل)، (استرجاع الأموال المنهوبة)، (محاسبة الفاسدين)، (إقالة الفاسدين)، (فصل الادعاء العام)، (قضاء مستقل ونزيه)، وغيرها من العناوين التي يريد الشعب تحقيقها».

التراجع السريع للصدر عن الاستمرار بالضغط والتهديد الشعبي للقضاء، كما حصل مع البرلمان، ارتبط بصورة مباشرة بحجم ردود الأفعال والإجراءات المتخذة، وأكثر من ذلك، بالسيناريوهات والخطوات التي من الممكن والمحتمل اتخاذها، من قبيل توسيع مساحة التظاهرات والاعتصامات لجماهير قوى الإطار التنسيقي والفئات الاجتماعية المتعاطفة معها، لتشمل منطقة الحنّانة، حيث مقر زعيم التيار، مثلما ألمحت بعض الجهات، ومن قبيل جمع أكبر عدد من تواقيع أعضاء البرلمان من أجل استئناف عقد جلسات الأخير في مكان مناسب، فضلاً عن تكريس الذهاب إلى الحوار وبلورته، كخيار لا بد منه قبل العمل على أي خيار آخر، وهذا ما يتفق ويلتقي عليه معظم-إن لم يكن كل- الفرقاء أو الشركاء السياسيين.

علماً أنه حتى التيار الصدري الذي ينادي بالإصلاح ومحاربة الفساد والفاسدين، لديه تحفظ واعتراض على أطراف سياسية معينة دون أخرى، والدليل أنه تحالف بعد الانتخابات مع قوى كردية وسنية، متهمة حالها حال غيرها من القوى السياسية بالفساد، باعتبارها كانت مساهمة في إدارة شؤون البلاد، من خلال مشاركتها المباشرة منذ عام ٢٠٠٣ في كل الحكومات السابقة وكذلك الحكومة الحالية.

مضافاً إلى ذلك كله، فإن ما لا يمكن إهماله وتجاوزه، هو أن التيار الصدري نجح في تحريك الشارع وتعطيل تشكيل الحكومة، واستخدام كل الأوراق، بيد أنه لم يفلح في صياغة البديل الواقعي والمنطقي والقابل للتطبيق وبلورته، وخصوصاً بعد انسحاب نواب التيار الثلاثة والسبعين من البرلمان بقرار من زعيمه السيد مقتدى الصدر، الذي أغلب الظن أنه استشعر خطأه لاحقاً.

وبعد خطوة الوصول إلى أسوار مجلس القضاء الأعلى والتهديد باقتحامه، ثم التراجع السريع-أياً تكن أسباب ذلك التراجع ودواعيه -يبدو أن التيار لم يعد يمتلك أدوات أكثر فاعلية وعملية للضغط وفرض الأمر الواقع، ولعل أقصى ما يمكنه فعله يتمثل في إبقاء الأوضاع معلّقة وقلقة وسائبة النهايات، وحتى خيار توسيع مديات التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات الجماهيرية، عبر استهدافها مؤسسات حكومية سياسية وغير سياسية، ربما يأتي بنتائج معاكسة، فيما لـو ترتب عليه الإضرار بمصالح الناس الحياتية وأمـنـهـم، ناهيك بإمكانية دخول المجتمع الدولي على الخط.

> **التيار لم يعد يمتلك أدوات أكثر فاعلية وعملية للضغط وفرض الأمر الواقع**

ولا شـك أن كل الخيارات والنتائج المحتملة، لا بد أن تكون حاضرة في ذهن زعيم التيار والدائرة المقربة منه والمساهمة في صنع القرارات وصياغتها، ومن غير المستبعد أن تكون هناك مساحة للبحث عن مخارج تضمن فرض أكبر قدر من اشتراطات التيار، وأقل قدر من الخسائر التي يفترض أن يتقبلها ويتحمل جزءاً من تبعاتها خصومه في الإطار التنسيقي، وحلفاؤه الكرد والسنة. وبدون ذلك، فإن العراق ذاهب إلى حافة الهاوية، وما على الجميع إلا انتظار وترقب أسوأ الاحتمالات.

*كاتب وصحافي عراقي
*الميادين.نت

تطورات الصراع بين الصدر وخصومه في العراق ومآلاته المحتملة

*مركز الإمارات للسياسات

مرّ العراق، خلال شهر أغسطس، بمنعطفات سياسية خطيرة مع التصعيد السياسي والصدام الإعلامي المباشر بين «التيار الصدري» وقوى «الإطار التنسيقي»، ما عمَّقَ المخاوف من احتمال اندلاع صراع مسلح بين الطرفين، خصوصاً بعد تطويق المتظاهرين الصدريين مبنى مجلس القضاء الأعلى في ٢٣ أغسطس، والمطالبة باستقالة رئيسه فائق زيدان، ثم تعليق الأخير عمل المحاكم في البلاد كرد فعلٍ على ذلك.

ستتعرض هذه الورقة لتطورات الحالة السياسية العراقية، وتصاعد الصراع الدراماتيكي بين الثنائي الشيعي، والمآلات المحتملة لهذا الصراع.

«الإطار» واتجاهاته المختلفة

حتى الآن، يبدو أن زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، نجح في محاصرة تحرّكات قوى «الإطار التنسيقي» نحو تشكيل حكومة عراقية جديدة، عبر اعتصام أنصاره في مبنى البرلمان لمنع انعقاد جلساته. ويعوّل الصدر على استثمار الخلافات الدائرة بين قوى «الإطار» المنقسمة إلى اتجاهاتٍ ثلاثة: الاتجاه الأول، يميل الى التشدد، ويُمثِّله «ائتلاف دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«حركة عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي، و«تيار الحكمة» بزعامة عمّار

الحكيم. فيما يميل الاتجاه الثاني إلى الاعتدال، ويُمثِّله هادي العامري، زعيم «منظمة بدر «، وحيدر العبادي، رئيس الوزراء الأسبق. بينما يتخذ الاتجاه الثالث موقفاً وسطاً ومتردداً بين الاثنين، ويتألف من «تحالف عطاء» بزعامة فالح الفياض، رئيس «هيئة الحشد الشعبي»، و»تحالف تصميم» الذي يقود كتلته النيابية، عامر الفايز، ونواب مستقلين آخرين.

وسعى الصدر إلى تعميق الانقسام بين الاتجاهات الإطارية من خلال توجيه هجمة إعلامية انتقائية لرموز الاتجاه الأول، واصفاً إياهم بـ»الثالوث المشؤوم»، محاولاً تحييد العامري وباقي القيادات السياسية في الاتجاهين الثاني والثالث. لكن لا يبدو أن هذا التكتيك قد حقق نجاحاً جوهرياً بعد.

ومن اللافت هنا ذهاب زعيم «تيار الحكمة» عمّار الحكيم إلى خانة الراديكالية الشيعية، والاصطفاف السياسي مع شخصيتين طالما عارض أدائهما السياسي، وهما نوري المالكي وقيس الخزعلي، زعيم الفصيل المتهم بقصف مقار قناة الفرات الفضائية التابعة للحكيم، بطائرة مسيرة، لدى نشر القناة وثائق تدين «العصائب» بسرقة مصفى بيجي النفطي في محافظة صلاح الدين، إبّان تحريره من سيطرة «تنظيم داعش»، في أكتوبر ٢٠١٥، فضلاً عن تغطية القناة لاحتجاجات تشرين، في أيامها الأولى، قبل أن تتراجع عن ذلك.

وتُفيد مصادر مطلعة في داخل التكتل الشيعي الأكبر في البرلمان، بأن انضمام الحكيم إلى خصوم الصدر، يأتي بدوافع الحصول على مكاسب سياسية وعروض خدمية تشمل منحه السيطرة على أربعة آلاف درجة وظيفية لمقاتلين في «الحشد الشعبي»، يمكنه استثمارها لتأسيس فصيل مسلح موالي له. كما أن لقرار الحكيم علاقة بخيبة الأمل التي أصيب بها عام ٢٠١٨، حينما تخلى الصدر عن تحالفهما معاً في ما عُرف حينها بتحالف «الاصلاح»، ليتفق بشكل منفصل مع تحالف «الفتح» على تشكيل حكومة عادل عبد المهدي.

وقد انضمَّ زعيم «تيار الحكمة» إلى قوى «الإطار التنسيقي» في بادئ الأمر، بوصفه تجمعاً للقوى الشيعية الخاسرة في انتخابات أكتوبر الماضي، التي خرج منها الحكيم بمقعدين، بعدما كان لتياره ١٩ مقعداً في الدورة النيابية السابقة. وتأتي استفادة الإطار، ومن ورائه داعمه الإيراني، من شخص الحكيم بحكم امتلاكه خلفية سياسية – دينية ذات امتدادات مجتمعية في معقل الحوزة العلمية في مدينة النجف، مما يرفع من الرصيد الرمزي لـ «الإطار التنسيقي» ويُعطيه بعض الندية أمام الصدر، الذي يَتَّهِم بين الحين والآخر خصومه الشيعة بالولاء للخارج، ويعني بذلك إيران. ومنْع احتكار الصدر لرمزية النجف، هو الهدف الرئيس وراء تصدير الحكيم الذي تعد عائلته أبرز حلفاء مرجعية علي السيستاني.

الموقف المرتبك لفصائل الحشد

للفصائل المنضوية تحت لواء هيئة «الحشد الشعبي»، مواقف مرتبكة وغير حاسمة إزاء ما يجري من صراع بين غطائها السياسي الممثل بـ»الإطار التنسيقي»، وبين «التيار الصدري» الحاضنة التي انشقت عنها أبرز تلك الفصائل، بدعمٍ مباشر من إيران. ويشي هذا السلوك بانقسامات بين هذه الفصائل.

ولو أجرينا مسحاً عامّاً لمواقف تلك الفصائل إزاء الأزمة الراهنة، لوجدناها بالمجمل تسير نحو خطاب التهدئة، إذا ما استثنينا فصيل «كتائب حزب الله العراقي»، الذي أصدر بعد فترة من التهدئة، بياناً يوم ١٦ أغسطس انطوى على تهديد صريح، حينما أكد جاهزيته للدفاع عن «هيبة الدولة وشرعيتها»، مُحذراً من «الخروج عن قاعدة التعامل السلمي

والاحتجاج المشروع إلى لغة التأجيج»، في إشارة إلى اقتحام الصدريين لمبنى البرلمان، واصفاً اياهم بـ «البغاة»، ومتوعداً بـ «قرارات ميدانية تهدف إلى حماية السلم المجتمعي» (شفق نيوز، ١٦ أغسطس ٢٠٢٢).

ويبدو أن «الكتائب» هو الذراع الوحيد الذي تستطيع إيران من خلالهِ التلويح بلغة موازية للغة «سرايا السلام»، ميليشيا التيار الصدري، التي أكّدت «استعدادها لأي طارئ»، على اعتبار أن باقي الفصائل، وخصوصاً «العصائب» و«حركة النجباء»، لها جذور صدرية، وقواعدها الشعبية تقطن في ذات الجغرافيا التي يهيمن عليها الصدريون في بغداد وسائر محافظات الوسط والجنوب العراقي، فيما يعد تنظيم «الكتائب»، تنظيماً ولائياً محضاً تابعاً لإيران، ولا يرجع بالتقليد إلى آية الله محمد الصدر (والد مقتدى)، بل يعود بالتقليد التام إلى المرشد الإيراني علي الخامنئي، ويعتبر فتاواه وآراءه في الدين والسياسة، تكليفاً شرعياً ينبغي العمل بها في العراق وغيره. وهذا ما أدى إلى شيوع لغة التعالي من قبل «الكتائب» على باقي المليشيات الولائية، التي ترجع بالتقليد الأصلي إلى المرجع «محمد الصدر»، لكنها توالي «الخامنئي» في الوقت الراهن، وفقاً لدوافع سياسية وتخادُم نفعي لكلا الطرفين، بينم ترى «كتائب حزب الله» نفسها فصيلاً عقائدياً، لا نفعية سياسية من وراء التصاقهِ بإيران. وقد حاول الفصيل ذاته، ألا يدع الصدريين يتبنون خطاب المعارضة وحدهم، واستمالة مشاعر الجمهور الشعبي الناقم على النظام، بُعيد استقالة الكتلة الصدرية من البرلمان، بل عملت كتلة «حركة حقوق»، الجناح السياسي الفتي لـ«الكتائب»، على إظهار الزهد بالسلطة حينما تنازلت عن استحقاقاتها النيابية (٣ مقاعد)، في محاولة منها لمغازلة العواطف الشعبية الساخطة على الأحزاب، فيما بدا أنَّه قرار – قد يكون مدعوم ايرانياً – بالتخلي عن العمل السياسي المباشر والتركيز على النشاطات العسكرية لـ «محور المقاومة».

ولم تكن باقي التكتلات الحشدية بمستوى «الكتائب» في التعاطي مع تهديدات وانتقادات الصدريين لـ «لإطار التنسيقي»، بل كانت تدور معظمها في فلك الدفاع الإعلامي عن النظام و«شرعية الدولة»، وتبَنّي اللغة دبلوماسية في أكثر الأحيان. وهذا ما اتّسم به عموماً خطاب «العصائب»، و«بدر»، فيما غاب عن العلن موقف رئيس هيئة «الحشد الشعبي»، وكتلة «عطاء»، فالح الفياض، وكذلك مواقف قائد فصيل «جند الإمام» النائب أحمد الأسدي. ولعل حدة الخطاب الصدري، وجرأة جماهيرهِ وسلوكياتهم الأخيرة، قد أربكت الخصم الشيعي كثيراً في تعاملهِ مع الأزمة الراهنة.

توالي المبادرات

لم تُفلِح أي مبادرة في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، حتى مبادرة الحوار الوطني التي رعاها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، في ١٧ أغسطس، لم تأت بمخرجات حاسمة، خصوصاً بسبب غياب «التيار الصدري» عن الاجتماع. وبينما يبدو أن طرفي الصراع يقبلان بمبدأ الانتخابات المبكرة وحلّ البرلمان، إلاّ أنهما يختلفان حول هوية الحكومة التي ستنظم تلك الانتخابات مع إصرار الصدر على بقاء حكومة الكاظمي ومسعى «الإطار» لتغييرها، وعلى القانون الانتخابي الذي ستجري بموجبه، ودور البرلمان في المرحلة المقبلةمع معارضة بعض قوى الإطار لحله حالياً.

وآخر المبادرات التي يجري تداولها، مبادرةٌ فرديةٌ يطرحها هادي العامري، الذي لا يزال يأمُل بإمكانية إقناع زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، بالخروج بتسوية تُرضي جميع الأطراف الشيعية المتصارعة منذ ١٠ أشهر مضت على انتهاء الانتخابات التشريعية المبكرة. وعلى الرغم من أن العامري كان قد استنفد كل ما عنده من أدوات لإقناع الصدر بالعودة إلى الصف الشيعي، وتخليه عن مشروع حكومة «الأغلبية الوطنية»، إلاّ أن التصعيد الأخير أعاد إنعاش دور

العامري بوصفه وسيطاً مقبولاً. ولم يتضمن خطاب زعيم «الفتح» أي إشارة نقدية لسلوكيات الصدر وتيارهِ في الآونة الأخيرة، مما يؤكد أنه لا يزال يعول على تسوية ما، خصوصاً أنه لا يبدو مرتاحاً لترشيح «الإطار» لمحمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء. وبحسب ما ترشَّح من معلومات، فإن مبادرة العامري تشمل تشكيل حكومة توافقية، بحسب الأوزان النيابية الحالية (يمثل الإطار التنسيقي الكتلة الأكبر فيها)، تعمل على إجراء انتخابات مبكرة، شرط أن تحظى برضا «التيار الصدري»، لتستمر بعملها تمهيداً إلى الاقتراع الانتخابي الجديد. وهو نوع من الالتفاف على الطرح الصدري الداعي إلى حل البرلمان، ولا يُحتمل أن يوافق عليها الصدر دون تعديلات أساسية.

وقد خاض العامري جولات حوارية مع الكتل السياسية العراقية، حيث زار أربيل، منتصف أغسطس الجاري، والتقى زعيم الحزب «الديمقراطي الكردستاني» مسعود بارزاني، كما شملت حواراته رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، ومُعارضيه داخل المكون السني، مثل تحالف «عزم» برئاسة مثنى السامرائي حليف «الإطار»، فضلاً عن قوى نيابية أخرى. والتزمت مختلف القوى السياسية التي التقاها العامري، بعدم إبداء الرأي الحاسم إزاء المبادرة المطروحة.

في المحصلة النهائية، لا يمتلك «الإطار التنسيقي» ما يمتلكهُ «التيار الصدري» من هيمنة سياسية على جمهور شعبي مؤدلج ومُطيع للصدر، يتم استخدامه في ما يشبه عملية الاستنزاف المستمرة للإطار وحلفائه، خصوصاً في المؤسسة القضائية. وبالتالي يحتاج «الإطار» إلى التعكُّز على أخطاء الحراك الصدري، واستثمار تلك الأخطاء في إضعاف الصدر، بدوافع الحفاظ على هيبة الدولة وشرعية «النظام الديمقراطي». وقد عادت خطوة التظاهر أمام مبنى مجلس القضاء بالنفعية السياسية المؤقتة لصالح «الإطار التنسيقي»، خصوصاً أنها أظهرت «الصدريين» بمظهر من يتحدى المؤسسات الدستورية، ودفعت القضاء إلى اصدار مذكرات قبض بحق بعض القيادات الصدرية (بحجة التحريض على العنف)، وتعليق عمل المحاكم العراقية، وهو ما أحرج الصدريين الذي قرروا بعدها الانسحاب واكتفوا بالاعتصام أمام البرلمان.

السيناريوهات

تمكَّن زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر من إيقاف الحياة السياسية العراقية، وشلّ حركة خصومه، عبر استخدام سلاح التظاهرات والاعتصامات الذي يُجيده، في مقابل تعويل قوى «الإطار التنسيقي» على الاستفادة من أخطائه التي قد يكون أبرزها استقالة نوابه من البرلمان، وعلى الصمود بوجه ضغوطه دون التضحية بوحدة «الإطار».

ويُمكن هنا توقع ثلاثة سيناريوهات لمآلات المشهد السياسي الراهن في العراق:

السيناريو الأول:

إدارة البلاد من قبل القضاء وحكومة تصريف الأعمال، وبإشراف أممي، من أجل إعداد انتخابات مبكرة، وفق صيغة قانون مرضية لجميع الأطراف، وإن كان «التيار الصدري»، قد يُعارض تغيير القانون الانتخابي الحالي. إلا أن المعطيات الآتية ربما قد تدفعه إلى القبول بذلك، ومنها:

١. وجود ضغط مباشر أو غير مباشر من قبل المرجعية الدينية الشيعية التي لم تُبدِ رأيها في ما يجري في البلاد، والساحة السياسية الشيعية، لاسيما أنّ لها كلمة مسموعة لدى زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، على اعتباره الزعيم السياسي الوحيد الذي يُفتح له باب المرجع الأعلى للشيعة، وهي خطوة استثنائية من قبل المرجعية لكسب ود الصدر وجمهوره الفاعل داخل المكون الشيعي.

٢. أخطاء الصدريين في اعتصامهم داخل المقار التشريعية والقضائية، قد تصب في صالح «الإطار التنسيقي» الذي يبحث عن متنفس للخروج من أزمتهِ الراهنة، كما أنّ ملاحظات المجتمع الدولي والبعثة الأممية في العراق، على تلك الأخطاء، قد تجعل الصدر يخفّض من وتيرة خطابه الإعلامي، وقبوله بتسوية تفضي إلى انتخابات مبكرة وفق قانون يرضي الجميع.

٣. هنالك فرضيةمحتملة تتمثل بإجراء محادثات سرية بين الصدر وإيران، ومن الممكن أن تسفر عن حل مؤقت بينه و«الإطار التنسيقي» برعاية إيرانية.

٤. ضغط الفعاليات الاجتماعية وحاجة البلاد لحكومة ذات صلاحيات واسعة، والركود الاقتصادي الحالي في السوق العراقية؛ كلها عوامل من المرجح أن تُجبر الأطراف السياسية المتناكفة إلى الجلوس على طاولة الحوار، والتفاهم حول صيغة حكم جديدة.

السيناريو الثاني:

تفعيل البرلمان عبر عقد جلساته في مكان آمن من العراق، وتشكيل حكومة توافقية «مؤقتة» وفقاً لمبادرة زعيم تحالف «الفتح» هادي العامري، ينقصها رضا الصدريين، والذين قد يلجأوون إلى تصعيد احتجاجاتهم إلى مرحلة العصيان المدني. ويسند هذا الاحتمال إلى المعطيات الآتية:

١. بعد اقتحام مبنى القضاء العراقي، وتصاعُد حدة الخطاب الإعلامي المتبادل بين «التيار» و«الإطار»، تراجعت إمكانية لقاء العامري والصدر، وإن حصل لقاء بينهما فإنَّه لن يُثمر عن شيء كما كانت اللقاءات السابقة بين الزعيمين الشيعيين، مما يعني حدوث قطيعة فعلية بين آخر جهة إطارية والصدر.

٢. إمكانية إقناع «الإطار التنسيقي» حلفاء الصدر من المكوّن السُّني، وتحديداً رئيس البرلمان محمد الحلبوسي الذي لا يميل الى مقترح الصدريين بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، لجهة المكاسب التي حصل عليها في الانتخابات والتي ليس من المرجح أن يحصل عليها في انتخابات مقبلة، بسبب احتمال تشظي تحالفه النيابي «السيادة» لاحقاً.

٣. لا يُهم «الإطار التنسيقي» تشكيل حكومة ناجحة أو فاشلة، فما يهُمُّهُ هو إزاحة حكومة الكاظمي، من تصريف أعمال البلاد، ومسْك السلطة إلى حد مؤقت غير معروف الزمن، وهو ما يتيح «للإطار» إمكانية التلاعب بمفاصل الدولة الأمنية التي جرت عليها تعديلات من قبل القائد العام للقوات المسلحة الحالي، واحتلال الدولة على طريقة ما جرى في حكومة عادل عبد المهدي المستقيلة سنة ٢٠١٩.

السيناريو الثالث:

تفاقُم الصراع ووصوله إلى حد الاشتباك المسلح بين الطرفين، بما يعني أن اللعبة بينهما قد أصبحت صفرية بالمطلق ويجب أن يُحسم الصراع لأحدهما، لكن مثل هذا الاشتباك إن حصل سيكون إيقافه عملية شديدة الصعوبة،

وقد يتطور الى حرب أهلية واسعة النطاق، وذات تأثيرات اقليمية ودولية. وهذا السيناريو غير مُرجَّح في ضوء المعطيات الحالية، للأسباب التالية:

١. أنَّ كُلاً من «التيار الصدري» و«الإطار التنسيقي» يحاول تجنُّبه بسبب خشية الطرفين من خسارة المواجهة، وعدم وضوح ميزان القوى العسكري بشكل كامل، وما يرتبط به من عوامل اجتماعية ونفسية ومعنوية، ولذلك فان غياب اليقينية حول النتائج يدفع الطرفين لضبط حراكهما، وهو ما برهنت عليه عمليات التصعيد «المسيطر عليها» من الطرفين حتى عند النزول الى الشارع، أو التهدئة التي تبعت عمليات اغتيال متبادلة بين الصدريين والعصائب في شهر فبراير، وفي الأغلب سيظل الميل للانضباط وتجنُّب الصراع العسكري سائداً طالما كانت الحسابات العقلانية هي التي توجه سلوك الطرفين.

٢. وجود المرجعية الشيعية العليا في النجف التي قد تتدخل في حالة تدهور الأمور إلى مستوى الصراع المسلح لطرح مخرج، كما حصل في مناسبات سابقة، ولن يستطيع أي من الطرفين رفض الانصياع لهذا المخرج بسبب خشيته من أنّ هذا الرفض سيُترجم الى خسارة سياسية وميدانية.

٣. أنَّ الوضعين الاقليمي والدولي، خصوصاً لجهة صعود أسعار النفط، قد يمثلان كابحاً آخر لتدهور الوضع في العراق خشية أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الصعود في أسعار النفط، وهو ما لا ينسجم بشكل خاص مع مصالح الدول الغربية، وحتى المنتجين الذين يخشون أن يكون لصعود غير منضبط في الأسعار تأثيرات عكسية على مصالحهم. وهنا تحديداً، من المهم ملاحظة مسار المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة، وما إذا كانت إيران ستعود بقوة إلى السوق النفطية، وأيضاً ما إذا كان الإيرانيون سيرغبون في الإبقاء على أسعار عالية (وفي هذه الحالة قد يخدمهم توتير الأوضاع في العراق)، أو يُريدون فقط ضمان حصة من السوق النفطية تناسب احتياجاتهم الحالية ورغبتهم بدخول السوق الأوروبية بعد أن أخذ النفط الروسي في الاستيلاء على الأسواق الآسيوية.

استنتاجات

لا يزال صراع الإرادات مُستمراً بين «التيار الصدري» و«الإطار التنسيقي» في العراق، وهو صراعٌ تُختبر فيه قدرة كل طرف على المطاولة والاستمرار. وعلى الأرجح، فقد ارتكب الصدر خطأً استراتيجياً بتخليه عن «الشرعية الانتخابية» التي مثلتها كتلته النيابية والذهاب إلى الرهان حصراً على الضغط في الشارع، لكن في الوقت نفسه يجب عدم التغاضي عن كون خطابه الناقد للفساد والداعي للاصلاح يتناغم مع ميول شعبية عامة، وأن خطوته هذه كانت تستهدف -جزئياً - توسيع قاعدته الشعبية، وتوظيف ذلك في الصراع السياسي أو في أي انتخابات مقبلة. وقد لا يكون هدف الصدر الأساسي هو الانتخابات المبكرة، بل تجريد «الإطار التنسيقي» من مصادر قوته تدريجياً، خصوصاً عبر الإبقاء على حكومة تصريف الأعمال القريبة منه، ولذلك فإن قوى «الإطار التنسيقي» مهتمة جداً بتعديل ميزان القوى الحالي في الجهاز التنفيذي باعتبار ذلك شرطاً للوصول إلى تسوية مع الصدر، وهي توظّف في ذلك نفوذها على الجهاز القضائي الذي صار الآن جزءاً من عملية الاستقطاب السياسي والصراع بين الطرفين.

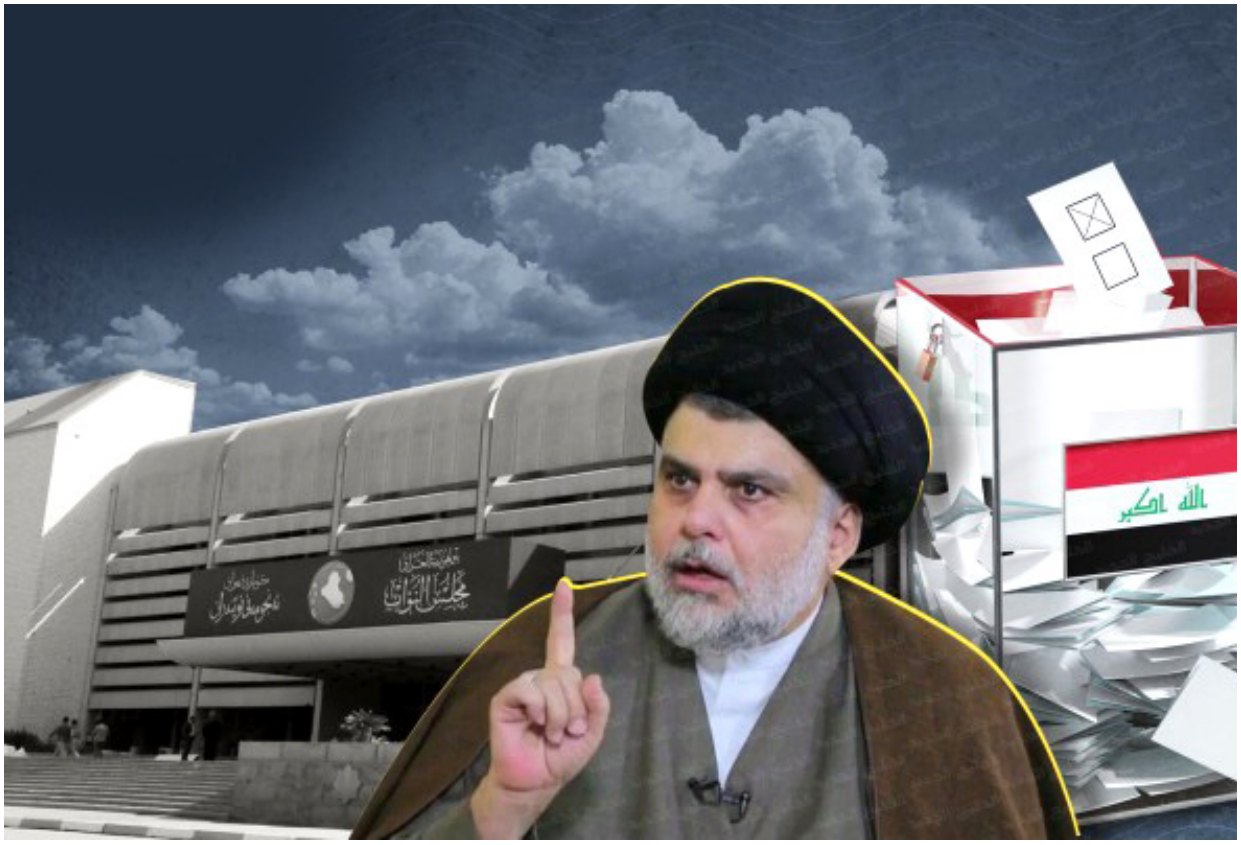

هلال خشان:

موقف الصدر في العراق بين خدمة إيران والتنافس معها

جيبوليتكال فيوتشرز :

بعد الانتخابات البرلمانية بالعراق التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، برزت كتلة الزعيم الشيعي «مقتدى الصدر» كأكبر فصيل برلماني حيث فازت بـ ٧٣ مقعدًا من أصل ٣٢٩ مقعدًا، وبدأت جهودا لتشكيل حكومة جديدة مع حلفائها.

في المقابل، أصرّ الإطار التنسيقي المدعوم من إيران، والذي كان أداؤه ضعيفًا في الانتخابات، على تشكيل حكومة وحدة وطنية تستوعب جميع القوى السياسية المهمة، لكن «الصدر» رفض وقام بتشكيل ائتلاف يسمى «تحالف إنقاذ الوطن» مع «ائتلاف السيادة» السني و»الحزب الديمقراطي الكردستاني».

وتصاعد التنافس الشرس بين التيار الصدري والإطار التنسيقي حيث منع الأخير الانعقاد القانوني للبرلمان وحال دون تشكيل «الصدر» وحلفائه السنة حكومة بدون الإطار التنسيقي.

وفي الشهر الماضي، نظم أتباع «الصدر» اعتصامًا استمر ٥ أيام في مبنى البرلمان احتجاجا على محاولات تعيين حكومة جديدة بعد استقالة نواب التيار الصدري من البرلمان. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، نظموا احتجاجًا قصيرًا آخر أمام مجلس القضاء الأعلى.

وحذر السياسيون العراقيون من أن هذه الأزمة

المتصاعدة قد تؤدي إلى حرب أهلية بين المكونات الشيعية. وبالرغم أن الاضطرابات السياسية الحالية أكثر حدة مما كانت عليه في الماضي، فمن غير المرجح أن تؤدي إلى اضطرابات خطيرة.

ويعتبر «الصدر» زعيما شعبويا وتأتي معارضته لإيران وحلفائها العراقيين كجزء من حيلة لاكتساب الشرعية الشعبية لكنه لن يتجاوز الخطوط الحمراء الإيرانية.

صناعة الأزمة

بعد إعلان نتائج الانتخابات الأخيرة، حذر الإطار التنسيقي من أن المضي قدما بعد هذه النتائج سيهدد السلام في العراق.

وكان تحالف «الفتح»، وهو جماعة جامعة مكونة من ١٧ حركة شيعية، الخاسر الأكبر في الانتخابات، حيث حصل على ١٦ مقعدًا فقط بعد أن احتل المركز الثاني في انتخابات ٢٠١٨ بـ ٤٨ مقعدًا.

وقضت المحكمة الاتحادية العليا بضرورة حضور ثلثي أعضاء البرلمان جلسة برلمانية من أجل ترشيح رئيس جديد، وهو شرط أساسي لتشكيل الحكومة.

ومع مقاطعة أعضاء الإطار التنسيقي جلسات البرلمان، لم يتمكن المشرعون من انتخاب مسؤول لهذا المنصب.

وهدد «الصدر» الفصائل المدعومة من إيران بمزيد من التصعيد وانتقد القضاء علنا واتهمه بالتواطؤ مع الأقلية البرلمانية لعرقلة البرلمان. واستنكر الإطار التنسيقي اتهام «الصدر» للمحكمة ووصف تصريحاته بالخطيرة.

وحث الإطار التنسيقي «الصدر» وحلفاءه على التراجع عن جهودهم لتشكيل حكومة أغلبية، وإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية والتوقف عن محاولة احتكار السلطة.

ورفض «الصدر» نظام الكوتا الطائفي على الطريقة اللبنانية لتشكيل الحكومة، والذي يجري العمل به في العراق منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وانتقد «الصدر» هذا النظام الذي يسمح لثلث النواب، الذين يمثلون أحزابا تفتقر إلى الشرعية الشعبية، بمنع تشكيل حكومة جديدة، حتى أن أنصاره نشروا أسماء وعناوين قادة الميليشيات المدعومة من إيران، ملمحين إلى أنهم سيستهدفون قريبًا.

> **يعتبر الصدر زعيما شعبويا ومعارضته لإيران حيلة لاكتساب الشرعية الشعبية**

ويقول الإطار التنسيقي إن «الصدر» ذهب بعيداً هذه المرة. ويبدو أن سياسة الاحتواء فشلت حيث يرى «الصدر» نفسه الآن صانع ملوك.

وأصدر الإطار تحذيرا صارما قائلا: «صبرنا لفترة طويلة لكن هذه المرحلة انتهت، سيكون هناك نهج مختلف منا في الأيام المقبلة».

وفيما يبدو أنه تهديد بإشعال حرب أهلية شيعية، حذر الإطار التنسيقي ميليشيا «الصدر» من اختيار المواجهة المسلحة.

سياسي داهية

ويعد «الصدر» سياسيا بارعا ولا يمكن التنبؤ بخطواته القادمة، حيث أن مسيرته معقدة ومليئة بالتناقضات. وأبدى «الصدر» سابقا تأييده لانتفاضات ثم انقلب عليها، ودخل في تحالفات متناقضة لكنه لم يفقد شعبيته بين فقراء الشيعة.

ويـروج «الصدر» لنفسه على أنه صوت الشيعة المحرومين ضد فساد النخبة الحاكمة، بالرغم أن ممثليه يسيطرون على الحقائب الوزارية المربحة، ويتمتعون بثروات شخصية كبيرة.

ويدعو «الصدر» إلى نزع سلاح المليشيات لكنه يدير واحدة من أكبر وأهم الفصائل الشيعية المسلحة وهي «سرايا السلام». وغيّر «الصدر» تحالفاته مرات عديدة طوال حياته السياسية.

وفي عام ٢٠٠٣، أسس «جيش المهدي» وهي ميليشيا تعاونت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ مع إيران لمهاجمة القوات الأمريكية في العراق.

كـمـا أسـس «فـرق الموت» التي اغتالت الضباط السنة في القوات المسلحة المنحلة، وتحديداً طياري القوات الجوية.

وفي عام ٢٠٠٦، ساعد «الصدر» خصمه السابق «نـوري المالكي» على أن يصبح رئيسًا للوزراء قبل أن ينقلب «المالكي» ضده في معركة البصرة عام ٢٠٠٨، وبعد ذلك ألقى «الصدر» سلاحه وسرّح «جيش المهدي» وترك إيران.

ومع ذلك، ساهم «الصدر» في دعم «المالكي» للحصول على فترة ولاية ثانية، لكنه انضم إلى صفوف المرجع الشيعي العراقي «علي السيستاني» في عام ٢٠١٤ لمنع «المالكي» من الفوز مرة أخرى.

وبعد انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ ضد الفساد، تعاون «الصدر» مع الميليشيات الشيعية لإجبار رئيس الوزراء «عادل عبد المهدي» على الاستقالة بالرغم من الترويج لترشيحه في عام ٢٠١٨.

وفي التظاهرات الحاشدة، قال «الصدر» إنه يدعم مطالب الشعب، وأمر أنصاره بالانضمام إلى المحتجين وإقامة الخيام وسط بغداد وتزويد المتظاهرين بالمواد الغذائية والطبية.

لكن المتظاهرين، وخاصة شباب الطبقة الوسطى، شككوا في نواياه، وأقاموا معسكرات احتجاجية منفصلة ولم يسمحوا لأتباع «الصدر» بالانضمام إليهم.

وبحلول نهاية العام، غيّر «الصدر» موقفه من الانتفاضة بعد لقاء قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني «قاسم سليماني» الذي اغتالته الولايات المتحدة في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠. وهاجمت ميليشيات «الصدر» المتظاهرين وقتلت وجرحت المئات منهم.

> **الصدر لن يتجاوز الخطوط الحمراء الإيرانية**

وبـعـد سـنـوات من اتباع نهج شيعي صارم والتعاون مع إيران، بدأ «الصدر» يعطي انطباعا بأنه مستقل عن نفوذ طـهـران وأنـه يحاول تصفية النفوذ السياسي لوكلائها المحليين.

وتـحـول مـن دعـم التشيع القومي إلى القومية العربية العراقية أثناء استكشافه للتحالفات المحلية والإقليمية المختلفة.

وفي عام ٢٠١٨، شكّل «الصدر» تحالف «سائرون» للترويج لإصلاحات سياسية بعيدة المدى. ويتألف التحالف العابر للطوائف من الشيعة والسنة والكرد و٦ أحزاب سياسية بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي.

إحباط القائد

ينحدر «الصدر» من عائلة دينية بارزة شكلت أهم حركة شيعية في العراق ولديها ملايين من الأتباع المخلصين. وورث قيادة الجماعة من والده «محمد صادق الصدر» الذي أشعل انتفاضة ضد نظام «صدام حسين» عام ١٩٩١

واغتيل عام ١٩٩٩.

وبالرغم من خلفيته العائلية وشعبيته، فشل «الصدر» في تحقيق هدفه في قيادة العراق. وبالرغم من كونه زعيمًا روحيًا بارزًا إلا أن «الصدر» لم يصل بعد إلى مرتبة المجتهد أو الفقيه، التي يجب أن تسبق لقب «آية الله».

ويبدو أن «الصدر» محبط من إيران حيث عمل عن كثب مع الإيرانيين حتى بدأوا في تجنيد رجاله لتشكيل ميليشيات جديدة لمزاحمة نفوذه على الشيعة.

ويعترض «الصدر» على فكرة الوحدة الشيعية التي تروج لها إيران لأنها تقوض سلطته ونفوذه. وتغض طهران الآن الطرف عن خطابه المتهور لأنه لا يمثل أي تهديد حقيقي لهيمنة إيران على العراق.

وجرى اتهام «الصدر» بقتل رجل الدين الشيعي «عبد المجيد الخوئي» الذي كان مقربا من الولايات المتحدة بعد وصوله إلى النجف فور سقوط نظام «صدام».

وكان والد «الخوئي» - «آية الله أبو القاسم الخوئي» - زعيم الحوزة الشيعية في النجف حتى وفاته عام ١٩٩٢. ولولا قتله، لكان «عبد المجيد الخوئي» زعيمًا بلا منازع ولم يكن لـ«الصدر» ليظهر على الخارطة السياسية للبلاد.

وأثارت زيارة «الصدر» للسعودية والإمارات عام ٢٠١٧ الشكوك في إيران، رغم أنها سرعان ما تلاشت لأن حكام البلدين العربيين لم يأخذوا تحركاته على محمل الجد.

وبعد اغتيال «سليماني»، توقع «الصدر» أن تدعمه إيران ليصبح الوصي غير الرسمي على العرش في العراق، لكنهم ظلوا على خلاف، ويرجع ذلك جزئيًا إلى افتقار الإيرانيين إلى الثقة في مزاج «الصدر» المتغير.

وعموما، تقدر إيران أهمية «الصدر» السياسية، وتتسامح مع انتقادات «الصدر» لأنها لا ترى فيه تهديدا لنفوذها في العراق.

ويخدم «الصدر» المصالح الإيرانية من خلال منع الشيعة في العراق من الانضمام إلى الأحزاب السياسية العلمانية والتأكد من بقائهم منقسمين بين التيار الصدري والفصائل الموالية لطهران والمنضوية في الإطار التنسيقي.

وتفضل إيران أن ينضم الشيعة العراقيون الذين خاب أملهم من الإطار التنسيقي إلى التيار الصدري، الذي يمكنها كبح جماحه بسرعة، على عكس الجماعات العراقية العلمانية والقومية التي لا تملك نفوذا عليها.

> **حملة الصدر ضد الفساد المستشري هي واجهة للترويج لمسيرته السياسية**

ويتذكر الإيرانيون كيف شارك رجل الدين الشيعي «محمد باقر الصدر» في تأسيس «حزب الدعوة الإسلامية» وأبعد الشباب الشيعة عن الحزب الشيوعي العراقية الذي هدد بتهميش المؤسسة الدينية في النجف.

ويمكن القول إن حملة «الصدر» ضد الفساد المستشري في العراق هي واجهة للترويج لمسيرته السياسية. وبينما يقدم نفسه على أنه معارض قوي لوجود إيران في العراق، فإنه يلجأ إلى إيران كلما شعر بالتهديد في وطنه.

في غضون ذلك، ينظر الإيرانيون إلى «الصدر» على أنه خصم مفيد بسبب تأثيره على الشيعة الفقراء.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

صالح مسلم :

توافق النظام السوري مع الشعب يشكل القوة الحقيقية للدولة السورية

وصف الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD "صالح مسلم" تصريحات وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) حول ضرورة منع أية أعمال عسكرية جديدة في شمال سوريا، بالجيدة، ولكن لا يتم تطبيقها على أرض الواقع، مشيراً إلى أن الأعمال العدائية التركية مستمرة.

وقال في لقاء خاص مع وكالة (روسيا اليوم): إذا كان المقصود هو عدم حصول اجتياح تركي فإن هذا وارد، ولكن تركيا تهدد كل صباح ومساء وتصرح بأنها لا تتلقى الأوامر من أحد وأنها ستهاجم عندما تأتي الظروف المناسبة، وهذا

يعني أن تركيا لن تلتزم بذلك، وأيضاً الهجمات التركية مستمرة وهي لا تستهدف القيادات العسكرية وإنما تستهدف المدنيين، ففي استهدافها لتل رفعت استشهد تسعة مدنيين، وهي منطقة تابعة للنفوذ الروسي، وهذا الاستهداف يمثل تحدياً تركيّاً لروسيا.

حصول اتفاق بين تركيا والنظام السوري أمر صعب جداً

وحول الأنباء التي تشير إلى احتمال حصول تقارب أو مصالحة بين نظام أردوغان ونظام دمشق، قال مسلم:

مَطالب دمشق حول الانسحاب التركي من المناطق السورية التي احتلتها قبل كل شيء والكف عن دعم الجماعات الإرهابية هي مطالب محقة، ولكن الجرح السوري ينزف منذ ١١سنة وهناك نصف مليون قتيل وملايين المهجرين، وتركيا ضالعة في هذه المسألة حتى النخاع وهي استجلبت ملايين اللاجئين السوريين إلى أرضها رغماً عنهم، وباعتقادي أن مسألة حصول تقارب بين الطرفين صعبة جداً.

وعن احتمالية توقيع اتفاقية (أضنة) جديدة بين تركيا وسوريا، أوضح (صالح مسلم) بأنه يجب إلغاء اتفاقية أضنة، كونها أُبرمت في ظروف كانت الدولة السورية فيها ضعيفة للغاية وكانت تتعرض لضغوط عربية وإقليمية ودولية آنذاك. مشيراً إلى أن الطرف السوري وقع الاتفاقية بسبب الضغوط الهائلة. واصفاً اتفاقية أضنة بأنها وثيقة استسلام سورية لتركيا، وأضاف مسلم قائلاً:

الآن باتت الدولة السورية في وضع أقوى ولديها حلفاء كروسيا وإيران، وموقعها بات أفضل في المعادلات الدولية, لذلك على الدولة السورية ألاّ ترضخ لاتفاقية أضنة أو لتعديلها.

على النظام السوري التوافق مع شعبه الذي يشكل القوة الحقيقية للدولة السورية.

وحول الأنباء الواردة عن محادثات ومفاوضات بين النظام السوري والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أو قوات سوريا الديمقراطية أو مجلس سوريا الديمقراطية والعراقيل التي تمنع الوصول إلى اتفاق شامل بين الطرفين، أوضحَ مسلم:

ما يمنع النظام السوري من إجراء مصالحة داخلية مع مختلف الأطراف السورية يتركز في نقطتين, الأولى: عدم الرغبة بتغيير الذهنية، لذلك يجب على النظام السوري أن يعلم جيداً أن هذه الفوضى التي حدثت في سوريا والحرب المتواصلة هي نتيجة ممارسات النظام السابقة "كالاستبداد والدكتاتورية وغياب الحريات والديمقراطية وعدم مشاركة الشعب في السلطة والقرار السياسي وغير ذلك"، وعليه أن يدرك أنه لا يمكن العودة بسوريا إلى ما قبل سنة ٢٠١١، ويجب إدخال تعديلات وإجراء تغييرات لإرضاء الشعب السوري، ومن جهة أخرى نحن في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا حمينا سوريا وحررناها من الإرهاب الذي كان يهدف إلى تدمير سوريا، وما نطالب به الآن هو أن تكون هناك ظروف جديدة ودستور جديد وعلاقة جديدة ضمن سوريا، ونحن طبقنا نموذج الإدارة الجديدة في هذه المنطقة، ولهذا يجب على النظام السوري أن يغير ذهنيته وأن يقبل بالديمقراطية وأن يعلم بأن الشعب السوري الذي كان يُعامل كقطيع لن يرضى إلا أن يكون شريكاً في القرار السياسي السوري، وعلى النظام أن يبحث عن الحلول بالرجوع إلى الشعب السوري والتوافق معه كون الشعب هو القوة الحقيقية لسوريا.

والنقطة الثانية:

يجب على النظام أن يتخلى عن الهواجس الانفصالية وأن يكف عن اتهام الإدارة الذاتية بالانفصالية، فنحن لسنا انفصاليين بل نحن من حافظنا وما زلنا نحافظ على وحدة التراب السوري. الوحدة التي تحقق الاستقرار والحرية والديمقراطية للجميع، وعندما يتخلى النظام السوري عن هاجس اتهامنا بالانفصالية حينها يمكننا الوصول إلى اتفاق. وروسيا تعلم كل هذه المعطيات جيداً لأنها رعت اللقاءات السابقة التي جرت بيننا، ويمكنها أن تلعب دوراً لتقريب الطرفين من بعضهما.

أمريكا تحارب الإرهاب ولم نقم نحن باستدعائها

وبالنسبة للوجود الأمريكي في شرق الفرات ومستقبل هذا الوجود، أفاد "مسلم" بأن أمريكا عندما جاءت إلى سوريا لم تستشر أحداً. أمريكا جاءت لمحاربة إرهاب تنظيم داعش الذي وجهته تركيا إلينا نحن الكرد للقضاء علينا وإبادتنا، لذلك دخلنا في تحالف عسكري مع أمريكا ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش وما زلنا ضمن هذا التحالف وأمريكا لا زالت موجودة لأن داعش ما زال موجوداً.

هل روسيا عاجزة عن الدفاع عن مناطق نفوذها؟

وأشار "صالح مسلم" إلى أن الجيش الروسي الموجود في شرق الفرات رغم أنه ضامن لوقف إطلاق النار بين قسد وتركيا، لكنه لا يفعل شيئاً إزاء الاعتداءات والهجمات التركية المتواصلة على المنطقة، وأضاف قائلاً:

يتبادر لأذهاننا بأن روسيا عاجزة عن لوم أو ردع الانتهاكات التركية، وقبل أيام عندما قصفت تركيا مركز مدينة تل رفعت التي تتواجد فيها القوات الروسية وسقط العشرات من الشهداء، هل روسيا عاجزة عن الدفاع عن مناطق نفوذها؟

حتى أنه لا المسؤولون الروس ولا الجيش الروسي لم يصدروا ولو بياناً يدين الهجمات التركية على المدنيين التي تقع أمام أعينهم وقرب وعلى قواعد روسيا العسكرية، وكذلك الأمريكان، ونحن نعتقد أنه هناك قرار دولي بعدم منع تركيا من إبادة الشعب الكردي في سوريا، إذ أن تركيا تخرق جميع القوانين والمعاهدات الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان في حربها ضد الشعب الكردي؛ حتى أنها استخدمت الأسلحة الكيماوية ضده، ورغم ذلك لا يردعها أي طرف دولي ولو ببيان إدانة واستنكار، لذلك نطالب بوضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم التركية بحق شعبنا.

وعن أسباب وصف تركيا والائتلاف المعارض السوري للإدارة الذاتية وقسد وحزب الاتحاد الديمقراطي PYD بالإرهاب، أوضح صالح مسلم بأن ذلك جاء بسبب رفضهم أن يكونوا جزءاً من معارضة إسطنبول، لأنهم رفضوا الاعتراف بوجود قضية كردية في سوريا.

يجب معالجة مسألة معتقلي داعش لأنها تهدد العالم أجمع.

وبالنسبة لقضية معتقلي داعش ومخيمات ومراكز الاحتجاز أكد صالح مسلم بأنه يجب الفصل بين أمرين، الأول هو مشكلة مقاتلي داعش المحتجزون في السجون، والثاني هو عوائل داعش الموجودون في المخيمات، وأضاف مسلم:

نحن نعتبر هذه القضية قضية دولية ويجب أن تعالجها الأمم المتحدة لأن هؤلاء المحتجزون ينحدرون من أكثر من ٥٠ دولة، وكأن العالم كله قد تخلص من القذارة التي لديهم ورموها علينا ويريدوننا أن نتعامل معهم، ونحن لا نحول قضية الأطفال والنساء إلى قضية سياسية لأنها قضية إنسانية ونرحب بأي طرف دولي يريد استعادة مواطنيه من الأطفال والنساء،

وأوضح "مسلم": عمليات الاستلام هذه تحدث بشكل علني والدول التي لا تستلم رعاياها عليها أن تُقدِّم الدعم لمراكز الاحتجاز وتقوم بمسؤولياتها لأن هؤلاء الأطفال يتلقون دروساً عن فكر داعش وعندما يكبرون ضمن هذه المخيمات سيشكلون خطراً على العالم أجمع، لذلك يجب معالجة هذا الأمر من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي،

وقال "مسلم": بالنسبة للمقاتلين المحتجزين فإن عددهم يتجاوز ال١٠ آلاف مقاتل، وهم محتجزون في مدارس ومراكز غير محكمة، يجب إنشاء سجون خاصة لهؤلاء خاصةً وأن المخططات التركية والخلايا النائمة المدعومة من قبل تركيا متواصلة من أجل إطلاق سراح هؤلاء المقاتلين حيث يجري التخطيط في مناطق الاحتلال التركي مثل تل أبيض وسري كانيي، لذلك يجب إيجاد حلول لهذه المسألة.

PYDrojava

حسني محلي:

كُرد سوريا.. مطرقة إردوغان وغاياته الخفية

*الميادين.نت

في كل مرة لم يستخلص الكرد أي درس من معاناتهم، التي استخدمتها الدول الإقليمية والدولية مبرّراً لمزيد من التدخل في المنطقة، لكن ليس لمصلحة الكرد، من دون أدنى شك.

للتذكير، كان الكرد، قبل استقلال الدول الأربع التي يعيشون فيها الآن، مواطني الدولة العثمانية التي هُزمت في الحرب العالمية الأولى، وأقام أتاتورك على أنقاضها الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣، بحدودها الحالية بعد ضمّ لواء إسكندرون إليها عام ١٩٣٨.

وبقي معظم الكرد داخل حدود هذه الجمهورية، التي يعيش فيها الآن نحو ١٥ مليون كردي، في مقابل ٦ ملايين في العراق، و٨ ملايين في إيران، و٣ ملايين في سوريا.

ومن دون أن تكون هذه الأرقام كافية بالنسبة إلى الدولتين الاستعماريتين، وهما فرنسا وبريطانيا، كي تسعيا لإقامة دولة كردية في المنطقة، فوقّعتا على اتفاقية لوزان مع أتاتورك في عام ١٩٢٣، وتركتا القسم الأكبر من المناطق الكردية لتركيا.

كما تركتا ما تبقّى من المناطق الكردية لسوريا والعراق، اللذين كانا تحت الاحتلالين الفرنسي والبريطاني حتى عامي ١٩٤٦ و١٩٥٨، لتبقى كردستان الشرقية ضمن

خريطة إيران، باتفاق امريكي – بريطاني – روسي.

يضاف إلى ذلك أن فرنسا وبريطانيا، اللتين تقاسمتا المنطقة في اتفاقية سايكس بيكو، رجّحتا اليهود على الكرد، عندما منحتا فلسطين لليهود في وعد بلفور (١٩١٧)، بينما تخلّتا عن اتفاقية سيفر (١٩٢٠)، التي كانت تهدف إلى إقامة دولة كردية في المنطقة.

وكان الترجيح هذا ذكياً، إذ خططت فرنسا وبريطانيا مستقبل دول المنطقة الأربع، وهي سوريا والعراق وإيران وتركيا، بشعوبها العربية والفارسية والتركية والكردية، من أجل أن تتصارع فيما بينها قومياً عشرات الأعوام، إن لم نقل مئات الأعوام، حتى يتسنى للدول الاستعمارية أن تفي بوعدها لليهود بشأن إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، وهو ما تحقّق لليهود عبر دعم امريكي لهم في إبّان الحرب العالمية الثانية وبعدها. ففي الوقت الذي «نجح» اليهود في إقامة «دولتهم» الدينية بدعم الدول الاستعمارية، كانت دول المنطقة وشعوبها تتقاتل فيما بينها، كما كان الكرد يتقاتلون فيما بينهم في الماضي، والآن.

ففي تركيا، وهي البلد الأهم كردياً، نجحت السلطات الحاكمة، حتى في عهد السلطان العثماني عبد الحميد، في استخدام الكرد ضد الأرمن، ولاحقاً ضد الكرد أنفسهم.

وخلال الأعوام الأربعين الأخيرة، أي منذ انطلاقة حزب العمال الكردستاني، وظّفت أنقرة مئات الآلاف من الكرد للقتال إلى جانب الدولة ضد مسلّحي حزب العمال الكردستاني، الذي دخل في صراعات دموية مع فصائل كردية يسارية بهدف السيطرة على الشارع الكردي.

وهذه هي حال العراق، حيث اقتتل الفصيلان الكرديان الرئيسان، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة الرئيس الراحل جلال طالباني، المعروف عنه عقلانيته وواقعيته في نظرته ومعالجته للمشكلة الكردية، عراقياً وإقليمياً.

وكانت إيران ساحة لصراعات كردية – كردية منذ القضاء على جمهورية مهاباد الكردية نهاية عام ١٩٤٦، عبر تآمر بريطاني – امريكي مع الشاه، ومن دون أن يمنع هذا التآمر، الذي ما زال مستمراً، الكردَ، بصورة عامة، من الاعتماد على الدول الغربية في مساعيهم للاستقلال، وهو ما لم يتحقق لهم بفضل هذه الدول التي استخدمتهم ورقةً في مساوماتها الإقليمية والدولية، وبصورة خاصة مع دول المنطقة، التي أخطأت قياداتها أكثر من مرة في معالجة مشكلتها الكردية، معاً، أو كل على حدة.

> **لم يستخلص الكرد أي درس من معاناتهم التي استخدمتها الدول**

وفي كل مرة، لم يستخلص الكرد أي درس من معاناتهم، التي استخدمتها القوى الدولية مبرّراً لمزيد من التدخل في المنطقة، لكن ليس لمصلحة الكرد، من دون أدنى شك.

وهذا ما أثبتته التطورات الأخيرة في سوريا بعد أن تحوّل شرقي الفرات إلى ساحة لصراعات سياسية واستخبارية وعسكرية، اعتقد الكرد أنهم الرابح فيها، ربما الآن، لكن ليس مستقبلاً. فالجميع يعرف كيف أن عدداً من الأحزاب والمنظمات الكردية وقف ضد الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ووحدات حماية الشعب، الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي، الآمر الناهي في مجمل تطورات الوضع شرقي الفرات. فقادة هذا الحزب، وهم من كرد تركيا، موجودون في جبال قنديل

شمالي العراق، بعد أن تلقّى الحزب ضربات قاصمة من الجيش التركي وطائراته المسيّرة، ويريدون أن يجعلوا من شرقي الفرات ساحة جديدة لتصفية حساباتهم مع أنقرة، بعد أن سيطرت على الوضع جنوبي شرقي البلاد بصورة شبه كاملة، وأقامت عدداً من القواعد العسكرية شمالي العراق.

كما وضعت العشرات من قيادات حزب الشعوب الديمقراطي (الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني)، والآلاف من كوادره، في السجون. ومن دون أيّ ردود فعل جدية من العواصم الغربية، التي نَسِيَت أو تناست «قيمها الديمقراطية ودفاعها المستميت عن حقوق الإنسان» في تركيا، وتذكّرتها من أجل كُرد سوريا. وكان ذلك كافياً لهم ما داموا مستفيدين من الوضع الحالي، ناسين أن العواصم الغربية غدرت بهم أكثر من مرة، وأهمها عندما اختطفت المخابرات الامريكية والإسرائيلية زعيم «الكردستاني» عبد الله أوجلان من كينيا، وسلّمته إلى أنقرة في شباط/فبراير ١٩٩٩، وهو ما زال في السجن منذ ذلك التاريخ.

> **الرئيس جلال طالباني معروف عنه عقلانيته وواقعيته في نظرته ومعالجته للمشكلة الكردية**

كل ذلك كان بعيداً عن اهتمامات الجميع من الكرد والامريكيين وحلفائهم في «إسرائيل»، التي نجحت دائماً في استغلال المشاكل الكردية في المنطقة، وحققت من خلالها كثيراً من أهدافها الاستراتيجية، كما هي الحال الآن في شمالي العراق وشرقي الفرات، ومنهما إلى العمق العراقي والعمق السوري والعمق الإيراني.

فأصبح الشرق السوري من جديد حديث الساعة، بالنسبة إلى مجمل السيناريوهات الخاصة باحتمالات المصالحة السورية بين دمشق وأنقرة، التي يعرف الجميع مدى اهتمامها بالمنطقة، منذ ما يسمى «الربيع العربي».

لقد استضافت تركيا زعيم الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، صالح مسلم، عدة مرات، وطلبت منه «التمرد ضد الدولة السورية في مقابل حصول الكرد على كامل مطالبهم في سوريا الجديدة، بعد إسقاط نظام الأسد».

ولهذا، تم اختيار الكردي عبد الباسط سيدا رئيساً للمجلس الوطني السوري المعارض، والكردي غسان هيتو رئيساً لحكومة المنفى السورية. ولا يدري أحد أين هما الآن.

وعندما رفض صالح مسلم طلب أنقرة، ودخلت واشنطن وحليفاتها على الخط بحجة محاربة «داعش»، تحوّل كرد سوريا إلى عدو لدود للرئيس إردوغان، وخصوصاً بعد الاحتلال الامريكي للمنطقة، وتقديم كلّ أنواع الدعم إلى الكرد في إطار «قسد»، أو بصورة مباشرة إلى وحدات حماية الشعب الكردية.

واعتقد إردوغان أن تدخله في الشمال السوري، وبصورة خاصة في عفرين، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وفي شرقي الفرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قد يساعده على فرض أجندته على الكرد بعد أن أثبتت المواقف الامريكية، خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، أنهم ورقة رابحة في مجمل حسابات واشنطن في المنطقة، ما دام شرقي الفرات مجاوراً للعراق، في كل تعقيداته المعروفة، ولجنوبي شرقي تركيا الاستراتيجي، ليس فقط عسكرياً وأمنياً، بل مائياً أيضاً، حيث يوجد الفرات ودجلة وسائر الأنهار التي تحتاج إليها سوريا والعراق، ومن دون شك «إسرائيل» أيضاً.

ويبقى سؤالان هامان، ألا وهما: إلى متى سيستمر

الرئيس إردوغان في سياسات المطرقة ضد كرد سوريا، ما دام يرى فيهم خطراً استراتيجياً على تركيا، البلد الأهم في سيناريوهات المشكلة الكردية، تاريخياً ومستقبلاً؟ وإلى متى سيبقى سندان الرئيس الأسد يساعد الكرد على تحمّل ضربات المطرقة الإردوغانية، ولا يدري أحد إذا كانت من الحديد الصلب أو الخشب؟

فإردوغان، الذي يهدّد ويتوعّد الامريكيين لدعمهم الميليشيات الكردية، ويصف امريكا بالمحتل لشرقي الفرات، وروسيا بالعمل على مصالحة الكرد مع دمشق، لا يحرّك ساكناً في هذا المجال، ما دام الأسد بدوره يتهم تركيا بالمحتل للأراضي السورية، ويعدّ الكرد خونة بسبب تحالفهم مع الامريكيين.

ويرى البعض في بقاء الامريكيين في المنطقة مبرّراً مهماً بالنسبة إلى الرئيس إردوغان ليبقى بدوره في الشمال السوري، على الأقل حتى الحلّ النهائي للأزمة السورية.

ولن يساهم إردوغان في حلها إلاّ بعد اتفاقه مع دمشق، ومعها موسكو وطهران، على الصيغة النهائية التي ستساهم في إغلاق ملف شرقي الفرات نهائياً، إن لم يكن سياسياً فعسكرياً. ويتطلّب ذلك تنسيقاً مباشراً مع دمشق، التي ستفكّر حينها ألفَ مرة قبل أن تقوم بأي خطوة جديدة في هذا الاتجاه، لأنها لا تريد أن تضحّي بمواطنيها الكرد من أجل إرضاء الرئيس إردوغان، الذي ترى فيه دمشق السبب الأول والأخير في كل مشاكلها، غربيَّ الفرات وشرقيَّه.

ويعرف الجميع أن دمشق، عاجلاً أو آجلاً، ومهما كلّفها ذلك، لن تترك الوضع هناك على ما هو عليه الآن، ليس فقط بسبب النفط والغاز والزراعة والمياه، بل أيضاً لأسباب نفسية، لأن سوريا لم تقاتل كُردها في الماضي، خلافاً للوضع في العراق وتركيا مثلاً. كما أنها البلد الذي تحمّل كثيراً من أجل كُرد العراق وتركيا، ولجأ كثيرون منهم إلى سوريا خلال الأعوام الـ ١٠٠ الماضية، وأهمهم من دون شك المرحوم جلال الطالباني وعبد الله أوجلان وآخرون.

لا يعني كل ذلك أن دمشق، التي لا تفكر في أيّ عمل عسكري مشترك مع أنقرة ضد كُردها، حتى لو كان ذلك في مقابل إدلب، سوف تنتظر إلى الأبد حتى ينسحب الامريكيون من المنطقة وتصفّي حساباتها مع الكرد. وحينها، سيكون لكل حادث حديث، ما دام الكرد لم يستخلصوا الدروس والعِبَر من تجاربهم، ليس فقط مع امريكا والغرب، بل أيضاً مع الرئيس إردوغان وأمثاله، الذين كانوا وما زالوا يرون في الكرد ورقة يساومون بها، ليس فقط في الخارج، بل أيضاً في الداخل، ما دام إردوغان والآخرون في حاجة إلى مقولات قومية عنصرية تحرّك شعوبهم وتستفزّهم ضد الأعداء في الداخل والخارج.

> **دمشق لن تترك الوضع في سوريا على ما هو عليه الآن**

ويفسّر كل ذلك سياسات تركيا ودول المنطقة الفاشلة ضد الكُرد، الذين يكونون أحياناً هم السبب فيما يصيبهم، لأنهم راضون أن يبقوا هكذا، تارةً مع هذا، وتارةً أخرى مع ذاك، وهم يعرفون أن الجميع كان وما زال يرى فيهم الوسيلة التي تبرّر غاياته الدموية، ما دام الكرد لم يتعلّموا من التاريخ أبداً.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

رئيسي: لن يكون هناك اتفاق نووي دون إغلاق قضايا اتفاق الضمانات

أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، يوم الإثنين، على مطالب بلاده بالمفاوضات النووية، قائلا إنها تشمل رفع العقوبات بشكل مستدام والتحقق المطمئن من رفعها والحصول على الضمانات الكافية وإغلاق قضايا الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وشدد الرئيس الإيراني في مؤتمر صحافي بمناسبة أسبوع الحكومة والذكرى الأولى لتشكيل حكومته على أنه «لن يكون هناك اتفاق من دون إغلاق قضايا الضمانات (اتفاق الضمانات تابع لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية)»، وذلك في إشارة إلى الخلافات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ثلاثة مواقع إيرانية مشتبه بممارستها أنشطة نووية غير معلنة بعد إعلان الوكالة سابقا أن مفتشيها حصلوا فيها على آثار جزيئات اليورانيوم.وأكمل رئيسي قائلا إن إيران لم ولن تلتزم بالقيود والعقوبات، وأن تجارتها زادت مع الدولة الجارة خمسة أضعاف وزادت صادراتها النفطية أيضاً، لافتًا إلى أنه «لن نعول على الأجانب ونعتمد على قدراتنا والحلول الداخلية»، فيما أكد أن «لا مكانة للسلاح النووي في عقيدتنا الدفاعية ولم ولن يستطيع أحد حرماننا من التقنية النووية».

وفي رد على سؤال آخر في المؤتمر بشأن التهديدات الإسرائيلية ضد إيران، قلل رئيسي من أهميتها، وقال إن التهديدات الإسرائيلية لم ولن توقف برنامج إيران النووي كما لم يوقفه اغتيال علمائنا النوويين.

وتابع أن «الكيان الصهيوني عجز عن مواجهة غزة ومقاومتها فكيف سيستطيع مواجهة إيران»، متوعدا بأنه إذا أراد تنفيذ تهديداته «فلن يبقى منه شيء».

وبشأن أوضاع المنطقة، انتقد رئيسي تطبيع دول بالمنطقة مع إسرائيل، قائلا إنه لن يحقق لها الأمن ومعتبرا أنه «خيانة».

وبشأن الحوار في المنطقة ومع السعودية، قال رئيسي إن حكومته تعتمد سياسة تعزيز العلاقات مع الـدول الجارة وهذه السياسة مستمرة، داعيا دول المنطقة إلى مواصلة الحوار والتعاون.وأضاف أن الحوار الإقليمي «يجب أن يتم من دون تدخل الأجانب»، مؤكدا أن استئناف العلاقات مع السعودية رهن بتنفيذها تعهدات سابقة في مباحثات بغداد.

الباحث تريتا فارسي :

امريكا وإيران.. إمتحان الفرصة الأخيرة

موقع مجلة فورين أفيرز:

على الرغم من كل الصعاب التي مـرَّت، أبدى المعنيون إستعدادهم لإحياء الإتفاق النووي مع إيران.

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فإن مصلحتها الرئيسية هي سد مسارات إيران نحو إمتلاك سلاح نووي.

وبحسب مسؤولين مطلعين على مسودة الإتفاق الناشئ، الذي تم تعميمه في أوروبا وطهران في النصف الثاني من آب/أغسطس، ستتخلى إيران؛ مرة أخرى؛ عن مخزونها من اليورانيوم المُخصب عند مستويات عالية، على أن تحتفظ فقط بـ٣٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المُخصَّب بمستويات أقل.

كما ستوقف جميع عمليات التخصيب التي تزيد عن ٣,٦٧٪ وتزيل آلاف أجهزة الطرد المركزي الحديثة والمتطورة.

ولن يكون لإيران أيضاً إمكانية إنتاج سلاح نووي قائم على البلوتونيوم.

ولعل الأمر الأكثر أهمية هو أن برنامجها النووي سيكون مفتوحاً بالكامل أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإجراء عمليات تفتيش متى ما أرادوا.

إذا تم تبني الإتفاق رسمياً، فسوف يمثل اختراقاً كبيراً للأمن القومي الامريكي وللإستقرار في الشرق الأوسط.

وبدلاً من التعامل مع "إيران على عتبة قنبلة نووية"، يمكن للولايات المتحدة الآن أن تأمن للبرنامج النووي

الإيراني لعامين مقبلين.

إن تداعيات انسحاب الرئيس الامريكي السابق، دونالد ترامب، من إتفاق ٢٠١٥، تُثبت، وبوضوح، أن وضع واشنطن مع إتفاق سيكون أفضل بكثير من دونه.

فعندما انسحب ترامب سارعت إيران إلى توسيع برنامجها النووي واقتربت أكثر من أي وقت مضى من امتلاك المواد اللازمة لصنع سلاح نووي.

ولكن تكرار خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، كما هي الآن، سيكون محفوفاً بالمخاطر في أحسن الأحوال.

منتقدو الإتفاق الناشئ سيتبارون للقول إنه ضعيف ومدته قصيرة وليس قوياً كفاية ولا مُستداماً.

بعض هذه الحجج مُحقَّة.

إن قدرة إيران على الاختراق ستكون من ٦ إلى ٩ أشهر بدلاً من الـ١٢ شهراً الأصلية؛ وهي المدة التي تحتاجها لجمع المواد اللازمة لصنع قنبلة نووية.

ومع ذلك، فإن وجهة النظر التي تتبنى ضمان حظر إمتلاك سلاح نووي لدى إيران حتى نصف عام أفضل بكثير من المجازفة بحدوث إختراق لا تحتاج معه إيران سوى إلى أيام قليلة لتنفيذه.

وفي حين أن خطة العمل الشاملة المشتركة الأصلية (٢٠١٥) كانت تتضمن قيوداً على برنامج إيران النووي تصل مدتها إلى ٢٠ عاماً، فإن إستمرار وديمومة الصفقة التي تم إحياؤها مرتبطة بوجود رئيس ديموقراطي في البيت الأبيض، لأن قادة الحزب الجمهوري أعلنوا إلتزمهم بإلغاء الإتفاق في حال وصل أحدهم إلى سدة الرئاسة في انتخابات ٢٠٢٤.

تمرين مرهق لكسب الثقة أحد الاختلافات الجوهرية بين الإتفاق النووي الناشئ ونسخة ٢٠١٥ هي الأجواء الدبلوماسية المرافقة.

فخطة العمل الشاملة المشتركة لعام ٢٠١٥ استغرقت أكثر من عامين من المفاوضات المباشرة؛ وجهاً لوجه بين واشنطن وطهران؛ ما ساعد في بناء قدر ولو ضئيل من الثقة بين الخصمين.

خلال الولاية الثانية للرئيس الامريكي الأسبق، باراك أوباما، أمضى وزير خارجيته، جون كيري، وقتاً مع نظيره الإيراني، محمد جواد ظريف، أكثر مما أمضى مع أي زعيم أجنبي آخر.

> **من المرجح أن تقضي واشنطن وطهران العامين المقبلين تستعدان لأزمة جديدة**

فبعد الاجتماع الأول بينهما، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تبادل الوزيران أرقام الهواتف، وبعد ذلك نشطت الرسائل النصية بينهما بانتظام.

هذا النوع من التواصل ثبُتَ أنه مفيدٌ جداً لما هو أبعد من المفاوضات.

فعلى سبيل المثال، عندما اخترق عدد من البحارة الامريكيين؛ عن طريق الخطأ؛ المياه الإقليمية الإيرانية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استطاع ظريف وكيري؛ ومن خلال خمس مكالمات هاتفية فقط وأقل من ١٦ ساعة؛ تأمين إطلاق سراح البحارة الامريكيين ومنع وقوع أزمة كانت لتكون كارثية لو أن الحادث نفسه حصل قبل تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

الاختلاف الجوهري الثاني، هو أن التفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة المُتجددة لم يتم عبر كبار الدبلوماسيين (الامريكيين والإيرانيين) بل عبر مبعوثين مُعَيَنين من كلا الجانبين.

هؤلاء لم يجروا أي محادثة مباشرة مع بعضهم البعض؛ لقد رفضت إيران إجراء مفاوضات مباشرة.

وعلى مدى الـ ١٦ شهراً الماضية، غالباً ما استنزفت المحادثات غير المباشرة الثقة بدلاً من العمل على بنائها.

بمجرد توليه منصبه، تصرف جو بايدن وكأنه ليس في عجلة من أمره. فبدلاً من إصدار أمر تنفيذي بالعودة إلى إتفاق ٢٠١٥؛ كما فعل مع اتفاقية باريس للمناخ والعضوية في منظمة الصحة العالمية؛ أبقى العقوبات التي فرضها ترامب على إيران سارية المفعول.

بعد ذلك، أمضى بايدن شهوراً في التشاور مع أشد المعارضين للإتفاق شراسة: إسرائيل والإمارات والسعودية.

كان تأجيل بايدن يهدف جزئياً إلى تبديد المخاوف بين هؤلاء الحلفاء من أن يؤدي تجديد خطة العمل الشاملة المشتركة إلى ذوبان الجليد بين الولايات المتحدة وإيران على نطاق أوسع.

> **فتح تجارة مباشرة بينهما وتوسيع التقارب يعزز فرص صمود الإتفاق النووي**

على عكس أوباما، الذي أمضى شهوراً في السعي من أجل تحسين فحوى العلاقات الامريكية الإيرانية، لم يُكلف بايدن نفسه عناء اتخاذ أي تدابير لبناء الثقة.

وبدلاً من ذلك، أصرَّ على أن تتخذ إيران الخطوة الأولى؛ برغم من أن من خرق الإتفاق هي الولايات المتحدة. قرار بايدن بإرجاء العودة إلى الإتفاق فاجأ المسؤولين الإيرانيين، لا بل أذهلهم وجعلهم مقتنعين بأن هدفه هو إطالة أمد العقوبات التي فرضها ترامب لإجبار إيران على القبول بشروط أكثر صرامة.

لذلك، كان التصريح الذي أدلى به ناصر هديان، مستشار حكومة الرئيس السابق حسن روحاني، لصحيفة "نيويورك تايمز" في كانون الثاني/يناير٢٠٢١، وحذر فيه من أنه إذا لم يتصرف بايدن ويبادر لإحياء الاتفاق النووي، فإن "جميع الفصائل الرئيسية في إيران ستضغط باتجاه تنشيط البرنامج النووي".

وهذا ما حدث بالضبط.

فبعد أن أصبح واضحاً أن بايدن لن يعود إلى الإتفاق، بدأت طهران في تعزيز عمليات تخصيب اليورانيوم بوتيرة سريعة.

وبحلول شهر أيار/مايو ٢٠٢١، كانت قد نصبت ما يقرب من ٢٠٠٠ جهاز طرد مركزي متطور، متجاوزة بذلك العدد الذي كان لديها قبل خطة العمل الشاملة المشتركة وأثناء رئاسة ترامب.

في حزيران/يونيو، أي بعد الهجوم الذي شنته إسرائيل على محطة "ناتانز" النووية، رفعت إيران مستويات التخصيب إلى ٦٠٪ للمرة الأولى، ما جعلها تقترب بشكل خطير من إمكانية إنتاج اليورانيوم المُستخدم في صنع قنبلة.

كل تلك التطورات كانت تعني أن الأجواء كانت مسمومة ومتشنجة بالفعل عندما أُستؤنفت المفاوضات في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٢١.

علاوة على ذلك، دخلت إيران موسمها السياسي (أقل من ٣ أشهر على الانتخابات الرئاسية). كما أن رفض طهران إجراء محادثات مباشرة مع واشنطن جعل الدبلوماسية أقل فاعلية وعديمة الجدوى لبناء الثقة.

وبعد توليه منصبه في آب/أغسطس، قال الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي، إنه لا ينظر إلى الإتفاق النووي على أنه أولوية ولا يرى الكثير من الوعود في التقارب مع الغرب.

اختار علي باقري كني، المعارض الرئيسي لخطة العمل الشاملة المشتركة، كمفاوض نيابة عنه. أمضى فريق رئيسي شهوراً في مراجعة المفاوضات السابقة، في الوقت نفسه استمروا في زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي وتجميع اليورانيوم المُخصب.

وهـذا ما أثـار الشكوك في واشنطن بأن إيران أصبحت قوة نووية بحكم الأمر الواقع. في تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٢١، أصدر وزير الخارجية الامريكي، أنتوني بلينكين، تحذيره الشهير من أن بلاده "مستعدة للجوء إلى خيارات أخرى، بما في ذلك العمل عسكري، إذا لم تغير طهران مسارها".

في أقل من عام، بدا أن الآمـال في التوصل إلـى إتـفـاق جـديـد قد تـبـدَّدت. فـي الأشهر الأولـى من عام ٢٠٢١، أبطأ بايدن العملية، مما أحبط الإيرانيين وأثار شكوكهم.

بحلول الربع الثالث من ذلك العام، كانت إيران هي التي تماطل، ما أدَّى إلى استنفاد الثقة وحُسن النوايا.

ولم يتمكن الجانبان من إعادة إحياء المفاوضات ونقلها إلى مرحلتها النهائية في آب/أغسطس ٢٠٢٢، إلا بعد تسليمهما بضرورة إظهار بعض المرونة، والتخلي عن أسلوب الضغط والإكراه، والإقتناع بتقديم تنازلات متبادلة. لكن هل يمكن أن يكون هذا الإنجاز مُستداماً؟

السقف وليس الأرضية بالنظر إلى الوضع الراهن للعلاقات الامريكية الإيرانية، يمكن القول إنه تم إحراز تقدم.

في عام ٢٠١٥، أعلن ظريف مقولته الشهيرة "إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي الأرضية وليست السقف"، في إشارة إلى أن "الخطة" يمكن أن تُقرّب بين البلدين.

ومع ذلك، يبدو أن "الخطة" التي أُعيد إحياؤها هي السقف وليست أرضية لتعزيز العلاقات الامريكية الإيرانية. كما أن احتمالات التوسع في "الخطة" ضئيلة جداً، وذلك لأسباب عدة. فمن ناحية، أدَّى عدم الإستقرار السياسي وحالة الاستقطاب في الولايات المتحدة إلى جعل أي وعد امريكي؛ في أحس الأحوال؛ غير موثوق به.

فالإعتقاد السائد اليوم بأن رؤساء الولايات المتحدة لا يحترمون الاتفاقات التي يوقعها أسلافهم زاد من تعميق مخاوف طهران بشأن تجديد خطة العمل الشاملة المشتركة. الجدير ذكره هنا، أن إيران طالبت بتضمين الإتـفـاق آليات مُلزمة تمنع الولايات المتحدة من تنفيذ إنسحاب غير مبرر من "الخطة".

> **ايران لا تولي قيمة لوعود الأوروبيين الذين إنصاعوا لعقوبات ترامب**

لكن إدارة بايدن رفضت ذلك من منطلق أن الديموقراطية تمنع أي رئيس مـن تقييد خـيـارات أو قـرارات خلفائه. في النهاية، فإن التغييرات التي أُدخلت على "الخطة" لتلبية مطالب طهران لا ترقى إلى مستوى توقعاتها؛ مثل تمديد فترة السماح للشركات الأجنبية لإنهاء تجارتها مع إيران في حالة إعادة فرض العقوبات.

وبدلاً من توقيع إتفاق يشمل تطبيع علاقات إيران واستثماراتها مع العالم، كان على المسؤولين الإيرانيين تحديد ما إذا كانت مبيعات النفط لعامين فقط تستحق التخلي عن العناصر الحيوية في برنامجهم النووي؛ وكيف أن مثل هذا الإتفاق لن يجردهم من النفوذ في حال تخلت واشنطن عن الإتفاق في عام ٢٠٢٥.

وما يزيد من التحديات: الظروف الجيوسياسية الراهنة. الغزو الروسي لأوكرانيا عزَّز خيار حكومة رئيسي

تفضيل التوجه شرقاً.

فمن وجهة نظر طهران، أصبح العالم الآن مُتعدد الأقطاب بشكل لا رجعة فيه، وأن ذلك سيخلق بيئة تتحسن فيها الآفاق الجيوسياسية لصالح إيران كقوة إقليمية كبرى.

هذا يعني أن أوروبا في حاجة ماسة للغاز الإيراني. كما أدَّت الصراعات المتزايدة بين كل من الصين وروسيا مع الولايات المتحدة إلى زيادة الحاجة إلى تعزيز العلاقات مع طهران.

أضف إلى ذلك أن تشعب الاقتصاد العالمي بين الغرب والشرق سيوفر لإيران طرقاً جديدة للتفلت من العقوبات الامريكية.

فعندما يقوم بعض أقرب شركاء واشنطن؛ بما في ذلك السعودية والإمـــارات؛ بالتحوط من رهاناتهم والبحث عن طرق أخرى لضمان أمنهم، لا تـرى إيـران حاجة كبيرة للسعي إلى التقارب مع الولايات المتحدة؛ غير الجديرة بالثقة والتي تتراجع مكانتها في العالم يوماً بعد يوم.

> **بايدن يركز على الصين في المنافسة الجيوسياسية التي يتصورها**

التردد نفسه نراه في واشنطن. فشهية إدارة بايدن للمشاركة على نطاق أوسع مع إيران يحكمها إبراهيم رئيسي أقل بكثير من ما كان لديها عندما كان حسن روحاني رئيساً.

ولكن ربما الأهم من ذلك، أن تركيز واشنطن ينصب الآن على الصين. في المنافسة الجيوسياسية التي يتصورها بايدن، يشكل نظام التحالف الواسع للولايات المتحدة ميزة حاسمة على بكين.

إبقاء الأصدقاء إلى جانب واشنطن أمر ضروري، حتى لو كان ذلك ينطوي على التعامل مع قادة يمكن تجنبهم بطريقة أخرى، كما فعل بايدن في زيارته إلى السعودية في تموز/يوليو ٢٠٢٢.

وبالنظر إلى قلق الرياض من التقارب الامريكي الإيراني، فمن غير المرجح أن تُخاطر واشنطن بدفع السعودية لتكون أقرب إلى بكين من أجل انفتاح أكبر مع طهران. بالنسبة للعديد من المراقبين في واشنطن، فإن إيران ببساطة ليست جائزة جيوسياسية جذابة بما يكفي لتبرير مثل هذا الخطر.

لهذه الأسباب بالتحديد، افترض الإستراتيجيون؛ من كلا الجانبين؛ أنه من غير المرجح أن يستمر العمل بـ"الخطة" الجديدة بعد إنتهاء ولاية بايدن.

إن إنـعـدام الثقة الـمُـتـبـادل وعـلامـات الاستفهام حول متانة الإتفاق الناشئ تجعله أضعف من أن يتحمل ثقل التوترات الامريكية الإيرانية المتزايدة على جبهات أخرى، وتهديد الجمهوريين بالإنسحاب في حال عادوا إلى البيت الأبيض. وبالتالي، من المُرجح أن تقضي واشنطن وطهران العامين المقبلين في الاستعداد لأزمة جديدة مرتقبة في عام ٢٠٢٥. ستسعى طهران إلى جعل اقتصادها مُحصناً ومقاوماً لأي عقوبات مرتقبة.

وستسعى واشنطن إلى جعل خيارها العسكري ذا مصداقية. ومع ذلك، فإن التصرف على أساس أن "الخطة" لن تستمر، قد يجعل انهيارها نبوءة تتحقق من تلقاء نفسها.

إذا أرادت واشنطن وطهران والاتحاد الأوروبـي الإلتزام، فعليهم التصرف وفقاً لذلك. وهناك العديد من الإجـراءات التي يمكنهم اتخاذها لتعزيز فرص صمود

الإتفاق النووي.

تحدث وافعل! بالنسبة لإيـران، تستطيع تعزيز الدبلوماسية المباشرة. مع تجديد خطة العمل الشاملة المشتركة ورفع العقوبات، سيبدو رفض طهران إجراء أي حوار مباشر مع واشنطن بلا أساس.

إن معالجة الملف النووي بطريقة ضيقة ومحدودة لن تفعل الكثير لبناء ثقة أوسع بين الجانبين. فمن خلال إعادة القنوات الدبلوماسية، يمكن للجانبين أن يُخفضا التكلفة التي تتحملها الحكومات والإدارات المستقبلية لبدء المحادثات.

وبرغم أن هذا لا يضمن أن "الجمهوريين" لن ينسحبوا (في حال ربحوا الرئاسة)، فان المشاركة المباشرة بين الجانبين قد تساعد على الأقـل فـي إقناع رئيس الحزب الجمهوري في المستقبل بالالتزام بالإتفاق. المشكلة هنا تـكـمـن فـي الـجـانـب الإيـرانـي، لكن طهران لا بد أنها أدركت عدم جدوى رفض الحوار المباشر مع واشنطن.

فقد كشف مسؤولون إيرانيون؛ لـ"فورين أفيرز"، في عام ٢٠١٩؛ أنهم يعتقدون أنهم لو تعاملوا مع ترامب في أوائل عام ٢٠١٧، فربما لم يكن قد انسحب من الاتفاق النووي. الطريقة الثانية لتعزيز الصفقة هي في جعلها أكثر طموحاً. كانت الأشهر القليلة الماضية من المفاوضات معقدة لأن خطة العمل الشاملة المشتركة لم تكن تكفي لتبرير تضحيات سياسية كبيرة، ولم تكن ضيقة بما يكفي لجعل مخاطرها لا تُذكر.

وبناء على ذلك، فإن جهود إدارة بايدن في السعي إلى صفقة أكبر هي، من حيث المبدأ، تشكل أساساً جيداً: من الصعب تبرير التعديلات اللازمة لجعل الإتفاق مُستداماً ما لم يتم تطويره.

ومع ذلك، فإن أقوى طريقة لضمان استمرار الامتثال الامريكي تتمثل بفتح المجال لأعمال التجارة المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران.

يمكن التفاوض على قيود أطول على برنامج إيران النووي مقابل رفع العقوبات الامريكية الأساسية. وهذا من شأنه أن يفتح الاقتصاد الإيراني أمام الشركات الامريكية ويخلق شيئاً تفتقر إليه خطة العمل الشاملة المشتركة الأصلية؛ جمهور قوي في الولايات المتحدة من شأنه أن يقاوم أي تكرار لحماقة ترامب في المستقبل.

> **"إيران ليست جائزة جذابة بما يكفي للمجازفة بخسارة الأصدقاء لصالح بكين"**

مـن الـمـرجـح أن يقاوم المتشددون في طهران مثل هذه الخطوة، لكن تجربة إيـران مع خطة العمل الشاملة المشتركة أثبتت عدم جـدوى الاعتماد فقط على تخفيف العقوبات الثانوية.

غياب الشركات الامريكية عن السوق الإيرانية جعل تأثير الإنسحاب من الإتفاق على الاقتصاد الامريكي ضئيلاً جداً وحتى معدوماً.

الخطوة الثالثة تتعلق بحلفاء واشنطن الأوروبيين. فقد لعب الدبلوماسيون الأوروبيون دوراً حاسماً في إعادة صياغة الاتفاق النووي، من خلال العمل كوسطاء بين الولايات المتحدة وإيران. يمكن للحكومات الأوروبية أن تلعب دوراً مهماً بالقدر نفسه في الحفاظ على الإتفاق من خلال تضمين إيران في سياستها المتعلقة بأمن الطاقة على المدى الطويل.

ولا تولي طهران الآن قيمة كبيرة لوعود الاتحاد الأوروبي منذ أن تخلت أوروبا بسرعة عن تجارتها مع

إيران بعد أن أعاد ترامب فرض العقوبات.

لكن المفاوضين الأوروبيين يصرون على أن الغزو الروسي لأوكرانيا قد غيَّر بشكل دائم حساباتهم الجيوسياسية: يمكن لإيران المساعدة في تحرير أوروبا من الإعتماد على الغاز الروسي، ولا يمكن لأي رئيس جمهوري إجبار أوروبا على العودة إلى الطاقة الروسية.

وسواء ثبُت صحة هذا التقييم أم لا، فإن إقامة علاقات طاقة إستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وإيران ستساعد في زيادة فرص استمرار خطة العمل الشاملة المشتركة المتجددة مع تعميق نفوذ أوروبا مع طهران ودورها في الإتفاق النووي.

حظر الأسلحة أم سباق التسلح؟ إن العائق الأكبر أمام التوصل إلى إتفاق دائم هو استخدام واشنطن لمبيعات الأسلحة لحلفائها في الشرق الأوسط للاحتفاظ بنفوذها في المنطقة.

لا يمكن لواشنطن أن تتوقع استمرار اتفاقية الحد من التسلح مع إيران إذا كانت تسعى في الوقت نفسه إلى توسيع "اتفاقيات أبراهام" إلى تحالف عسكري مناهض لإيران وتوفير أنظمة أسلحة أكثر تطوراً لخصوم إيران الإقليميين.

إن تعميق الانقسامات الإقليمية وتكثيف الشكوك الإيرانية بشأن جيرانها لن يؤدي إلاَّ إلى منح إيران حوافز جديدة للإلتفاف على الإتفاق والسعي إلى تأمين رادع نووي.

هناك طريقة أخرى.

فقد بدأت القوى الإقليمية، في السنوات القليلة الماضية، دبلوماسيتها الخاصة للتخفيف من التصعيد، والتي سهلتها الحكومة العراقية إلى حد كبير من خلال ما يُسمى بـ"حوار بغداد".

كما أجرت طهران والرياض عدَّة جولات من المحادثات ساعدت في التوصل إلى هدنة في اليمن. من خلال دعم هذه العملية وتشجيع الجهود الإقليمية لحل النزاعات الإقليمية؛ فضلا ًعن الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج وإيران؛ يمكن للولايات المتحدة أن تساعد بشكل أكبر في إلزام طهران بالاتفاق النووي المُتجدد.

إذا نجحت مثل هذه المبادرات، فإنها ستخلق أيضاً لدى الشركاء الأمنيين الرئيسيين لامريكا في خليج فارس مقاومة إقليمية لأي إنسحاب امريكي ثان. مثل هذه الديناميكية ستمثل تحولاً صارخاً عن الوضع الذي كان سائداً خلال العامين ٢٠١٧-٢٠١٨، عندما دفعت الإمارات والسعودية ترامب للتخلي عن إتفاق ٢٠١٥.

> **طهران تراهن على أن لا تجردها خطة العمل المشتركة الجديدة من النفوذ**

سوف تقاوم واشنطن أو طهران العديد من هذه الخطوات.

ولكن إذا لم يتم اتخاذها، فمن غير المرجح أن تستمر خطة العمل الشاملة المشتركة الجديدة. النجاة من تداعيات إنسحاب ترامب كانت معجزة حقيقية.

لكن التغلب على المضاعفات المرتقبة من تكرار الإنسحاب من الإتفاق المرتقب سيكون مستحيلاً. – النص بالإنكليزية على موقع "فورين أفيرز"

(*) تريتا فارسي، باحث سويدي من أصل إيراني. نائب الرئيس التنفيذي لمعهد "كوينسي"، ومؤسس المجلس الوطني الإيراني الامريكي.

لطفي حاتم:

التحالفات الوطنية والسياسة الدولية

-تمر العلاقات الدولية في فترة انتقالية متسمة بظهور باضطرابات دولية ناهيك عن تناقضات محتدمة بين قوتين كبيرتين اولاهما قوة التحالف الأطلسي وعقيدته التدخلية وثانيهما التكتل الروسي – الصيني ورؤيته لصياغة السياسة الدولية.

- تتمحور تناقضات المحاور الدولية حول قضايا رئيسية منها مساعي التحالف الاطلسي الهادفة الى تكريس هيمنة القطب الواحد في العلاقات الدولية، ومنها مشروع تعدد الأقطاب الدولية الذي تسعى كثرة من الدول الكبرى اعتماده في السياسية الدولية , وانطلاقاً من حدة التناقضات الدولية تتزايد الخشية من انتقالها - التناقضات الى صدام عسكري شامل بين القوتين الكبيرتين يهدد السلام العالمي وامن الشعوب.

استناداً الى تلك الرؤية المكثفة أحاول التعرض الى مضامين التناقضات الدولية وتجلياتها السياسية عبر محاور تتمثل بـ:

أولا – العلاقات الدولية والهيمنة الامريكية.
ثانياً – المراكز الدولية وتعدد الأقطاب الدولية.
ثالثاً– الوطنية الديمقراطية المناهضة للتبعية والتهميش.
اعتماداً على تلك الرؤية العامة أسعى الى اكسابها مشروعية فكرية– سياسية.

أولا – العلاقات الدولية والهيمنة الامريكية.

يعيش عالمنا الرأسمالي تناقضات حادة بين اقطابه المتسيدة دولياً وتتجلى تلك التناقضات بسمات الهيمنة والنهوج التدخلية في شؤن الدول الوطنية، وعلى روح العسكرية تتطور تناقضات العالم الرأسمالي بمراكزه الكبرى الولايات المتحدة وحلفها الأطلسي وروسيا الاتحادية المتعاونة والصين الشعبية.

تسير سياسة الأقطاب الرأسمالية بنهجين متوازنين يتمثل أحدهما بالدعوة الى بناء العلاقات الدولية بصيغة تعدد القطبية واخر يحاول بناء العلاقات الدولية بروح الهيمنة الامريكية وسيادة تحالفها العسكري في العلاقات الدولية.

تناقض السياسة الدولية يستند الى مضامين فكرية - سياسية نتعرض لها عبر موضوعات مكثفة منها –

تناقض الكسموبولوتية والمصالح الوطنية.

يتجلى التناقض الأساسي في السياسة الدولية بين الروح الكسموبولوتية للإمبريالية الامريكية وبعض الدول الأطلسية الهادفة الى تخطي المصالح الوطنية لصالح هيمنة الاحتكارات الدولية وما ينتجه ذلك من تناقض بين المصالح الوطنية للدول القومية الرافضة للنزعة (الأممية) المعتمدة في السياسية الأطلسية.

– طبقاً لذلك تتحدد تناقضات السياسة الدولية بين مساعي السياسة الامريكية وروحها (الأممية) الكسموبولوتية العابرة للمصالح الوطنية وبين غالبية الدول الهادفة لحماية مصالحها القومية.

– التعارض بين النزعتين الكسموبولوتية والوطنية يتبلور بين اتجاهين متعارضين لبناء العلاقات الدولية أولهما ينطلق من التدخل في الشؤن الوطنية لغرض صياغة طراز أنظمتها السياسية. وثانيهما بناء علاقات دولية تستند على المنافسة السلمية بين الاقطاب الرأسمالية ورفض التدخل في الشؤن الوطنية.

التناقض الرئيسي في السياسة الدولية يتحدد بين اعتماد القانون الدولي الناظم للعلاقات الدولية وبين رفض التدخلات في الشؤن الداخلية، وبهذا المسار يشترط التوازن الدولي

بناء علاقات دولية قادرة على تحجيم التدخلات العسكرية والاعتماد عن التعاون المتعدد الاشكال بين الاسرة الدولية.

ثانياً – المراكز الدولية وتعدد الأقطاب الدولية.

أصبح بناء علاقات دولية جديدة ترتكز على تعدد الأقطاب الرأسمالية الضامنة للحد من التدخلات العسكرية في الشؤن الوطنية واثارة الحروب الاهلية في الدول الوطنية مهمة دولية أساسية.

بناء علاقات دولية جديدة تشترطها وقائع السياسة الدولية الحاملة لبذور الصدامات والمنافسة العدائية المتمثلة بـ:

١ - التحالف الأطلسي والهيمنة الدولية.

–يتسم التحالف الأطلسي بتعارضات سياسية بين اعضاءه وتناقضات بينه وبين الاسرة الدولية وما يعنيه ذلك من ان التحالف الاطلسي يشكل الخطر الأكبر على السلم والامن الدوليين.

– ان التحالف الاطلسي بعقيدته الجديدة المتضمنة معاقبة الخصوم الدوليين والتدخل في الشؤون الوطنية يعمل عل تكريس هيمنته الاقتصادية – السياسية والتحكم بمسار السياسة الدولية.

–السمات العدوانية للتحالف الأطلسي تتطلب بناء علاقات دولية تستند على نشوء جبهات دولية مناهضة للهيمنة الأطلسية هادفة الى تعزيز مبدأ السيادة الوطنية.

٢- الشراكة الصينية - الروسية

–على الرغم من الطابع الاقتصادي للتعاون الروسي – الصيني الا انه يتشابك وابعاد سياسية –عسكرية ضامنة لتطوره السلمي وعاملة على التصدي لمخاطر الصدامات العسكرية بينها وبين التحالف الاطلسي حيث يمثل هذا التعاون نموذجا للتعايش السلمي بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة.

– الشراكة الروسية – الصينية تجسد مثلاً في العلاقات الدولية تستند الى دول ومنظمات تعتمد خيار التنمية السلمية مثل منظمة شنغهاي – بريكس – واعتباره ركائز أساسية لبناء تعاون دولي يسعى الى احترام مبدأ السيادة الوطنية والتعايش السلمي وبهذا الإطار تشكل الشراكة الصينية – الروسية قوة جاذبه للتعاون الدولي بديلاً عن النهوج العدوانية للتحالف الأطلسي في العلاقات الدولية.

ثالثاً– الوطنية الديمقراطية المناهضة للتبعية والتهميش.

تنطلق الأفكار المشار اليها من التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية المتمثلة بتمركز النزاعات الدولية حول السيطرة على ثروات الدول الوطنية.

– تتمثل الصراعات الدولية في الظروف التاريخية المعاصرة بين نهجي التبعية والتهميش وبين الاستقلال والسيادة الوطنية الهادفة الى بناء سياسة تتسم بتوازن المصالح الدولية –الوطنية.

– الصراعات الوطنية تمثل حجر الأساس في الصراعات المناهضة للهيمنة الأجنبية وبهذا السياق تسعى القوى الديمقراطية الى تحديد مستلزمات بناء تحالفات وطنية ديمقراطية مناهضة للهيمنة الرأسمالية الحاملة لسياسة التبعية والتهميش عبر المحددات التالية––

اولا –اعتماد برامج وطنية مناهضة للتبعية.

برامج ديمقراطية تهدف الى تجميع القوى الوطنية المناهضة للسيطرة الأجنبية.

ثانيا –الوطنية الديمقراطية ركيزة الوحدة الوطنية.

ان الشعار الوطني الجامع كما تشترطه السياسية الدولية يتحدد ببناء تحالفات وطنية ديمقراطية تسعى الى :

–بناء وحدة وطنية تستند الى حرية النشاط السياسي لقوى التشكيلة الاجتماعية الوطنية.

–وحدة وطنية تعتمد برنامج الوطنية الديمقراطية المعتمد على قضايا فكرية – سياسية أهمها––

١– بناء دولة وطنية ديمقراطية ترتكز على برنامج وطني ديمقراطي مناهض للتبعية واتهمش.

٢ – دولة وطنية ديمقراطية تعتمد التداول السلمي لسلطة البلاد السياسية.

٣– اعتماد الديمقراطية السياسية وسلمية الخلافات البرنامجية اطارا للمنافسة الانتخابية.

٤– مكافحة تدخل المراكز الرأسمالية الكبرى في الشؤن الوطنية وتحريم سياسة الترويج لنهوج التبعية والتهميش.

٥– –الاصطفاف مع الدول الوطنية المناهضة لسياسة الهيمنة والتخريب.

ختاماً لابد من القول ان الآراء والأفكار الواردة تشكل دالات فكرية – وطنية تتطلب الاغناء والتطوير والمتابعة لتشكل تحالفات وطنية– ديمقراطية مناهضة للتبعية والتهميش في الطور المعاصر من الرأسمالية المعولمة.

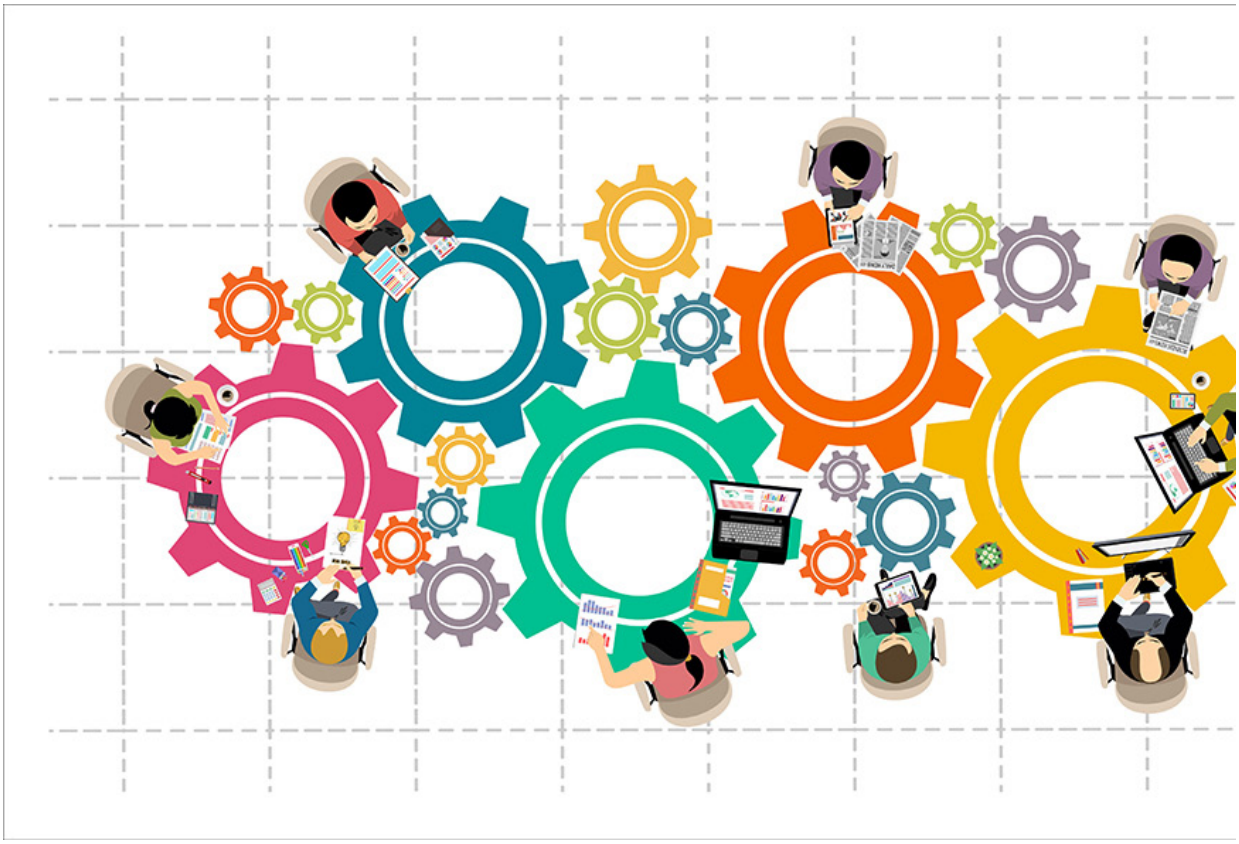

عبد المنعم سعيد:

زمن المراجعات الكبرى

*المركز الاقليمي للدراسات السياسية

وصلت إلى الولايات المتحدة، لأول مرة، فى ٢٩ سبتمبر ١٩٧٧ لاستكمال دراساتى العليا؛ وبعد خمسين عامًا، فإن الصلة لم تنقطع مع السياسة الأمريكية ولا مع الإعـلام الأمريكى ولا مع الأكاديمية الأمريكية، سواء كانت التى فى الجامعات أو مراكز البحوث أو كبرى المؤسسات فى بلاد العم سام. وخلال هذه الفترة الطويلة من الاتصال والمتابعة والكتابة والمحاضرة، فإنه لم يحدث أن سمعت أو شاهدت أو وجدت فى الولايات المتحدة ما سمعته وما شاهدته وما وجدته خلال السنوات القليلة الماضية من مناظرات وحوارات وانقلابات فى النظرة إلى الولايات المتحدة فى سياساتها وتاريخها.

وفى مقال مهم للدكتور محمد كمال «حـوارات غربية»نُشر فى الأهرام الغراء يوم الأربعاء ٢٤ أغسطس الجارى، ناقش الحوارات الجارية داخل الولايات المتحدة حاليًا، وكلها «مراجعات» لأمور جوهرية، من أول دور الدولة فى الاقتصاد بالامتداد أو بالتراجع، والمؤسسات الكبرى ومدى الثقة بها، وكيف يمكن للديمقراطية أن تجلب حكامًا فضلاء، وإلا فقدت أهميتها كنظام سياسى أفضل من النظم السياسية الأخرى.

وللحق، فإن المراجعة لم تحدث فى الولايات المتحدة فقط، فهى جارية فى أوروبا وبشدة، وجرَت بقسوة مريرة داخل روسيا عن تاريخها القديم وتاريخها

المعاصر، ورغم أن الظواهر لا تَشِى بكثير من المراجعة فى الصين، فإن أبوابها تبدو مفتوحة على مصراعيها ما بين الجديد والقديم، وهكذا الحال يسرى فى اليابان والهند ودول أخرى.

ما يسمى المناظرات العظمى والحوارات الكبرى يجرى على قدم وساق فى معظم أنحاء العالم، وأحيانًا توجد فيما بينها تشابهات تلونت بلون كل عصر؛ ولكن الدافع لها دومًا حدوث تغيرات كبرى دفعت إلى ضرورة إعادة النظر، ليس فقط فيما هو قائم وإنما أيضًا فى الزمن الذى سبق، والآخر الذى سوف يأتى.

«الجائحة» كانت، ولا تزال، نقطة فاصلة فى التاريخ البشرى، وفى مقال سابق أشَرْت إلى ثلاث مناظرات كبرى دارت حول الأولوية هل هى للاقتصاد أم حياة البشر، وهل النظم الديمقراطية أم المركزية هى الأكثر كفاءة فى التعامل مع البلاء، وأخيرًا هل الدولة أم السوق الأقـدر على مواجهة الكارثة؟.

الآن لم تعد الكورونا وحدها واقفة فى مفترق الـطـرق، وإنما مضافًا إليها الأزمة/ الحرب الأوكرانية الممتدة، وتجثم على قلب الجميع حالة من التغيرات التكنولوجية، التى باتت وثْبَات تمضى بين غمضة عين وانتباهتها؛ وقبل كل ذلك وبعده لم يكن العالم ساكنًا، وإنما كانت تجرى عليه تغيرات تاريخية أخذت مجراها فى كل العصور.

فى العالم العربى- رغم أنه قبل عقدين فقط كان متهمًا بالجمود والتكلس و«الاستثناء» من مسيرة التقدم العالمية- فإنه الآن بات موطنًا ليس فقط للثورة والعنف والإرهاب والحروب الأهلية، وإنما أكثر أهمية من ذلك كانت موجة الإصلاح الغالبة فى العديد من البلدان العربية، والقائمة على «الدولة الوطنية» والتنمية الشاملة والسريعة.

انقلب الحال فى مصر، وبعد أن كانت البيروقراطية المصرية متهمة بالبطء والخمول ومعاكسة الإصلاح، فإنها الآن متهمة بالسرعة والتسرع والتوسع الأكثر مما يلزم. فى المملكة العربية السعودية، كان أقصى ما هو مطلوب أن تتمكن النساء من قيادة السيارات، فإنها الآن تقف شامخة فى كل الاتجاهات تقود «أوبر»، وتشارك فى إدارة المطارات.

مراجعة التاريخ كانت ضرورية، ولم يكن «موكب المومياوات» و«طريق الكباش» إلا مؤشرًا لعصور زاهرة قادمة وليست ذاهبة.

السعودية وجدت تاريخها ممتدًا إلى ثمانية آلاف عام، وحكمها إلى أكثر من أربعة قرون؛ وفى كلتا الدولتين امتد المعمور فى الأولى من نهر النيل إلى بحار وخلجان، وفى الثانية امتد الحاضر إلى كامل شبه الجزيرة العربية.

> **هل يمكن للحوار السياسى المفترض دورانه الآن أن يسهم فى هذه المهمة؟**

لم يحدث ذلك إلا من خلال مراجعات مؤلمة، ورغم أزمات وانتكاسات قاسية، وعالم يتقلب بين العداء والصداقة، وإقليم لا يتخلص من جراحه بسهولة، وأجيال جديدة خرجت إلى الدنيا طازجة بمذاقات ورؤى تتطلب الكثير من الفهم والتعامل الواعى.

كان الجد- رحمه الله- يوصى دائمًا فى تربية النشء بمراعاة أنهم وُلدوا لزمان «غير زمانكم»؛ وهو ما يجعل الكشف عن أزمنة جديدة فى مداها وأبعادها وظيفة اجتماعية وسياسية من الطراز الأول.

هل يمكن للحوار السياسى المفترض دورانه الآن أن يسهم فى هذه المهمة، التى تقوم على مراجعة الأزمنة والخروج بمسارات تخرج إلى جوهر عالمنا وتترك خلفنا عوالم فاتت وراحت ولم يبقَ منها إلا ذكريات بعضها يلمع وحلو وبعضها الآخر خافت ومر، ولم يبقَ منها فى كل الأحوال إلا نصيب للمؤرخين، أما بالنسبة للأمة فإن المستقبل فسيح ورحب وواسع لمَن يجتهد ويعمل ويراجع؟.

نبيل فهمي :

المؤامرات والولايات المتحدة والضرورات العربية

مركز المستقبل للدراسات المتقدمة

لطالما كان الشرق الأوسط موضوعاً لنظرية المؤامرة ومن أكبر مثيريها. ويبرر التاريخ الحديث وبقايا عقود الاستعمار الأوروبي القديم الكثير من مخاوف المنطقة، فبموجب اتفاقية سايكس بيكو، تآمرت فرنسا وبريطانيا، بموافقة روسيا وإيطاليا، على تقسيم غنائم الإمبراطورية التركية بعد الحرب العالمية الأولى، قبل أن تخطط الأوليان لتقسيم نصيب روسيا من الغنائم بعد غياب القيصر الروسي عن المشهد.

كما تأججت هذه المخاوف بسبب الحنث الصارخ في العهود التي قُطعت للقادة العرب في غرب آسيا لدعم إنشاء دولة عربية كبرى في بلاد الشام. ثم بعد ما يزيد على نصف قرن، كان الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ – بحجة حيازة الأخيرة أسلحة الدمار الشامل – بمنزلة أرض خصبة نمت فيها نظريات مؤامرة مبررة، بالإضافة إلى الكثير من الأحداث المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وبأمن الخليج وشمال أفريقيا، والتي أشعلت تلك النظريات.

تلون النهج الأمريكي

زادت ثروات المنطقة من الموارد، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي، من جاذبيتها الجيوسياسية في فترة

> على الدول العربية أن تدرك أن التغيير مستمر ولن يتوقف

التنافس إبان الحرب الباردة، ولم تستحِ القوى الكبرى من الإعلان عن مصالحها في الشرق الأوسط، كما حدث في عقيدة كارتر بشأن المصالح الأمريكية بالمنطقة في مجال الطاقة والتي أُعلنت في ٢٣ يناير ١٩٨٠.

بيد أن إعلان الرئيس الأسبق أوباما عزمه التحول نحو آسيا عكَس تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة، وإن كان ذلك بافتراض ساذج إلى حد ما أن الولايات المتحدة ستتحول جذرياً عن الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من عدم اهتمام الرئيس السابق ترامب بأمن المنطقة، فإنه بدأ في التقرب منها تجارياً، وهي خطوة ربما أتت بثمار على المدى القصير، لكنها لم تكن حكيمة نظراً لاستمرار تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة.

أما الآن فيتحدث الرئيس بايدن عن العودة إلى الدبلوماسية التقليدية وتقليص النشاط العسكري العملياتي. وفي الفترة التي سبقت زيارته إلى جدة في يوليو الماضي، نشرت بعض المصادر عدداً كبيراً من السيناريوهات لعقد قمم أمريكية / إسرائيلية / عربية رفيعة المستوى وواسعة النطاق، ولإمكانية إقامة تحالف دفاعي شرق أوسطي شبيه بحلف شمال الأطلسي ضد إيران، ولكن تبين عدم قبول مختلف حلفاء أمريكا المقربين لمثل هذا التحالف.

لكن المبالغة حول الزيارة والغموض فيما يتعلق بموقف بايدن الحقيقي، لم يخفيا حاجته المتزايدة لمساعدات الدول العربية لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط. ومع ذلك، أثار البعض تساؤلات عما إذا كانت هذه الزيارة هي الخطوة الأولى نحو مؤامرة لإعادة هيكلة المنطقة. غير أن ثمة سؤالاً آخر يطرح نفسه، ولا يقل أهمية عن السؤال السابق، حول ما إذا كانت المنطقة هي التي تعيد هيكلة نفسها في الواقع، وأن دور الولايات المتحدة لا يتعدى كونه دوراً تكميلياً، ناهيك عما إذا كان مهماً في الأساس، وأنا أميل إلى السيناريو الثاني.

ولقد حاول الرئيس بايدن أن يتمرد على سياسة ترامب عند تعامله مع المنطقة، لكنه وجد الأمر عسيراً نتيجة التداعيات الاقتصادية لكوفيد-١٩ وللأزمة الأوكرانية، إلى جانب العواقب السياسية الوشيكة لانتخابات التجديد النصفي في نوفمبر.

لذا سعى بايدن للحفاظ على إنجازات الإدارة السابقة، المتمثلة في اتفاقيات أبراهام، من دون التحمس لأن يحذو حذوها، مع التركيز على مسألة الطاقة، وبالتالي خدمة مصالح ناخبيه الاقتصادية.

> وتجدر هنا الإشارة إلى أن الشرق الأوسط أصبح أكثر نشاطا في جانبه الغرب آسيوي

التحول الجيوسياسي في المنطقة

مع التحولات المحلية والجيوسياسية، على الدول العربية أن تدرك أن التغيير مستمر ولن يتوقف في الغالب لأن الراضين عن ظروفهم الإقليمية أو المحلية في العالم العربي ليسوا سوى قلة قليلة. وبالتوازي، تمر إيران وإسرائيل وتركيا أيضاً بمرحلة من مراجعة هوياتهم الخاصة، وإن كان ذلك من وجهات نظر مختلفة، وقد تبنوا بالفعل سياسات إقليمية أكثر حزماً.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن الشرق الأوسط أصبح أكثر نشاطاً في جانبه الغرب آسيوي، مما يزيد من الفصل بين العنصرين الآسيوي والأفريقي في العالم العربي، ويؤثر سلباً على ميزان القوى والعلاقات مع الخصوم الإقليميين الأقوياء. ولم يكن هناك قط أي وحدة أو توافق كاملان في العالم العربي، كما أن التعددية على الأصعدة الإقليمية أكثر تعقيداً منها على الأصعدة من دون الإقليمية، ولكن الاتحاد قوة.

ولقد دأبت جميع دول الشرق الأوسط على إعادة النظر في نماذجها الأمنية القومية، مركزةً بالتحديد على إضفاء الطابع الإقليمي على النزاعات وحلها، مما يتطلب قدرات أمنية وطنية وإقليمية أقوى، وهو أمر لا يمكن الاستهانة به نظراً لعزم الولايات المتحدة خفض عملياتها العسكرية المحتملة في المنطقة. ولا يسع المرء سوى ملاحظة أن تصريح بايدن، الذي أعلن فيه أنه سيكون أول رئيس يزور المنطقة من دون وجود قوات قتالية نشطة، يحمل دلالات كبيرة.

ولطالما اعتمدت دول الشرق الأوسط اعتماداً مفرطاً على المساعدات الأمنية الأمريكية والغربية. لذلك، فهم يعيدون الآن تقييم علاقاتهم.

ومن الأمثلة على ذلك «إعلان القدس» الذي أعاد التأكيد كتابةً على التزام الولايات المتحدة بعدم السماح لإيران بحيازة أسلحة نووية، من دون تقييد حق إسرائيل في التصرف منفردة. وهذا يذكرني بالتزام سابق قدمه هنري كيسنجر بعد الحرب بين العرب وإسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ عندما كانت إسرائيل تخشى أن سعي أمريكا لإقامة هدنة مع الاتحاد السوفييتي قد يتسبب في ضغوط عليها لا داعي لها لإحلال السلام. ولقد تعهدت الولايات المتحدة في تلك الوثيقة – من دون إبلاغ مصر– بأنها لن تتقدم رسمياً بأية مقترحات لمد جسور السلام قبل الاتفاق أولاً مع إسرائيل.

ولقد كانت الأحداث التي وقعت مؤخراً في أوكرانيا بمنزلة ناقوس ضخم للتذكير بأن الحرب الباردة المحتملة مع روسيا والصين ستحول دون الانسحاب

> التعاون الإقليمي سيقلل من احتمال وجود نظرية المؤامرة

الأمريكي الكامل من المنطقة، لذا من المتوقع إعادة تقييم العلاقات مع المنطقة بدلاً من التحول عنها. ومع زيادة اهتمام الصين بالأسواق وبالطاقة، سيتعين على دول الشرق الأوسط أن توازن علاقاتها بحساب، فالولايات المتحدة صارت أكثر حساسية.

على الرغم أن العلاقات بين إدارة بايدن وبين مصر والإمارات والسعودية استقرت مؤخراً، قبل زيارته للمنطقة على الأقل. مع ذلك، لا يزال هناك جهد مطلوب لرفع مستوى التعاون بينهم، ولن يتسنى ذلك قبل انتخابات الكونغرس في نوفمبر. ومع ذلك، كانت قمة جدة دليلاً على أن السياسة الواقعية تتفوق على خطاب بايدن الانتخابي.

الحقائق الجديدة في المنطقة

على العالم العربي أن يبادر بوضع جدول أعمال للمستقبل وأن يعلن عن رؤيته للمنطقة بوضوح، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالهياكل السياسية والاقتصادية والأمنية في الشرق الأوسط، أم المبادئ الأساسية أو المواطنة لجميع الشعوب.

ومن الناحية الديموغرافية، تقل أعمار أكثر من ٦٠٪ من سكان العالم العربي عن ٣٠ عاماً، وتختلف تجاربهم ووقائعهم عن الأجيال السابقة، كما تمتد تطلعاتهم إلى ما وراء حدود الدول القومية. لذلك فإن التغيير أمر حتمي، وليس بالضرورة مصدراً لعدم الاستقرار، شريطة أن يكون تدريجياً وأن تحكمه تطلعات مشروعة في المنطقة.

ولم تعد القوى الكبرى تتطلع إلى الشرق الأوسط بالتشدد أو الإلحاح نفسيهما، كما فعلت في الماضي. لذا، وجب علينا الآن أكثر من ذي قبل أن نتحد لنصبح أكثر اعتماداً على أنفسنا، ونصير أكثر تفاعلاً على المستوى الإقليمي، وتزداد قدرتنا على إدارة مصالحنا بأنفسنا وإيجاد حلول إبداعية لحل الخلافات على أساس ميزان المصالح وليس ميزان القوى.

ولا يسعني سوى التأكيد على أهمية سيادة القانون في العلاقات الدولية في هذا الصدد، فجميع دول المنطقة صغيرة أو متوسطة الحجم، وبالتالي فإن احترام الصديق والعدو على حد سواء للقانون الدولي هو شرط لا غنى عنه لتحقيق الأمن والاستقرار.

ولن يتحقق أي من هذه الأمور فجأة بين عشية وضحاها أو على المدى القريب، لكن التعاون الإقليمي سيقلل من احتمال وجود نظرية المؤامرة، وسيدفع العالم العربي إلى الرد على الأحداث باتخاذ مواقف إيجابية. إنّ تقبل هذه الحقائق الجديدة وتبنيها والاستجابة لها صار أمرا حتميا.

محمد صالح صدقيان:

أزمة أوكرانيا تُسرّع الإستقطاب الإقتصادي.. "بريكس" نموذجًا

يعيش المجتمع الدولي حالة من الترقب والانتظار لمآلات التطورات المهمة التي يشهدها خصوصا في مرحلتي ما بعد «جائحة كورنا» وما بعد «الأزمة الأوكرانية».

ترسخ إنطباع منذ تفشي فيروس كوفيد-١٩ قبل أقل من ثلاث سنوات ان ظروف هذه الجائحة ستولد مرحلة جديدة في العلاقات بين الدول والشعوب، لكن ما أن إندلعت الأزمة الأوكرانية، قبل ستة أشهر، حتى تراجع الإهتمام الدولي بالجائحة.

صار السؤال متى وكيف ستنتهي الأزمة الأوكرانية وليس متى سنشهد أفول جائحة كورونا؟ يتحدث معظم الخبراء عن نظام عالمي جديد سيولد بعد مخاضات عديدة تعيشها الأسرة الدولية إن في الاقتصاد او السياسة او الأمن، كلٌ في مجال اهتمامه، لكنهم يشيرون إلى أننا نتجه نحو نظام عالمي جديد ستكون قواعد التعايش والعلاقات فيه مختلفة سواء عما كانت عليه في معظم عقود الألفية الثانية أو في العقدين الأول والثاني من الألفية الثالثة.

كُتب الكثير عن الأبعاد السياسية لهذا النظام، لكن من المفيد التركيز على الأطر الإقتصادية، وهي محط انظار العديد من الدول خصوصاً دول العالم الذي يسمونه "الثالث".

> **من المتوقع أن تنافس اقتصادات هذه الدول، إقتصاد أغنى الدول في العالم**

هذه الأبعاد السياسية ربما تشكل الاسس الجديدة التي يستند إليها النظام العالمي الجديد الذي يحاول بناء قواعد جديدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والامنية.

نتحدث عن منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي؛ عن مجموعة "البريكس"؛ عن رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" وغيرها.

لربما تشكل مجموعة "البريكس" اكثر الاطر الواعدة التي يسيل لها لعاب الكثير من الدول الواقعة تحت هيمنة الـدولار وصندوق النقد الدولي والعقوبات الاقتصادية واحتكار العلوم والتكنولوجيا والتجهيل الانساني والاستحمار البشري.

"بريكس" هو إختصار للحروف الأولـى باللغة اللاتينية BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي؛ البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

عقد أول لقاء على مستوى زعماء دول «البريكس» في يوليو/تموز ٢٠٠٨، في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة الثماني الكبرى.

وشارك في قمة «بريكس» رئيس روسيا فلاديمير بوتين ورئيس الصين هو جين تاو ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ ورئيس البرازيل لولا دا سيلفا.

واتفق رؤساء هذه الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية آنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية.

وفي العام ٢٠٠٩ عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربـع المؤسسة في يكاترينبورغ رابع مدن روسيا وتخللها الإعـلان عن تأسيس "نظام عالمي ثنائي القطبية".

وما لبثت أن انضمت دولة جنوب افريقيا إلى المجموعة عام ٢٠١٠، فأصبحت تسمى "بريكس" بدلاً من "بريك" سابقاً. تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب ٤٠٪ من سكان الأرض.

بحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن تنافس اقتصادات هذه الـدول، إقتصاد أغنى الـدول في العالم ومن المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفًا أو ناديًا سياسيًا في ما بينها مستقبلاً. هذه المجموعة أولوياتها اقتصادية ولذلك ناقشت في القمة التي عقدت في روسيا عام ٢٠١٥ نظام الدفع (BRICS payment system)، حيث بدأ وزراء وخبراء من دول المجموعة، بمناقشة نظام الدفع البديل لنظام "سويفت" الذي تتحكم به الولايات المتحدة؛ وصـولاً إلى وضع أنظمة دفع وتحويلات بالعملات الوطنية.

هذه الاستراتيجية هي في حقيقة الامر تحاول

> ومن المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفا أو ناديا سياسيا في ما بينها مستقبلا

الوقوف امام هيمنة الـدولار في التسويات المالية الدولية لمصلحة "نظام دفع متعدّد الأطراف ومتعدّد الجنسيات من شأنه توفير قدر أكبر من الاستقلالية".

أن دول "البريكس" لا يشملها تحالف سياسي إلاّ أنها تنسق في ما بينها للتأثير في الاتفاقيات التجارية الأساسية، فلديها القدرة على تشكيل تكتل إقتصادي قوي خـارج إطـار مجموعة الـدول الصناعية السبع (G٧)، ذلك أن دول "البريكس" أكثر تطوراً في المجال الاقتصادي عالميًا، وهذا الأمر يدعمه عدد من نقاط القوة منها البرازيل عملاق امريكا اللاتينية وهي من أكثر الدول المزودة للمواد الخام، وروسيا المُصدّرة العالمية للطاقة الكامنة والغاز، والهند المُصدّرة لتكنولوجيا المعلومات، أما الصين فلها موقع إنتاجي وديموغرافي متقدم ومتطور، وأخيراً جنوب أفريقيا وهي منطقة تعدين مهمة عالمياً وتمتلك موقعًا استراتيجيًا عالميًا مهمًا جدًا بإشرافها على المحيط الهندي والمحيط الأطلسي معًا، وهذه هي باختصار أبرز ركائز دول "البريكس".

تعتبر الولايات المتحدة من المعارضين الاساسيين لهذه المجموعة وتسميها مجموعة "الدول الفاسدة"، لكن اغلب المحللين الاقتصاديين يعتقدون ان هذه المجموعة التي تشكلت بعيدًا عن الدول الاوروبية والولايات المتحدة تستطيع ان تشكّل عنصر تحدٍ كبيرٍ جدًا للنظام العالمي الحالي.

في آخر اجتماع لهذه المجموعة عقد في الصين تمت دعوة كل من الجزائر؛ مصر؛ إندونيسيا؛ قرقيزيا؛ السنغال؛ أوزبكستان؛ كمبوديا؛ اثيوبيا؛ فيجي؛ ماليزيا وتايلند في الوقت الذي تخلفت باكستان عن الحضور بسبب معارضة الهند. فيما تقدمت ايـران بطلب للانضمام إلى هذه المجموعة.

وثمة اعتقاد ان الازمة الاوكرانية سوف تدفع بهذه المجموعة للاسراع في عمليات التنسيق الاقتصادية لما تملكه من امكانات اقتصادية وبشرية متنوعة وضخمة في ظل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العالم بأسره ولا سيما أوروبا وامريكا. باختصار، عالمنا الراهن يُعاد تشكيله وما بعد الأزمة الأوكرانية ليس كما قبلها.. وعنصر الإقتصاد سيكون عنصرًا مُحددًا للنظام العالمي الجديد الذي سيولد على أنقاض الأحادية القطبية.

*محمد صالح صدقيان أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*180post

العودة الى الحوار الوطني البنّاء ونبذ العنف

بقلق بالغ نتابع الأحداث المؤسفة التي حدثت ولاتزال مستمرة في بغداد وعدد من المحافظات العزيزة.

نجدد دعوتنا وحرصنا على الحوار الوطني البنّاء لجميع القوى السياسية، ومواصلة هذه الحوارات بروح وطنية مسؤولة، ونبذ العنف وبذل أقصى الجهود الخيرة للحيلولة دون إراقة المزيد من الدماء الغالية لشبابنا وأبناء الوطن.
إن حماية المؤسسات والمتظاهرين، حق وطني ودستوري، على الجميع الالتزام به.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني